المكتبة الإعلامية



الإعلام والمشاركة السياسة للمرأة

رؤيــــة تحليليــــة واستشرافيــــة

د. عادل عبد الغفار

الدار المصرية اللبنانية

الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة
رؤية تحليلية واستشرافية

د. عادل عبد الغفار

عبد الغفار ، عادل .

الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة / د. عادل عبد الغفار

. ــ ط١. ــ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩

١٩٢ ص ؛٢٤ سم .

١ ــ المرأة في السياسة

أ ــ العنوان ٣٢٠.٠٤

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون: 23910250 - فاكس: 23909618

ص.ب 2022 - القاهرة

E-mail:info@almasriah.com

www.almasriah.com

رئيس مجلس الإدارة : محمد رشــاد

المشرف الفنى : محمد حجى

رقم الإيداع : 19277 / 2008

الطبعة الأولى : محرم ١٤٣٠هـ ـ يناير 2009م

الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة
رؤية تحليلية واستشرافية

د. عادل عبد الغفار
أستاذ الإعلام والرأى العام المساعد
كلية الإعلام - جامعة القاهرة

الناشـر
الدار المصرية اللبنانية

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون ﴾

صدق الـلـه العظيم
[النمل : 32]

إهـــداء

إلى المرأة المصرية المعاصرة
التي أثبتت قدرتها على تحقيق التوازن بين
أدوارها الاجتماعية والمهنية

المـؤلف

من منطلق حرص الدار المصرية اللبنانية على إصدار سلاسـل متخصصـة فى مختلـف العلـوم والفنون والآداب ، تأتى هذه السلسلة (المكتبة الإعلاميـة) لتتكامـل مـع سلاسـل أخـرى أصـدرتها الدار فى العلوم التربوية والدينية والأدبية والفكرية ، بما يسمح بسـهولة متابعـة الإنتـاج الفكـرى الجديد لكافة الدارسين والممارسين .

وتهدف هذه السلسلة إلى تحقيق الأغراض التالية :

١ - إثراء المكتبة العربية فى مجالات علوم الاتصال وفنون الإعلام ، حيث شهدت هذه العلـوم تطورات كبيرة خلال القرن العشرين، وأصبح الإعلام ظاهرة مؤثرة فى جميـع الأنشـطة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ - ظهور عديد من كليات وأقسام الإعـلام فى الجامعـات المصرـية والعربيـة ، وحاجـة هـذه الأقسام إلى متابعة الإنتاج الفكرى فى مجال الإعلام الذى يسهم فى تنظير فروع علم الاتصـال مـن منظور عربى .

٣ - تزويد الممارسـين للعمل الإعلامى بالمعـلومات الجديدة فى مجـالات التكنولوجيـا والإنتـاج الإعلامى ، وتأثير الرسائل الإعلامية والإعلانية على الجماهير المستهدفة .

٤ - نشر الثقافة الإعلامية من خـلال التـأليف والترجمـة ونشرـ الرسـائل المتميـزة للماجسـتير والدكتوراه ؛ لأهمية هذه الثقافة التى أصـبحت ضرورة لا غنـى عنهـا ، لتيسـير الانتفـاع بمصـادر المعلومات والإعلام المتعددة فى العصر الحديث .

الناشـر

المحـتويات

الفصل الثانى

المشاركة السياسية للمرأة

في الخطاب التشريعى والسياسى

الفصل الثالث

واقع المشاركة السياسية للمرأة

بين التحديات والرؤى المستقبلية

الفصل السادس

رؤية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الاتصال المباشر في النهوض

بالمشاركة السياسية للمرأة

تقـديم

يتناول هذا الكتاب قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية بالرصد والتحليـل في أبعادهـا وعناصرها المختلفة ، كما يرصد دور الإعلام المصري في معالجة هذه القضية لتحديد نقاط القـوة والضعف في التناول الإعلامي ، من خلال أسـلوب علمـي يعتمـد عـلى تحليـل نتـائج الدراسـات العلمية ذات الصلة ، ورؤية الباحـث في استشراف اسـتراتيجية مسـتقبلية لتفعيـل دور الاتصـال المباشر والجماهيري ، في تفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية .

وتتسم القضية التي يطرحها الكتـاب بالأهميـة البالغـة في ضـوء ظـاهرة ضـعف المشـاركة السياسية للمرأة المصرية ، واهتمام الدولة على كافة المستويات بتفعيل الدور المعاصر للمرأة فى التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ويطرح هذا الكتاب الكثير من الرؤى المستقبلية التي تفيد المهتمين بشأن المـرأة المصـرية ، وتفعيل دورها في الحياة السياسية المعاصرة ، حيث يقدم المؤلف اقتراحات علمية قابلة للتنفيـذ على أرض الواقع ، ويؤدي تنفيذها إلى النهوض بواقع المرأة المصـرية عمومـا ، وواقعهـا السـياسى على وجه الخصوص .

وقد تبنى المؤلف في تنـاول موضـوع الكتـاب منهجـا علميـا يتسـم بالرصـانة والموضـوعية والرؤية الشاملة لكافة أبعاد القضية التي يطرحها .

كما يمثل هذا الكتاب إضافة حقيقية للمكتبة العربية على المسـتوى السـياسى والإعلامـي ، ويسد ثغرة ملحوظة في مجال الاهتمام بالمرأة والاتصال السياسي .

هيئة التحرير

مقدمــة

أضحت ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية واحدة من القضايا المهمـة التـي تفرض نفسها على أجندة العمل الوطني خلال الوقت الراهن.

وبالنظر إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة المصـرية في صـنع القـرار، واسـتخدام حقوقهـا السياسية على مستوى التصويت الانتخابي والترشيح للانتخابـات المختلفـة، يتضـح عـدم ملاءمـة ذلك لحجم مساهمة المرأة المصرية في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية، كما لا يتلاءم أيضا مع حجم ما تمثله المرأة في المجتمع إلى إجمالي السكان.

وبمقارنة واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع نظيراتها عـلى مسـتوى بعـض الـدول العربية والأفريقية والأسـيوية وأمريكـا الجنوبيـة التـي تتشـابه معنـا إلى حـد كبـير في الظـروف الاقتصادية والاجتماعية، يتضح لنا عدم ملاءمة حجـم المشـاركة السياسـية للمـرأة المصـرية مـع دورها التاريخي كرائدة لحركة النهضة والتنوير والتحضر على المستوى العربي والأفريقي، كما لا يتلاءم أيضا مع حجم مساهمتها الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية الشاملة.

ويتضـح مـن مراجعـة وتحليـل الاتفاقيـات والتشـريعات الدوليـة ذات الصـلة بـالحقوق السياسية للمرأة، أن التشريعات والاتفاقيات الدولية تطالب الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات ومنها مصر بضرورة اتخـاذ التـدابير والإجـراءات التـي تضـمن تمثـيلا ملائمـا للمـرأة في المجـالس النيابية ومواقع صنع القرار، إضافة إلى سد الفجوة النوعية بين الـذكور والإنـاث في مواقـع صـنع القرار، وصنع السياسة العامة، والسياسات التنفيذية.

ورغم أن الدسـاتير المصـرية والقـوانين المكملـة لهـا في مجـال مبـاشرة الحقـوق السياسـية (دستوري ١٩٥٦، ١٩٧١) تساوى بين الرجل والمرأة على قدم وساق في

مجال ممارسة الحقوق السياسية، إلا أن هذه المساواة باتت نظرية إلى حـد كبـير في ضـوء تعدد التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التـي حالـت دون مشـاركة فاعلـة للمرأة المصرية في الحياة السياسية.

ورغم أن التعـديلات الدسـتورية الأخـيرة (أبريـل ٢٠٠٧) عكسـت في أحـد أبعادهـا جديـة الدولة في تفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، إلا أن ذلك لا يعدو كونه واحدا من حزمة خطوات مهمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند الحديث عن تفعيل مشاركة المرأة في الحيـاة السياسية. فالتحديات الثقافية والمجتمعية، وما يرتبط بهما من ثقافة تقليدية تسـود في أوسـاط الرأي العام بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتنميط الأدوار بين الرجل والمرأة، والصـورة الذهنية لدى المرأة عن ذاتها، تحول جميعها دون مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة السياسية على اختلاف أبعادها ومستوياتها.

ويتصدى هذا الكتاب لمعالجة الإعلام لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية وفق رؤية تحليلية واستشرافية من خلال ستة فصول، يتناول الفصل الأول منها اسـتعراض أجنـدة القضـايا المعاصرة للمرأة المصرية، وتحديد موقع قضية المشاركة السياسية بين هـذه القضـايا، إضـافة إلى تقييم دور الإعلام في معالجة قضايا المـرأة بوجـه عـام، وطبيعـة الصـورة المقدمـة عـن المـرأة في وسائل الإعلام، والمقترحات المطروحة لتطوير الأداء الإعلامي بشـأن قضـايا المـرأة في إطـار رؤيـة مستقبلية شاملة.

ويعرض الفصل الثاني من هذا الكتاب الخطاب التشريعي والسياسي حول قضية المشـاركة السياسية للمرأة، حيث يقدم مفهوم المشاركة السياسية بأبعادهـا المختلفـة، والأطـر التشريـعية والقانونية المنظمة للمشاركة السياسية للمـرأة عـلى المسـتوى الـدولي والمحـلي، ومعالجـة هـذه القضية في الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية ومجلس الشـعب والحكومـة والمجلـس القـومي للمرأة.

ويتناول الفصل الثالث واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية على مستوى مواقع العمل السياسي المختلفة، وكذلك التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تعوق المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية، والرؤى المستقبلية المطروحة التي تحد من هذه المعوقات، وتشجع المرأة على تفعيل دورها في الحياة السياسية.

ويناقش الفصل الرابع تقييم الدور الذي يقوم به الإعلام المصري تجاه المشاركة السياسية للمرأة، وإبراز نقاط القوة والضعف في الأداء الإعلامى في ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بهذا الموضوع، إضافة إلى كيفية تطوير الأداء الإعلامي مستقبلا بشأن هذه القضية.

ويطرح الفصل الخامس استراتيجية مستقبلية شاملة لتفعيل دور الإعلام المصري للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، من خلال بناء ثقافة مجتمعية معاصرة تؤمن بتعدد أدوار المرأة، وقدرتها على التوازن بين أدوارها الاجتماعية والمهنية، وحق ممارسة واجباتها السياسية.

ويقدم الفصل السادس رؤية مستقبلية لتفعيل دور مؤسسات الاتصال المباشر الرسمية، وكذلك مؤسسات الاتصال المباشر غير الرسمية (المجتمع المدني) في النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، بالتركيز على دور المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية، وفق مداخل إقناعية تلائم عمل هذه المؤسسات.

و الله ولي التوفيق

د. عادل عبد الغفار

القاهرة
يناير ٢٠٠٨

الفصل الأول

الإعلام ومواجهة القضايا المعاصرة للمرأة المصرية

يبدو منطقيا أن يبدأ أول فصول هذا الكتاب بتسليط الضوء على أجندة قضايا المرأة المصرية المعاصرة، لمعرفة القضايا الملحة التي يفرضها الواقع المعاصر، وكذلك التعرف على المناخ العام الذي تعمل في ظله المرأة المصرية، تمهيدا لتحديد موقع المشاركة السياسية ضمن القضايا الشاملة للمرأة في حياتنا المعاصرة.

ويهتم هذا الفصل أيضا بتقييم المعالجة الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة لمجمل قضايا المرأة المصرية، وملامح الصورة التي تقدم بها المرأة من واقع نتائج البحوث والدراسات العلمية التي اهتمت برصد هذه الجوانب في وسائل الإعلام، للتعرف على نقاط القوة والضعف في الأداء الإعلامي بشأن قضايا المرأة وصورتها في وسائل الإعلام.

كما يقدم هذا الفصل رؤية مستقبلية لتفعيل الأداء الإعلامي بشأن قضايا المرأة المصرية من خلال عدة محاور تتضمن مجموعة الرسائل الإعلامية التي ينبغي أن يركز عليها الخطاب الإعلامي الموجه للمجتمع عموما والمرأة خصوصا بشأن قضاياها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الدينية، بهدف خلق رأي عام مساند للمرأة في التصدي لمشكلاتها المختلفة.

ويختتم هذا الفصل بتحديد الخطوط العامة لترشيد السياسة الإعلامية على مستوى المضامين الخاصة بالمرأة وقضاياها في وسائل الإعلام على مستوى الشكل والمضمون.

أولا- أجندة القضايا المعاصرة للمرأة المصرية :

أمكن من خلال مراجعة التقارير الرسمية التي توضح بالإحصائيات واقع المرأة المصرية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إضافة إلى البحوث والدراسات العلمية ذات الصلة أن نخلص إلى أجندة القضايا المعاصرة للمرأة المصرية التي تحتاج إلى اهتمام وسائل الإعلام.

القضايا الاجتماعية والصحية للمرأة المصرية :

تحتوي أجندة القضايا الاجتماعية للمرأة المصرية على العديد من القضايا النوعية ذات الطابع الاجتماعي والصحي، وتأتي قضية التمييز الاجتماعي والثقافي ضد المرأة كواحدة من أهم القضايا الاجتماعية التي تترك آثارها السلبية على صورة المرأة في المجتمع، تلك الصورة النمطية التي تقف حائلا أمام توظيف قدرات المرأة ومهاراتها في مشاركة الرجل لتحديث المجتمع المصري في كافة المجالات.

وتتعدد مصادر التمييز الثقافي والاجتماعي ضد المرأة، ويأتي في مقدمة هذه المصادر المأثورات الشعبية بكافة عناصرها والمتمثلة في: الأدب الشعبي والحواديت والأغاني وغيرها من أشكال الفن الشعبي التي تمثل في مجملها مصدرا للتمييز الثقافي والاجتماعي ضد المرأة.

كما أن الرواية والقصة القصيرة وألوان الشعر المختلفة والزجل وغيرها من ألوان الأدب تسهم في ترويج صورة نمطية يغلب عليها الطابع السلبي حول المرأة[1].

وتسهم مناهج التربية والتعليم هي الأخرى في رسم صور تقليدية للمرأة لا تراعي التوازن بين أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ، والتي تجمع بينها في الوقت الحالي.

كما يمثل الإعلام بقنواته المختلفة مصدرا مهما من مصادر التمييز الثقافي والاجتماعي ضد المرأة، فما يقدمه الإعلام حول المرأة ولاسيما في الأعمال الدرامية

(المسلسلات – الأفلام - التمثيليات – السلاسل) والإعلانات الإذاعية والتليفزيونية والسينمائية والصحفية، وأغاني الفيديو كليب، تسهم جميعها في تكريس صور التمييز الثقافي والاجتماعي ضد المرأة.

وتقدم المصادر السابقة المرأة في صورة نمطية يغلب عليها الطابع السلبي، فهي عاطفية طوال الوقت، ولا تستخدم عقلها بشكل راجح، وترتبط دائما بالمنزل دون إشارة إلى نجاحها في ميادين العمل المختلفة، وخاضعة للرجل لا تشاركه في اتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم المساواة في الحقوق والواجبات، وعدم التوازن في العلاقة بالرجل، كما أنها غير قادرة معظم الوقت على عمل توازن بين مسئولياتها الاجتماعية والمهنية.

وأمام ملامح التمييز الثقافي والاجتماعي المناهضة للمرأة في الموروثات الاجتماعية والثقافية، تبدو أهمية الدور المنوط بالإعلام، والمؤسسات المعنية بالدولة، ومنظمات المجتمع المدني في بذل الجهود المخططة والهادفة إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع، من خلال نشر مفاهيم المساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز مشاركتها داخل المنزل والعمل والحياة العامة.

وعلى المستوى الصحي، تواجه المرأة المصرية العديد من المشكلات الصحية، ويأتي في مقدمتها استمرار عادة الختان بين الإناث، حيث لايزال تأييد هذه العادة مرتفعا في المجتمع. ورغم التحسن الذي تحقق في مجال الصحة الإنجابية، فإن معدلات الوفيات لا تزال مرتفعة، ولاتزال تنتشر ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الريف المصري.

ولا تزال الأنيميا واسعة الانتشار بين الأمهات الحوامل، كما تتفاقم هذه المشكلة بين الأمهات المرضعات، ولايزال الوعي الصحي لدي المرأة المصرية في حاجة إلى جهود توعوية تعتمد على أسس علمية في التخطيط الإعلامي، فالسلوك

الصحي والغذائي غير الرشيد في الأسرة المصرية يحتاج إلى تضافر الجهود في مجال تنمية الوعي الصحي للأسرة عموما والمرأة خصوصا.

وتتصل بالقضايا الاجتماعية للمرأة المصرية مشكلات التعليم والأمية والتسرب من الدراسة، فمعدل الأمية بين الإناث يصل إلى ٥٠%، ولاتزال مشكلة عدم المساواة إزاء النوع الاجتماعي في عملية التعليم ملموسة في أنحاء كثيرة من ريف مصر خاصة في مجالات الالتحاق بالمدارس وفرص التدريب والتحصيل العلمى[٢].

وتسهم عدة عوامل في تقليل فرص الفتيات في الحصول على تعليم متميز، ويأتي في مقدمة هذه العوامل نقص الوعي لدي الوالدين، والفقر، وضعف مساهمة القطاع الخاص في التعليم، والضغوط الاجتماعية، إضافة إلى عدم حساسية مناهج التعليم لمسألة النوع الاجتماعي، وعدم كفاءة العملية التعليمية عموما[٣].

وفي إطار الحديث عن القضايا الاجتماعية للمرأة المصرية، يصعب تجاهل الحديث عن العنف الموجه ضد المرأة، فلاتزال المرأة المصرية تتعرض للعنف سواء في المنزل أو العمل أو الأماكن العامة. وتشير إحدي الدراسات إلى أن عدد الرجال المتهمين بالإساءة إلى زوجاتهم يتجاوز ستة أضعاف عدد الزوجات المتهمات بالإساءة إلى أزواجهن، وقد تم حبس ٤٠% فقط من الأزواج المتهمين بضرب زوجاتهم، في حين تم حبس جميع الزوجات المتهمات بضرب أزواجهن[٤]. وتتعدد أشكال العنف الموجه ضد المرأة وتشمل العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف النفسي، وهو ما يستدعي ليس فقط التشدد في نصوص القانون، وإنما يحتاج أيضا إلى تفعيل جهود الإعلام في تنمية الوعي بأهمية المناقشة والحوار داخل الأسرة المصرية كأداة حضارية لحل الخلافات العائلية[٥].

القضايا الاقتصادية للمرأة المصرية :

تتعدد القضايا الاقتصادية للمرأة المصرية المعاصرة، ويأتي في مقدمة هذه القضايا المشكلات المرتبطة بعمل المرأة، حيث أصبح عمل المرأة ضرورة حتمية، ليس فقط لإثبات ذاتها وحقها في النجاح ، ولكن أيضا لتولي مشاركة الرجل في تحمل أعباء الحياة، خاصة و أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا تزيد عن ٢٢%.

وتواجه المرأة المصرية فيما يتصل بالعمل مشكلات عديدة، يأتي في مقدمتها ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث رغم حصولهن على درجات ومؤهلات علمية متميزة، في إطار عجز سوق العمل عن استيعاب الأعداد الهائلة من الخريجين.

ولا تزال المرأة في ريف مصر والأحياء الشعبية تعمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية خارج القطاع الرسمي للعمل في مجالات الزراعة والخدمات، ويتسم الدخول في هذه المجالات بالانخفاض وعدم الثبات، ولا يتمتعن بأي حقوق تأمينية تضمن حقوقهن.

وأمام تغير النهج الاقتصادي الذي تسلكه مصر حاليا إلى العمل وفق آليات السوق، تواجه المرأة المصرية العديد من المشكلات المرتبطة بتنمية القدرة التنافسية، والارتقاء بالخصائص المهنية لها، وتدريبها على فهم آليات العمل الحر في سوق جديدة يحكمها العرض والطلب والمنافسة على جودة المنتج، وتوفير القروض اللازمة لبدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن الوظائف الحكومية التي أصبحت غير متاحة أو يصعب الحصول عليها، ومساعدتها في التسويق لمنتجاتها داخل الأسواق المحلية وخارجها، لتنمية قدرتها الاقتصادية لتمكينها وأسرتها من العيش الكريم خاصة في ظروف الأسر التي فقدت عائلها الرئيسي[٦].

ويتصل بالقضايا الاقتصادية للمرأة أيضا مواجهة المشكلات المرتبطة بالفقر، فالأسر التي فقدت عائلها لا تستطيع مواجهة أعباء الحياة من خلال المعاشات المحدودة، كما أن هناك العديد من الأسر التي تعولها المرأة في مراحل عمرية

متعددة وتتقاضي مساعدات هزيلة من الـدولة، وتـزداد هـذه المشـكلة حينما لا تحظـي عائلة الأسرة بأي مستوى تعليمي.

ويترتب على مشكلات الفقـر للمـرأة المصرية العـديد من الآثار الاجتماعية السلبية، منهـا خـروج الأطفـال للعمـل في سـن مبكـرة رغـم مخالفـة ذلـك للتشريـعات والقـوانين، كـما تزيـد احتمالات خروج الأطفال وتسربهم من التعلـيم في ظـل حاجـة الأسرة، وهنـاك احـتمالات أيضـا لانخراط هؤلاء الأطفال في ارتكـاب العديـد مـن الجـرائم الاجتماعيـة وسـط إحباطـات متتاليـة بسبب صعوبة الحياة، وعدم وجود مساندة اجتماعية حقيقية من جانب المجتمع لهم.

القضايا السياسية والتشريعية :

تعد المشاركة السياسية للمرأة المصرية في الحياة العامة وصنع القرار، واحدة من القضـايا الأساسية التي تطرح نفسها بشكل دائم في الأوسـاط العلميـة والسياسـية، خاصـة وأن الدسـتور المصري والقوانين المنظمة للعمل السياسي يؤكدان حق المرأة في التصويت و الترشيح، كـما يؤكـد الدسـتور عـلى مسـاواة المـرأة بالرجـل في ميـادين الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وعـدم وجـود أي تمييـز بسـبب الجـنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وتقر كافة البحوث والدراسات التي تصـدت لقضـية المشـاركة السياسـية للمـرأة المصرـية ضعف مستوى المشاركة على مستوى الترشـيح، وكـذلك عـلى مسـتوى التصـويت في الانتخابـات التشريعية والنقابيـة، فـالمتتبع لمشـاركة المـرأة المصرـية في عضـوية مجلسي ـ الشـعب والشـورى والنقابات المهنية والمجالس المحلية يـدرك المشـاركة الضـعيفة للمـرأة المصرـية في مواقـع صـنع القرار[٧].

وتؤكد الإحصائيات الرسمية التـي ترصـد مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية ماسـبق أن ذهب إليه الباحثون الذين تصدوا لدراسة تقييم المشاركة السياسية

للمرأة، فنسبة قيد المرأة في الجداول الانتخابية تمثل ٣٧% فقط من إجمالي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية، في حين تبلغ نسبة الذكور المقيدين بالجداول الانتخابية ٦٣%، ولا يعكس ذلك نسبة الإناث إلى الذكور في المجتمع عموما.

ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية محدودة للغاية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسب تمثيل المرأة خلال الفترة من ١٩٨٢- ٢٠٠٢م وصلت إلى٥.٧% بمجلس الشوري، و٢.٦% بمجلس الشعب، و١.٨% بالمجالس الشعبية المحلية، كما وصلت إلى ١٧% بالنقابات المهنية، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٣% على مستوى النقابات العمالية[٨]. ولا تزيد نسبة مشاركة المرأة في مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية عن ١٩%[٩].

ويعزي بعض الباحثين ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها الموروثات الثقافية التقليدية بما يتضمنه ذلك من أنماط التنشئة، والمرجعيات الثقافية المفسرة لتوزيع الأدوار، وسيادة ثقافة التمييز العامة والحزبية والإعلامية، وانخفاض الوعي السياسي لدي المرأة المصرية، وضعف إيمانها بأهمية دورها السياسي في الحياة العامة.

ويرتبط بذلك ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث (٥٠%) وتأثير ذلك على عدم معرفة الكثيرات بحقوقهن وواجباتهن على المستوى السياسي، إضافة إلى تاريخ طويل انتشرت فيه ملامح الانحسار الديموقراطي وعدم الجدية في تفعيل مشاركة المجتمع عموما والمرأة خصوصا في الحياة السياسية. وتؤكد المعوقات السابقة ضرورة الاهتمام الإعلامي بتنمية وعي المرأة المصرية بحقوقها وواجباتها السياسية، وأن ممارسة الحقوق والواجبات السياسية تدخل ضمن مفهوم المواطنة.

ولعل الاهتمام الإعلامي بهذه القضية ينبغي أن يكون في إطار منظومة شاملة تسعى إلى تغيير ملامح الثقافة التقليدية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، تشترك فيها وسائل الاتصال الجماهيري و المباشر ومناهج التربية والتعليم والتعليم العالي،

إضافة إلى دور المجلس القومي للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بالدولة، في إطار منظومة واحدة تحكمها أهداف مشتركة، وتقوم على التنسيق بين كافة المشاركين في تنفيذ الأهداف المرتبطة بتفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية.

القضايا الثقافية والإعلامية للمرأة المصرية :

تتعدد القضايا والمشكلات التي يمكن إدراجها ضمن القضايا الثقافية، والإعلامية للمرأة المصرية المعاصرة، ويأتي في مقدمة هذه القضايا تلك المرتبطة بمنظومة القيم التي تحكم تفكير المرأة المصرية، وما تتطلبه من تحديث في هذه المنظومة بما يساعدها على التكيف مع معطيات عصر جديد تتحدد أهم ملامحه في العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ويتصل بالقضايا السابقة تهميش مؤسسات ودور الثقافة ووسائل الإعلام للمرأة الريفية والبدوية، وتلك التي تعيش في المناطق العشوائية التي تجاوز عددها ١٠٣٤ منطقة عشوائية يقطنها أكثر من ١٢ مليون نسمة، وتعاني هذه المناطق الحرمان من الخدمات الثقافية التي تعلي من شأن المرأة، وتبصرها بدورها الجديد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تحتاج المرأة المصرية إلى تكثيف الجهود الخاصة بتنمية وعي الإعلاميين وكتاب الدراما والقائمين على برامج المرأة بوسائل الإعلام بضرورة المساهمة الإيجابية في تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة في وسائل الإعلام، ودراسة الأساليب المختلفة التي يمكن أن تسهم في تقديم صورة صادقة تعكس النجاح الذي حققته المرأة المصرية في ميادين العمل المختلفة، وتقديم النماذج النسائية التي حققت نجاحا ملموسا على المستوى المحلي والعالمي، لخلق الحافز لتحقيق المزيد من النجاح على مستوى تحقيق الذات للمرأة المصرية.

ومثلما نجحت فكرة الفصل الواحد بوزارة التربية والتعليم في إعطاء الفرصة للفتيات المتسربات من التعليم، وتعليمهن بعض المهن التي تفيد في تطوير أسلوب الحياة وكسب الرزق لهن، يمكن أيضا التفكير في مثل هذه التجربة على مستوى فصول تنمية الثقافة العامة لأفراد المجتمع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما بين الشباب من الجنسين في فترات العطلات الصيفية بالتنسيق مع نوادي ومراكز الشباب.

القضايا الدينية للمرأة المصرية :

يتصل بهذه القضايا ضرورة تنمية فهم المرأة المصرية لصحيح الدين، خاصة فيما يتصل بحقوق وواجبات المرأة في الإسلام، وتقديم الرؤية التسامحية والوسطية للإسلام، وكذلك تحديث الخطاب الديني بما يضمن جذب اهتمام المرأة المصرية.

وتحظي هذه القضايا بالأهمية نظرا لما يشيع من فهم خاطئ لمبادئ الدين في التعامل مع المرأة على مستوى الحقوق والواجبات، وانتشار بعض المفاهيم والممارسات السلبية، ونسبتها خطأ إلى الدين، والدين منها بريء .

ويؤكد علماء الدين أن الدين الإسلامي قد أقر للمرأة حقوقا شاملة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مما يعد بحق تكريما لها، وسموا بمكانتها في المجتمع، ودعوة دائمة إلى الرقي في التعامل معها، والحفاظ على مكانتها[١٠] .

ثانيا- تقييم الأداء الإعلامي بشأن قضايا المرأة :

يظهر التحليل الموضوعي لأبعاد المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة من خلال مراجعة البحوث والدراسات ذات الصلة بالأداء الإعلامي لقضايا المرأة، وكذلك مجموعة الدراسات التي أجراها المؤلف بشأن ذات الموضوع، وجود مؤشرات إيجابية، إضافة إلى وجود بعض المؤشرات السلبية، ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في السطور التالية:

المؤشرات الإيجابية في الأداء الإعلامي تجاه قضايا المرأة :

تشير الإحصائيات الرسمية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى أن نسبة الإناث العاملات في اتحاد الإذاعة والتليفزيون تصل إلى ثلث العاملين في هذا المجال، كما تصل نسبة الإناث إلى النصف في قطاعات الإذاعة والتليفزيون والقطاع الاقتصادي والأمانة العامة، ورئاسة الاتحاد.

كما تشغل المرأة نسبة ٤٧% من وظائف الإدارة العليا بقطاعات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهو ما يظهر الدور الفعال للمرأة في مجالات العمل باتحاد الإذاعة والتليفزيون، ويؤكد ذلك الدور المتميز الذي تتفوق به المرأة المصرية على مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة على السواء في مجال العمل الإذاعي والتليفزيونى[١١].

وعلي مستوى برامج المرأة في الإذاعة والتليفزيون، فإن التفوق العددي في مجالات الإعداد والتقديم يكون من نصيب الإناث، بالإضافة إلى وجود توازن بين الإناث والذكور في مجال الإخراج الإذاعي والتليفزيوني، وربما يكون ذلك ملائما لبرامج المرأة، باعتبار أن الإناث أكثر قدرة على فهم المشكلات المختلفة التي تواجهها المرأة المصرية في مختلف المجالات.

وتشير الإحصائيات والتقارير الخاصة بساعات الإرسال الإذاعية والتليفزيونية الخاصة ببرامج المرأة والأسرة إلى تضاعف عدد ساعات الإرسال لبرامج المرأة والأسرة في الإذاعة من حوالي ٥٣٦ ساعة عام ١٩٨١/١٩٨٠م إلى حوالي ١٩٤٤ ساعة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م ؛ أي أن ساعات الإرسال الإذاعية الخاصة بالمرأة والأسرة زادت بنسبة ٢٦٠% خلال عشرين عاما.

كما تشير الإحصائيات الخاصة بساعات إرسال التليفزيون المصري والخاصة ببرامج المرأة والأسرة إلى ذات الملحوظة السابقة، حيث ارتفع عدد ساعات الإرسال من حوالي ٧٨ ساعة عام ١٩٨١/١٩٨٠م إلى حوالي ١٠٨٠ ساعة في عام

٢٠٠٠/٢٠٠١م ؛ أي أن ساعات الإرسال الموجهة للمرأة في التليفزيون قد زادت أكثر من ١٣ مرة خلال عشرين عاماً[١٢].

وتشير أحدث نتائج البحوث والدراسات الخاصة برصد ملامح المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة المصرية في برامج الإذاعة والتليفزيون خلال عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م إلى وجود اتجاه يغلب عليه الطابع الإيجابي بشأن تبني قضايا المرأة ومعالجتها في برامج الإذاعة والتليفزيون، فبرامج المرأة والأسرة التي تقدمها البرامج الإذاعية بالمحطات الرئيسية والإقليمية تحرص على تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العامة، كما تحرص على مساعدتها في حل مشكلاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

كما تؤكد ذات النتائج أن التوجه الجديد الذي يحكم العمل ببرامج المرأة والأسرة هو التخلص من الصورة التقليدية للمرأة التي تربطها بالاهتمامات التقليدية مثل الأزياء والديكور والمكياج والمطبخ، وتقديم الصورة المعاصرة للمرأة المصرية كمشاركة في الحياة العامة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، في محاولة لتقليص الصورة السلبية التي تروجها الأعمال الدرامية بشأن المرأة.

وتؤكد أحدث الدراسات في مجال رصد المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة في الإذاعة والتليفزيون على مستوى المحطات الرئيسية والإقليمية، أن المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية الإقليمية قد أحدثت طفرة ملحوظة على مستوى التوازن بين الفئات الجماهيرية المستهدفة من برامج المرأة والأسرة، حيث خاطبت المرأة الريفية وفق الاهتمامات والموضوعات التي تشغلها لتحدث بذلك تحسنا ملحوظا على مستوى الفئات التي كانت مهمشة من قبل[١٣].

كما تؤكد نتائج الدراسات السابقة أن هناك تنوعا واضحا في الموضوعات والقضايا الخاصة بالمرأة في برامج الإذاعة والتليفزيون وإن كان ذلك بنسب اهتمام

متفاوتـة، حيـث تعـالج هـذه الـبرامج الموضـوعات والقضـايا الاجتماعيـة، والموضـوعات والقضايا الصحية، وقضايا المشاركة في الحياة العامة، إضافة إلى قضايا العمل والعنف الموجه ضد المرأة، والقضايا القانونية.

وعلى مستوى الصحافة المصرية ومعالجتها لقضايا المـرأة، فـإن الدراسـات والبحـوث ذات الصلة تشير إلى تزايـد المسـاحات الصـحفية المخصصـة لمعالجـة قضـايا المـرأة المصـرية، وزيـادة الأبواب الصحفية المخصصـة لمعالجـة ذات القضـايا، إضـافة إلى تزايـد عـدد المجـلات الصـحفية المتخصصة في شئون المرأة وقضاياها.

وتشير ذات الدراسات إلى تزايد عدد الإناث اللائي يعملن في مجال الصحافة المصـرية، وإن كانت النسبة لا تقارن بنسبة الإناث في العمل الإذاعي والتليفزيوني.

وتتنوع قضـايا المـرأة التـي تعالجهـا الصـحف والمجـلات المصـرية، حيـث تـولي اهتمامهـا بالقضايا الاجتماعيـة والصـحية و المشـاركة في الحيـاة العامـة، والقضـايا القانونيـة والاقتصـادية والتعليمية، إضافة إلى موضوعات أخرى ترتبط بالعنف الموجه من وإلى المرأة والرياضة والدين.

إضافة إلى ما سبق، فإنه يغلب على المعالجات الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة في الصـحف والمجـلات الاتجـاه الإيجـابي المؤيـد لقضـايا المـرأة، بهـدف مسـاعدتها عـلى تجـاوز المشـكلات والتحديات المختلفة التي تعوق انـدماجها في الحيـاة العامـة، وإتاحـة الفرصـة أمامهـا لتحقيـق المزيد من النجاح في مختلف المجالات.

المؤشرات السلبية في أداء الإعلام تجاه قضايا المرأة :

يقابل مجموعة المؤشرات الإيجابية في أداء الإعلام بشـأن قضـايا المـرأة المصـرية مجموعـة أخرى من المؤشرات السلبية التي تؤخـذ عـلى أداء الإعـلام المصري في معالجتـه لهـذه القضـايا، ويمكن رصد أهم هذه المؤشرات من خلال مراجعة البحوث والدراسات ذات الصـلة في السـطور التالية:

انتهت الدراسات والبحوث السابقة ذات الاهتمام بتقييم أداء الإعلام في معالجته لقضايا المرأة إلى عدم التوازن في معالجة قضايا المرأة المختلفة ببرامج الإذاعة والتليفزيون على مستوى المحطات الرئيسية والإقليمية، حيث تركز بشكل أساسي على القضايا الاجتماعية والصحية للمرأة، مقابل ضعف اهتمامها بقضايا المرأة الأخري، ويؤكد ذلك وجود خلل على مستوى أجندة قضايا المرأة ببرامج الإذاعة والتليفزيون.

ويغلب على برامج المرأة بالإذاعة والتليفزيون الأشكال والقوالب الفنية التقليدية، حيث تعتمد معظم هذه البرامج على الحديث المباشر والحوار، في حين يقل تقديمها في أشكال أكثر جاذبية وحداثة مثل التحقيق والفيتشر والمسابقات.

وتؤدي الأشكال التقليدية إلى انخفاض نسبة متابعة هذه البرامج، حيث تشير نتائج إحدى الدراسات التي أجراها اتحاد الإذاعة والتليفزيون حول السلوك الاتصالي للشباب المصري، إلى أن برامج المرأة والأسرة تأتي في مؤخرة البرامج التي يفضل الشباب والفتيات مشاهدتها مقارنة ببرامج التليفزيون الأخرى[١٤].

وتؤكد هذه النتائج أهمية عنصر الإخراج الفني لتقديم موضوعات وقضايا المرأة المصرية في أشكال وقوالب فنية أكثر جاذبية، فوفقا للمستوى الفني للبرامج الإذاعية والتليفزيونية تتحدد قدرتها على جذب اهتمام الجمهور المستهدف من هذه البرامج.

وتفتقد برامج المرأة والأسرة على مستوى الإذاعة والتليفزيون إلى العمق في الإعداد البرامجي، حيث تعتمد في أسلوب تخاطبها مع الجمهور على الأسانيد الشخصية، والتجارب الشخصية لضيوف البرامج، في حين يقل اعتمادها على الأسانيد القوية مثل نتائج البحوث العلمية، والتقارير والإحصائيات الرسمية التي توصف وضع المرأة المصرية في مختلف المجالات، مما ينتج عنه ضعف حجة هذه البرامج في إقناع الجمهور المستهدف.

يضاف إلى ما سبق، أن برامج المرأة والأسرة تقدم في كثير من الأحيان في أوقات لا تجمع الأسرة المصرية، أو بمعني آخر لا تعد أوقات متميزة في الاستماع والمشاهدة وفقا لعادات الأسرة المصرية، ويترتب على ذلك ضعف نسب الاستماع والمشاهدة لهذه البرامج، وبالتالي ضعف تأثيرها على الجمهور المستهدف منها.

وختاما لما سبق، فإن البرامج الإذاعية والتليفزيونية تتجاهل العديد من القضايا الخاصة بالمرأة أو ما يمكن تسميته " بالقضايا المسكوت عنها" رغم أهمية مناقشتها وتوعية المرأة بها، ويأتي في قائمة هذه القضايا تلك المرتبطة بالمشاركة في اتخاذ القرارت الأسرية، والمشاركة في ميزانية الأسرة، ومشاركة المرأة في التصدي لقضايا البيئة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمشروعات الصغيرة وأهميتها في حياتنا المعاصرة كحل للعديد من المشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها مشكلة البطالة، والتقدير المالي للأعمال المنزلية، والتحرش في مجالات العمل، والحقوق القانونية للمرأة، والمشكلات التي تؤرق المرأة المصرية، ولاسيما في البيئات الأكثر فقرا والأقل وعيا[١٥].

وعلى مستوى معالجة الصحف والمجلات لقضايا المرأة المصرية، تبرز مجموعة من المآخذ التي تحول دون فاعلية المضمون الصحفي في تحقيق أهدافه المرتبطة بقضايا المرأة.

ويأتي في مقدمة هذه المآخذ عدم توازن الأداء الصحفي بشأن القضايا المختلفة للمرأة المصرية، فعلي الرغم من تنوع قضايا المرأة التي تتطرق إليها الصحف والمجلات وتتناولها بالمعالجة والتحقيق، فإن سمة عدم التوازن في الاهتمام بمجمل قضايا المرأة هي الأكثر بروزا على مستوى الأداء الصحفي في مصر.

ويغلب الشكل الإخباري على التغطية الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة، فمعظم المعالجات الإعلامية لقضايا المرأة في الصحف اليومية تركز على الخبر الصحفي، والتقرير الصحفي في بعض الأحيان، وتختفي الأشكال الصحفية الأكثر عمقا أو

تظهر بنسب ضعيفة، وإن استطاعت بعض الصحف خلال فترات زمنية معينة، و بعض المجلات النسائية المتخصصة عمل التوازن اللازم بين المادة الخبرية والتفسيرية في تناول ومعالجة قضايا المرأة.

وعلي غرار ظاهرة ضعف الإعداد في البرامج الإذاعية والتليفزيونية، تلجأ الصحف في الأغلب الأعم إلى عدد من الأسانيد في تأييدها لقضايا المرأة تشمل الاجتهادات الشخصية للمصادر (٢٩%) وتصريحات المسئولين (٢٨%) والخبرات الشخصية (٣١%)، في حين تقل الاستعانة بنتائج الدراسات والبحوث والتقارير العلمية ونصوص القوانين والتشريعات والنصوص الدينية كأسانيد ضرورية في الدفاع عن قضايا المرأة وتأييدها، وربما يفسر ذلك في ضوء عدم الاجتهاد لتقديم مضمون إعلامي أكثر عمقا وقدرة على إقناع الجمهور المستهدف[٢٦].

وتعطي الصحف والمجلات اهتماما لمشكلات وقضايا المرأة في العاصمة والمدن الكبري بشكل يفوق اهتمامها بمشكلات وقضايا المرأة في الريف والبدو والمناطق الشعبية والمناطق العشوائية، رغم الاحتياج لتسليط الأضواء على مشكلات المرأة في هذه الشرائح، للضغط على صانعي القرار لإعطاء المزيد من الاهتمام لأوضاع المرأة و الأسرة في هذه المناطق.

وتسيء بعض المضامين والأشكال الصحفية مثل الكاريكاتير، وصفحات الحوادث، والإعلانات إلى صورة المرأة، حيث تقدمها في صورة يغلب عليها الطابع التقليدي، ويغلب عليها الجوانب السلبية بشكل يفوق الجوانب الإيجابية، وتحتاج هذه الأشكال والمواد الصحفية تحديدا إلى بحث ودراسة دائمة لاستكشاف ملامح التغيير التي تطرأ عليها فيما يتصل بمعالجتها لموضوعات وقضايا المرأة.

وتتجاهل الصحف والمجلات بعض قضايا المرأة رغم أهميتها مقارنة بالعديد من القضايا التي تسلط الضوء عليها، وتشمل هذه القضايا المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، والمشاركة في ميزانية الأسرة، ومشاركة المرأة المصرية في التصدي

لمشكلات البيئة التي يتعاظم تأثيرها في كافة جوانب الحياة يوما بعد يوم، وقضايا التمكين الاقتصادي للمرأة خاصة في حالة الأسر التي تعولها المرأة وتتحمل مسئوليتها منفردة، والمشروعات الصغيرة كحل لمشكلة البطالة ومواجهة الفقر، والتقدير المالي للأعمال المنزلية، والتحرش ضد المرأة في مجالات العمل المختلفة، إضافة إلى بعض الموروثات الاجتماعية السلبية مثل تفضيل الذكور على الإناث، والتمييز بين الأبناء في الحقوق والواجبات على أساس النوع.

وتقدم الإعلانات التجارية المرأة في صورة نمطية يغلب عليها الطابع السلبي، حيث تعتمد الإعلانات في معظمها على المرأة في إعلانات السلع الغذائية والمنظفات ومستحضرات التجميل وغيرها من السلع والخدمات والمسابقات والفيديوكليب، كما يتم الاعتماد على المرأة حتى في السلع التي لا تتصل بها بشكل مباشر، وتتركز ملامح الصورة السلبية في التركيز على ملابس المرأة وطريقة التعليق المصاحبة للإعلان وطريقة الغناء، إضافة إلى حركة جسد المرأة والسلوكيات التي يتحفظ عليها المجتمع[١٧].

وعلى مستوى الدراما الإذاعية والتليفزيونية، فإن الصورة النمطية السلبية هي الغالبة على ملامح المرأة، وتتعدد الأبحاث والدراسات الإعلامية التي تناولت صورة المرأة المصرية كما يعكسها المضمون الدرامي المقدم إذاعيا وتليفزيونيا. وخلصت هذه الدراسات في أغلبها إلى وجود صورة نمطية يغلب عليها الطابع السلبي بشأن المرأة في الأعمال الدرامية، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسات في السطور التالية[٢٨]:

- يتفوق عدد الذكور على عدد الإناث في معظم الأعمال الدرامية.
- يسيطر الذكور على معظم الأدوار الرئيسية في معظم الأعمال الدرامية.
- يسيطر الذكور على معظم الوظائف الحكومية وكذلك وظائف القطاع الخاص في معظم الأعمال الدرامية.

- يسيطر الذكور على معظم الوظائف القيادية ومواقع صنع القرار في الأعمال الدرامية.
- يسيطر الذكور في الأعمال الدرامية على معظم الوظائف الراقية.
- يتفوق الذكور بشكل بارز على الإناث فيما يتصل بالأداء المهني.
- يقل الاهتمام بإبراز النماذج النسائية الناجحة في مجال المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية.
- يغلب على الذكور السمات الإيجابية، في حين يغلب على الإناث السمات السلبية في العديد من الأعمال الدرامية.
- تظهر المرأة في أدوارها الدرامية بصورة تقليدية تتصل بالواجبات المنزلية والاجتماعية.
- يصعب على المرأة في معظم أدوارها التوفيق بين متطلبات العمل ومسئولياتها الاجتماعية.
- تسيطر العواطف على تفكير المرأة في اتخاذها للقرارات المختلفة، مقابل سيطرة العقل على معظم قرارات الرجل.
- تلجأ المرأة في أحيان كثيرة للدجل والشعوذة والسحر في حل مشكلاتها بديلا عن العقل والمنطق.
- تفتقد المرأة في كثير من الأدوار الحكمة في مواجهة المشكلات الاجتماعية والمهنية.
- يمثل الرجل محور اهتمام المرأة، وجل تفكيرها.
- تمثل المرأة مصدرا رئيسيا للصراع الاجتماعي، والتوتر داخل الأسرة.
- لا تشارك المرأة بالضرورة في اتخاذ القرارات الأسرية.
- تعلي المرأة من قيمة المادة في الحياة وفقا للعديد من الأدوار.
- تظهر المرأة في العديد من الأدوار أمية، لا تحظى بأي قدر من التعليم.
- تعاني المرأة العاملة من ظاهرة الأمية المهنية.

- تتعرض المرأة كثيرا للعنف بمختلف أشكاله (النفسي والجسدي واللفظي).
- توجه المرأة العنف للرجل في بعض الأعمال الدرامية.
- تتسم المرأة في كثير من الأدوار بالضعف في مواجهة مشكلاتها.
- تفتقد المرأة في كثير من الأدوار للأخلاقيات الاجتماعية، حيث تظهر في أدوار الانحـراف التـي يتحفظ عليها المجتمع.
- تركز الأعمال الدرامية على الجوانب الاجتماعيـة في حيـاة المـرأة في حـين لا تعطـي الاهـتمام المطلوب لمشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يقل ظهور المرأة ككاتبة أو مفكرة.
- تركز الأعمال الدرامية في معظمهـا عـلى واقـع المـرأة الحضر ـية، في مقابـل ضـعف اهتمامهـا بقضايا المرأة الريفية والبدوية.

وتؤكد النتائج السابق ذكرها في مجملها العام على غلبة الطابع السلبي على صـورة المـرأة في الأعمال الدرامية، سواء ارتبط ذلك بسماتها الشخصية أو المهنية أو الاجتماعية أو مشاركتها في الحياة العامة.

وفي ضوء هذه النتائج، يتأكد أن الأعمال الدرامية تعد أكثر المضامين الإعلامية التـي تسـهم في تنميط صورة سلبية عن المرأة المصرية، وتكمن خطورة ذلك في التأثير الواسع الذي يحظى به المضمون الدرامي مقارنة بغيره من المضامين الإعلاميـة المختلفـة عـلى الجمهـور العـام بمختلـف خصائصه الديموجرافية والثقافية، حيث تشير دراسات التأثير الإعلامـي إلى أن كثيفـي المشـاهدة للدراما التليفزيونية يدركون الواقع الاجتماعي بشكل أقرب للواقـع التليفزيـوني منـه إلى الواقـع الموضوعي، وأثبتت الدراسات صـحة ذلـك عـلى مسـتوى صـورة المـرأة وصـورة المهـن المختلفـة وصـورة الأحـداث والتــطورات، وصـورة الفئـات المختلفـة في المجتمـع (الأطفـال – الشـباب – المسنين)، وصورة الموضوعات والقضايا المجتمعية، وكذلك صورة الدول والشعوب[١٩].

كما أثبتت دراسات التأثير الإعلامي أن بعض الأفراد يقلدون أبطال الأعمال الدرامية على مستوى القول والفعل خاصة مع التوحد الواضح مع أبطال الأعمال الدرامية، كما تؤثر الصورة الإعلامية المقدمة حول الأسرة في الأعمال الدرامية على اتجاهات الأفراد نحو الأسرة وطبيعة دورها الاجتماعي، كما أن تكرار مشاهدة الخلافات الزوجية وسوء المعاملة الزوجية في الأعمال الدرامية يخلق شكا لدي بعض الأفراد في إمكانية نجاح العلاقات الزوجية، ولا سيما بين الشباب غير المتزوجين.

كما يؤثر العنف الدرامي بأنواعه المختلفة على نسبة حدوث العنف في الواقع، حيث تشير بعض الدراسات إلى حدوث بعض الجرائم على غرار ما قدمته بعض الأعمال الدرامية، وإن ظل تأثير العنف التليفزيوني رهن بمجموعة من العوامل الأخرى المساعدة[٢٠].

ويبدو منطقيا في ضوء النتائج السابق عرضها بشأن صورة المرأة في الأعمال الدرامية ضرورة التفكير في آليات عملية قابلة للتنفيذ تحفظ للمرأة صورتها في المجتمع، وتقدم الأسرة المصرية دراميا بالشكل الذي يحفظ للأسرة مكانتها.

وسوف تتطرق الرؤية المستقبلية المقترحة للأفكار التي يمكن أن تسهم إيجابيا في هذا الشأن.

ثالثا- رؤية مستقبلية لتفعيل دور الإعلام في مواجهة قضايا المرأة :

يهتم هذا المحور بعرض الرسائل والمضامين التي ينبغي على الإعلام الإذاعي والتليفزيوني والصحفي أن يركز عليها في معالجة قضايا المرأة في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والدينية.

مضمون الخطاب الاجتماعي والصحي :

ينبغي أن يوجه الخطاب الاجتماعي والصحي الذي يستهدف المرأة المصرية إلى معالجة القضايا الآتية:

- تنمية الوعي الصحي لدى المرأة المصرية، وتشكيل ثقافتها الصحية على أسس علمية صحيحة للتخلص من العادات والممارسات الخاطئة.
- تنمية الوعي بالثقافة الغذائية السليمة التي تحفظ البنيان الصحي السليم.
- دعم جهود القضاء على الأمية التعليمية والثقافية، ومقاومة التسرب من التعليم.
- تحديث منظومة القيم والمفاهيم لدي المرأة المصرية بما يضمن سرعة تكيفها وتجاوبها مع متغيرات العصر الراهنة، وبما يضمن التجاوب مع احتمالات وسيناريوهات المستقبل.
- مناهضة التمييز ضد المرأة في الموروث الثقافي والاجتماعي، وينبغي أن يشمل ذلك مقاومة التمييز في الرعاية والتمييز في العمل والتمييز في الموارد الاقتصادية والتمييز في الحقوق الشرعية.
- تصحيح صورة المرأة في الموروثات الشعبية.
- محاربة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السلبية مثل: الزواج المبكر والختان.
- محاربة العنف الموجه ضد المرأة سواء أكان عنفا جسديا أم لفظيا أم سيكولوجيا.
- دعم مفاهيم المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والقائمة على أساس الحوار بين الرجل والمرأة.
- دعم وتأكيد المفاهيم الاجتماعية والصحية الإيجابية.
- تنمية وعي المرأة بالثقافة الأسرية السليمة والقائمة على أسس علمية.

مضمون الخطاب الاقتصادي :

تتعدد القضايا والموضوعات الاقتصادية التي تواجه المرأة المصرية في الوقت الحالي، ويمكن للإعلام المصري أن يقوم بدور فاعل في مواجهة ومعالجة هذه القضايا من خلال الآتي:

- مواجهة العادات والتقاليد والأعراف والموروثات الثقافية التي تعوق عمل المرأة.
- إعانة المرأة المصرية على مواجهة قضايا الفقر والبطالة ولاسيما بين السيدات العائلات لأسر.
- تعميق وتشجيع فكر العمل الحر لدي المرأة المصرية، وتشجيعها على ممارسته وفهم آلياته وكيفية إدارته بنجاح.
- الخروج بالمرأة المصرية من إطار عناصر الإنتاج التقليدية إلى مجالات الإنتاج غير التقليدية.
- تشجيع جهات التمويل المختلفة على مساعدة المرأة المصرية، من خلال تيسير شروط الاقتراض لدفع المرأة للدخول في المشروعات الإنتاجية المختلفة.
- تشجيع وتطوير فكرة التدريب المهني ومحو الأمية المهنية والإدارية والتنظيمية والتسويقية التي تعاني منها المرأة المصرية في بعض القطاعات.
- تشجيع الجمعيات الأهلية على دعم المرأة اقتصاديا ولاسيما السيدات العائلات.
- تنمية قدرات المرأة التنافسية في سوق العمل، وتوجيهها نحو المشاريع الناجحة التي تحقق عوائد ربح تضمن حياة كريمة لها ولأسرتها.
- تعريف المرأة بالجهات العلمية والمراكز الاستشارية التي تساعد على تقديم دراسات الجدوى، وتنمي أدائها، وتحسن إنتاجها، وتعرفها بالفرص والمزايا المتاحة التي تقدمها بعض الجهات مجانا للمرأة.

- تسليط الضوء على النماذج النسائية الناجحة اقتصاديا، وتقديم تجاربهن كنماذج يمكن أن تشجع الأخريات على الاهتداء بها.
- تنمية الوعي النسائي بضرورة ترشيد الاستهلاك والحفاظ على البيئة.
- تعريف المرأة ببرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التنمية المحلية.

مضمون الخطاب السياسي والقانوني :

ينبغي أن يركز الخطاب السياسي الموجه للمرأة المصرية على عدد من القضايا الملحة والمهمة للنهوض بأداء المرأة المصرية، وتفعيل مشاركتها السياسية، ونقترح عددا من القضايا والموضوعات التي ينبغي التركيز عليها كالتالي:

- تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية من خلال تعريفها بحقوقها وواجباتها السياسية في كافة المجالات السياسية.
- دعم ومساندة المشاركة السياسية للمرأة المصرية في مختلف المجالات مثل: السلطة التشريعية – التنفيذية – المجالس المحلية – الأحزاب - النقابات – النوادى- المجال الدبلوماسي- المواقع القيادية – الاتحادات الطلابية والنسائية.
- دعم الممارسة الديمقراطية، وفتح أبواب الإعلام أمام الآراء والاتجاهات المختلفة في المجتمع، وإعطاء فرصة حقيقية للمرأة للتعبير عن آرائها في هذا المجال.
- إعداد الحملات الإعلامية التي تستهدف دفع المرأة المصرية وتحفيزها لاستخراج بطاقة الرقم القومي، والبطاقة الانتخابية التي تستطيع من خلالها أن تمارس حقوقها وواجباتها السياسية.
- تسليط الضوء على المساهمات السياسية الناجحة للمرأة المصرية في المجال السياسي، وإبراز قدرتها على خدمة المجتمع، وممارسة حقوقها السياسية.

- إبراز النجاح السياسي للمرأة في دول أخرى من العالم حتى تكون حافزا لدفع المـرأة المصريـة للمشاركة السياسية وتحقيق ذاتها سياسـيا ، إضـافة لمسـاهمة ذلـك في تغيـير فكـر المجتمـع واتجاهاته نحو المشاركة السياسية الجادة للمرأة.
- دعم ومساندة جهود المرأة الرامية لإزالة أشكال التمييز ضدها في بعض نصوص القانون.
- دعم و مساندة جهود المرأة الراميـة إلى إزالـة التمييـز الخـاص بقصرـ بعـض الوظـائف عـلى الرجال فقط.

مضمون الخطاب الثقافي والإعلامي :

ينبغـــي أن يهـــتم مضـــمون الخطـــاب الإعلامـــي والثقـــافي الموجـــه للمـــرأة بالقضايا الآتية:

- إعطاء مزيد من الاهتمام للفئات الاجتماعية المهمشة في البدو والريف والمناطق الشعبية.
- عدم التركيز على الصورة البيولوجية للمرأة في المواد الإعلامية المختلفة.
- معالجة جرائم المرأة وفق مبادئ المسئولية الاجتماعية بعيدا عن الإثارة.
- تقديم النماذج النسائية الناجحة في كافة المجالات، وإبراز إنجازاتها في المجالات المختلفة.
- الخروج عن الصورة التقليدية التي يقدمها الإعلام للمـرأة، حيـث لا تحظـي المواقـع الأخـرى للمرأة في مواقع الإنتاج بنفس الاهتمام.
- الابتعاد عن تقديم الصورة الاجتماعية السلبية للمرأة.
- تغيير صورة المرأة لدى الإعلاميين.
- إبراز محورية وجوهرية قيمة عمل المرأة لتحقيق ذاتها، وتـأمين مسـتقبلها، وتنميـة الشـعور بالمسئولية لديها.

- تركيز الإعلام ومناقشته للقضايا الخلافية.
- ضرورة اهتمام مؤسسات الإعلام بدراسة واستطلاع احتياجات المرأة من برامجها، ودراسة حدود نجاح الإعلام في تلبية هذه الاحتياجات.
- تصحيح صورة المرأة في الدراما التليفزيونية والأفلام السينمائية التي تقدم صورة يغلب عليها الطابع السلبي للمرأة.
- النظر بعين الاعتبار إلى صورة المرأة في الإعلانات وأغاني الفيديو كليب.

مضمون الخطاب الديني :

يتسم الخطاب الديني الموجه للمرأة المصرية بالأهمية البالغة، لما تمارسه العقيدة الدينية من تأثير بالغ في نفوس الأفراد، وفي إطار الحديث عن مضمون الخطاب الديني الموجه للمرأة، ينبغي أن يركز هذا الخطاب على القضايا الآتية:

- تيسير وتبسيط فهم المرأة المصرية لصحيح الدين، وخاصة ما يتعلق منه بشئون المرأة.
- توعية المرأة بحقوقها التي أقرها الشرع، وإبراز الحقوق الفكرية والسياسية والمدنية والمساواة في التكاليف الشرعية.
- تقديم الرؤية التسامحية والوسطية للدين الإسلامي، وإزالة الغبار الذي لحق بصورته، وصورة المرأة المسلمة في إطار الحملات الإعلامية المغرضة وغير الموضوعية في الدول الأخري.
- إبراز الأساس الديني لفكرة المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل.
- إبراز النماذج النسائية الناجحة في التاريخ الإسلامي، ودورها الجوهري في خدمة قضايا المجتمع الإسلامي.
- محاربة الحملات الإعلامية المغرضة التي تسيء للمرأة باسم الدين والشريعة، والحرص على تقديم صورة المرأة المسلمة العصرية القادرة على مواجهة التحديات، وإجادة آليات وتكنولوجيا العصر.

- مراعاة العصرية والحداثة في إعداد وتقديم الخطاب الديني في البرامج الإذاعية والتلفزيونية المختلفة، بحيث يتجاوز النمط التقليدي الملحوظ في العديد من البرامج.
- ضرورة التكامل بين وسائل الاتصال المباشر (دور العبادة – مؤسسات التعليم والتنشئة الاجتماعية – الندوات -... إلخ)، ووسائل الاتصال الجماهيري في تبني فلسفة واحدة تجاه الخطاب الديني الموجه للمرأة.

ترشيد السياسة الإعلامية لخدمة قضايا المرأة :

يقدم الإعلام المصري العديد من البرامج الإذاعية والتليفزيونية والمضامين الصحفية التي تتناول بعض قضايا المرأة، وتحاول تلبية الاحتياجات الإعلامية لها، إلا أنه من الضروري ترشيد السياسة الإعلامية، بحيث تقوم هذه السياسة على مجموعة الأبعاد والعناصر الآتية:

- مراعاة التخطيط العلمي في معالجة قضايا المرأة المصرية، بما ينطوي عليه من وجود خطة توجيه للعاملين في الإعلام الذين يتوجهون إلى المرأة المصرية وفق رؤية واضحة المعالم.
- يجب أن يتسم الاهتمام بقضايا وبرامج المرأة في وسائل الإعلام بالانتظام والاستمرارية بعيدا عن الموسمية والعشوائية.
- تخصيص أوقات ملائمة لتقديم برامج المرأة وقضاياها في الإذاعة والتليفزيون.
- ينبغي أن يتوافر في المضمون الإعلامي الموضوعية، والبعد عن التحيز.
- مراعاة التوازن في الاهتمام بقضايا المرأة المختلفة، والاهتمام بكافة شرائح المرأة وقطاعاتها المختلفة.
- الجرأة في طرح ومعالجة القضايا الجدلية، ووضعها على أجندة اهتمامات الرأي العام.
- مراعاة الجوانب التي تتصل بالشكل والقالب الفني للمضمون الإعلامي الموجه

للمرأة ، مع مراعاة التنويع في هذه القوالب والأشكال، بما يحقق جذب الجمهور المستهدف.

- الاسترشاد بالدراسات والأبحاث العلمية التي تتناول تقييم الأداء الإعلامي الخاص بالمرأة وقضاياها المعاصرة، وتوجيه الأداء الإعلامي بما يحقق احتياجات المرأة المصرية.

الأشكال والقوالب الملائمة لتقديم برامج المرأة :

تتعدد الأشكال والقوالب الفنية التي يمكن من خلالها تقديم المضمون الإعلامي الموجه للمرأة إذاعيا وتليفزيونيا و صحفيا، وتشمل الآتي:

- المواد الدرامية (المسلسلات - الأفلام - السهرات).
- البرامج الحوارية.
- برامج التحقيقات الإذاعية والتليفزيونية.
- المجلات الإذاعية والتليفزيونية العامة والمتخصصة.
- برامج المنوعات.
- حملات التوعية الاجتماعية.
- التنويهات.
- برامج المناسبات والبرامج الخاصة.
- Talk shows.
- البرامج الوثائقية والأفلام التسجيلية.
- التغطية الإخبارية لأنشطة المرأة البارزة.
- التحقيقات الصحفية.
- التقارير الصحفية.
- المسابقات.

تحقيق جذب الاهتمام لبرامج المرأة :

ينبغي مراعاة عناصر الجذب في الرسالة الإعلامية التي تعالج قضايا المرأة أو تلك التي تتوجه إلى المرأة، ويمكن اختصار أهمها على المستوى الإذاعي والتليفزيوني في النقاط الآتية:

- سرعة إيقاع البرامج.
- توقيت بث ملائم للجمهور المستهدف.
- تحقيق عناصر التفاعل مع الجمهور المستهدف أثناء تقديم هذه البرامج.
- إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية للمشاركة وإبداء رأيها في هذه البرامج.
- التنويع في أشكال وقوالب البرامج المقدمة.
- الجرأة في تناول القضايا الجدلية والخلافية.
- النزول إلى الواقع الميداني، ومعالجة قضايا المرأة على أرض الواقع.
- فن استخدام وتفعيل الصورة التليفزيونية والمؤثرات الصوتية.
- عناصر الجذب في الإخراج التليفزيوني.
- اختيار الضيوف الملائمين للبرامج، وعدم تكرار شخصيات بعينها.
- جودة الإعداد للبرامج والفقرات والمواد الإذاعية والتليفزيونية، وتقديم أحدث الإحصائيات والبيانات المفيدة في هذا الشأن.
- جودة التقديم للبرامج من خلال تفعيل المهارات الاتصالية للمذيعين والمذيعات.

وعلى المستوى الصحفي ينبغي توافر سمات الإخراج الفني المتميز للمضمون الصحفي الموجه للمرأة، من خلال استخدام وسائل الإبراز الملائمة، وكذلك اختيار المواقع الصحفية التي تزيد من انقرائية المضمون الإعلامي الذي يتصدي لمواجهة قضايا المرأة.

ترشيد الأداء الدرامي في معالجة قضايا المرأة :

تتعدد المقترحات التي يمكن طرحها لترشيد دور الدراما في معالجة قضايا المجتمع عموما، وقضايا المرأة خصوصا، ويمكن طرح هذه المقترحات في إطار حوار دائم مع كتاب الأعمال الدرامية، وتشمل:

- طرح أجندة بالموضوعات والقضايا التي تحتاج إلى تركيز الأعمال الدرامية عليها.
- تأكيد دور الدراما كأداة لرصد الواقع، ونقد الواقع، وأداة لتقديم حلول لمشكلات المجتمع وقضاياه.
- تفعيل دور لجنة قراءة النصوص الدرامية من خلال الأفكار الآتية:

— ضمان تمثيل اللجنة لكافة التخصصات المهمة التي تقيم العمل من جوانبه المختلفة.

— تقييم النصوص الدرامية قبل بدء تنفيذها.

— توحيد المعايير الموضوعية التي يتم على أساسها تقييم الأعمال الفنية.

— مراعاة القيم المجتمعية في بناء الأعمال الفنية.

— مراعاة التوازن بين حرية الإبداع ومعاونة المجتمع على حل مشكلاته وقضاياه.

- الاهتمام بواقع المرأة الريفية المهمشة وقضاياها، وكذلك الاهتمام بواقع المرأة المصرية الفقيرة، وتشجيع القيم الإيجابية لدى المرأة الريفية مثل: المشاركة في اختيار شريك الحياة والتعليم والعمل وتقديم النماذج الناجحة في هذه البيئة.
- الإكثار من تقديم النماذج النسائية الناجحة في الأعمال الدرامية، والمشاركة في الحياة العامة، وتقديمها كقدوة قادرة على التوفيق بين حياتها الاجتماعية والمهنية.
- عدم التركيز على المرأة كمصدر للمتعة وإرضاء الرجل، وعدم التركيز فقط على الاهتمامات التقليدية للمرأة، والتركيز على مخاطبة عقلها وفكرها.
- الخروج عن دائرة الاهتمامات التقليدية للمرأة، ومساعدتها على الاندماج في الحياة العامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

- تجنب العنف الجسدي أو اللفظي أو السيكولوجي الموجه للمرأة أو الموجه من المرأة إلى أحد أفراد الأسرة.
- مراعاة الآداب العامة والذوق العام في المجتمع في لغة الحوار الدرامي، فالإكثار من الألفاظ الغريبة من شأنه أن يشوه القاموس اللغوي للجمهور.
- تشجيع قيمة الحوار الأسري ولاسيما بين الزوج والزوجة، وتشجيع احترام رأي الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرار الأسري.
- تشجيع تقديم جوانب الحياة التي تعطي الإحساس بالأمل، وأن الخير سوف ينتصر، وتجنب التركيز على معالجة السلبيات فقط مثل: المخدرات والعصابات والفساد، ولعل الحياة العادية للأسرالمصرية غنية بالأفكار التي تعكس القيم الإيجابية في المجتمع.
- اقتراح تقييم الأعمال الدرامية بعد عرضها على الجمهور، وذلك من خلال آراء النقاد والأدباء والمتخصصين في الموضوعات والقضايا المطروحة في الأعمال الدرامية، وكذلك من جانب الجمهور العام، وطرح نتائج التقييم على مائدة الحوار مع كتاب الأعمال الدرامية.

قائمة مــراجع الفصل الأول

(١) تعددت الإسهامات العلمية في مجال توضيح ملامـح صـورة المـرأة في الموروثـات الاجتماعيـة والثقافيـة وصـورتها في الإعلام، والمعوقات التي تواجهها في مجال الإبداع في فعاليات مـؤتمر: **المـرأة العربيـة والإبـداع**، القـاهرة ، ٢٦-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٢م ، ومن البحوث التي تعرضت مباشرة لهذه الموضوعات:

- إنصاف أحمد، الموروث الثقافي كأحد معوقات الإبداع عند المرأة العربية، بحـث مقـدم لمـؤتمر "**المـرأة العربيـة والإبداع**" القاهرة ٢٦-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٢م .
- أحمد مرسي، المأثورات الشعبية وإبداع المرأة، **مؤتمر المرأة العربية والإبداع** ، القاهرة ، ٢٦-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٢م .
- أحمد زايد، الإبداع في الظل، المرأة كطاقة مبدعة في الأسرة المصرية ، **مؤتمر المـرأة العربيـة والإبـداع**، القـاهرة ، ٢٦-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٢م .
- جمال البنا، الفهم السلفي بوصفه حائلا دون الإبداع، **مؤتمر المرأة العربية والإبـداع**، القـاهرة ، ٢٦-٣٠ أكتـوبر، ٢٠٠٢م .
- أنيسة عبود، إبداع المرأة: علاقات التحول وأسئلة الاختلاف، **مـؤتمر المـرأة العربيـة والإبـداع**، القـاهرة ، ٢٦-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٢م .

(٢) البنك الدولي، المجلس القومي للمرأة، مصر والنوع الاجتماعي: رؤية استشرافية، القـاهرة ، يونيـو ٢٠٠٣م ، ص: ج ، د.

(٣) نفس المرجع السابق، ص: د.

(٤) نفس المرجع السابق، ص: ٤.

(٥) مايسة جميل، صورة العنف في العلاقة بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراما العربيـة في التليفزيـون المصري، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣.

(٦) اعتماد علام، العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل (في) عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد عـلام (محـررا)، العولمـة وقضايا المرأة والعمل، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ م، ص ١٠٣-١٢٥.

(٧) محمود مصطفي كمال، انحسار المشاركة السياسية للمرأة المصرية في صنع القـرار السـياسي: مـؤشرات ومحـددات (في) عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محررا)، العولمة وقضـايا المـرأة و العمـل، مركـز البحـوث والدراسـات الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م، ص ٧٣-١٠١.

(٨) المجلس القومي للمرأة، وضع المرأة المصرية في لمحة إحصائية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ٥٧-٦١.

(٩) البنك الدولي، المجلس القومي للمرأة ، مصر والنوع الاجتماعي، رؤية استشرافية، مرجع سابق.

(١٠) محمد سيد طنطاوي، **مظاهر تكريم الإسلام للمرأة**، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، د.ت.

(١١) اتحاد الإذاعة والتليفزيون، **بيانات القوي البشرية بالاتحاد**، ٢٠٠٣م.

(١٢) المجلس القومي للمرأة، **تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك** (١٩٨١-٢٠٠٢)، ٢٠٠٣م.

(١٣) المجلس القومي للمرأة، **معالجة قضايا المرأة في وسائل الإعلام** (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وحدة الرصد الإعلامي، تقرير غير منشور، ٢٠٠٦م .

(١٤) اتحاد الإذاعة والتليفزيون، **السلوك الاتصالي للشباب المصري**، ٢٠٠٣م .

(١٥) المجلس القومي للمرأة، معالجة قضايا المرأة في وسائل الإعلام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، **مرجع سابق**.

(١٦) **نفس المرجع السابق**.

(١٧) نجوي الجزار، صورة المرأة في الإعلانات، **ورقة بحث غير منشورة**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٢.

(١٨) خلص المؤلف إلى هذه النتائج من خلال مراجعة نتائج عدد من البحوث والدراسات التي اهتمت برصد ملامح صورة المرأة في الدراما، وشملت:

- بركات عبد العزيز، صورة الأسرة المصرية كما تعكسها مسلسلات التليفزيون، **مجلة كلية التربية**، دمياط، العدد٢١، جـ٢، ١٩٩٤م.
- عادل عبد الغفار، صورة المرأة في الدراما التليفزيونية المقدمة خلال شهر رمضان ، **بحث غير منشور**، المجلس القومي للمرأة، القاهرة ٢٠٠١م .
- عادل عبد الغفار، تحليل صورة المرأة المصرية في الدراما التليفزيونية المقدمة خلال شهر رمضان، **بحث غير منشور**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٢م.
- عادل عبد الغفار، ملامح التمييز الثقافي ضد المرأة في المسلسلات التليفزيونية، **بحث غير منشور**، المجلس القومي للمرأة، القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- عدلي سيد رضا، **صورة الأب والأم في المسلسلات العربية بالتليفزيون**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- عزة عبد العظيم، تأثير الدراما التليفزيونية على إدراك الواقع الاجتماعي للأسرة المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠م.

- مايسة جميل، **مرجع سابق.**

- محمد نبيل طلب، الصورة التي تعرض بها المهن من خلال الدراما التليفزيونية وتأثيراتها على الجمهور، دراسة تحليلية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م.

- محمود يوسف، صورة المرأة المصرية في الأفلام السينمائية التي يقدمها التليفزيون، **مجلة بحوث الاتصال**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد العاشر، ٢٠٠١م.

- مني الحديدي، صورة المرأة في الإعلام، **المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية**، وزارة التأمينات الاجتماعية، القاهرة ٢٠٠١م.

- نادية رضوان، دور الدراما التليفزيونية في تشكيل وعي المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

- **وتعددت الدراسات الأجنبية التي تناولت صورة المرأة في الإعلام، وخلصت إلى وجود صورة نمطية للمرأة يغلب عليها الطابع السلبي، ويمكن رصد بعض هذه الدراسات كالتالي:**

- Kim Fridkin & Edie N. Goldenberg، Women Candidates in the News ، An Examination of Gender Differences in U.S Senate Campaign Coverage ، **Public Opinion Quarterly** ، No.2 ، Summer 1991.
- James R. Hallmark & Richard N.Armstrang، Gender Equality in Televised Sports، **Journal of Broadcasting & Electronic Media**، Vol-43، No.3 Spring 1999.
- Linda Nassanga ، Women ، Development and The Case of Uganda ، **Media Culture & Society** ، Vol. 19 ، No.3، July 1997 .

(١٩) عادل عبد الغفار، ملامح التمييز الثقافي ضد المرأة في المسلسلات التليفزيونية، **مرجع سابق.**

(٢٠) **نفس المرجع السابق.**

* * *

الفصل الثاني

المشـاركة السياسية للمرأة

في الخطاب التشريعي والسياسي

مقـــــدمة :

يعرض الفصل الثاني الخطاب التشريعي والسياسي حول المشاركة السياسية للمـرأة مـن خلال عـدة محـاور رئيسـية، يقـدم المحـور الأول مفهـوم المشـاركة السياسـية وتوضـيح أبعـاده المختلفة على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي.

ويقدم المحور الثاني الأطر التشريعية الدولية والمحلية التي تناولت قضية المشاركة السياسـية للمرأة، وتوضيح موقف المؤسسـات والمـنظمات الدوليـة مـن هـذه القضـية ومطالبهـا مـن الـدول المختلفة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، إضافة إلى توضـيح موقـف القـانون والدسـتور في مصرـ من الحقوق والواجبات السياسية للمرأة.

ويقدم هذا الفصل في محوره الثالـث تحلـيلا للخطـاب السـياسي المصرـي حـول المشـاركة السياسية للمرأة في خطاب السيد رئـيس الجمهوريـة، وفي خطـاب مجلـس الشـعب والحكومـة حول ذات القضية، وكذلك خطـاب السـيدة الفاضـلة رئيسـة المجلـس القـومي للمـرأة، وجهـود المجلس القومي للمرأة في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية.

ويكشف هـذا الفصـل عـن الهـوة الموجـودة بـين نصـوص الدسـتور والقـانون والخطـاب السياسي حول المشاركة السياسية للمرأة المصرية وملامح هـذه المشـاركة عـلى أرض الواقـع، بمـا تعكسه من مصادر ضعف على مختلف المستويات، فرغم تشجيع الدستور والقـانون والخطـاب السياسي على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، إلا أن تحديات الواقـع تعـوق المشـاركة الجـادة للمرأة في الحياة السياسية.

أولا- المشاركة السياسية: المفهوم والأبعاد :

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب والمهتمين بالشأن العام على حد سواء. فالبعض يقصر هذا المفهوم على مجرد السلوك السياسي للمواطنين في اختيار النخبة الحاكمة. ويتسع هذا المفهوم لدي البعض ليشمل السلوك السياسي للمواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات على كافة المستويات من خلال المجالس المنتخبة، ويتضمن هذا المفهوم لدي بعض آخر تلك المشاركة الطوعية من جانب المواطنين في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات واختيار النخب الحاكمة على كافة المستويات. كما يربط البعض في إطار تعريفه للمشاركة السياسية بين السلوك السياسي للمواطنين وعدة متغيرات أخرى مؤثرة تشتمل على الوعي والاهتمام السياسي لدى الأفراد وكذلك اتجاهاتهم وآرائهم إزاء مفردات البيئة السياسية المحيطة.

ويخلص المدقق في مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية المعاصرة التي تصدت لمفهوم المشاركة السياسية في الواقع المعاصر إلى أن هذا المفهوم يتضمن كافة الأبعاد والمستويات السابق ذكرها. فالسلوك السياسي للمواطنين في أي مجتمع معاصر يصعب تفسيره بمعزل عن دراسة درجة الوعي والاهتمام السياسي لدى الأفراد، كما يصعب أيضا تفسير السلوك السياسي للمواطنين بمعزل عن معرفة اتجاهاتهم وأرائهم إزاء مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشتمل عليه من نظام حاكم وأحزاب سياسية ونظام انتخابي وآليات صنع القرار، وجدوى ممارسة الحقوق الانتخابية، إضافة إلى ما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين وأطر مؤسسية تسهم في تنظيم الممارسة الديمقراطية.

في ضوء ما سبق، يمكن تبني تعريف المشاركة السياسية باعتبارها "سلوكا سياسيا يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات على كافة المستويات، واختيار النخب الحاكمة في مختلف المواقع، ومراقبة الأداء الحكومي، والتعبير عن الأراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض

نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام. وترتبط ممارسة هذا السلوك بما يتمتع به المواطنون من وعي بحقوقهم وواجباتهم السياسية، ودرجة اهتمامهم بالمجريات السياسية على أرض الواقع، واتجاهات الأفراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشتمل عليه من نخبة حاكمة وأحزاب سياسية ونظام انتخابي، وما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين وأطر مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية.

ويتضح من التعريف سالف الذكر أن المشاركة السياسية في الواقع العملي تتضمن مجموعة المستويات والأبعاد الآتية :

المستوى الأول: درجة الوعي والاهتمام السياسي :

ويتصل هذا المستوى بدرجة الوعي التي يتمتع بها المواطنون بشأن معرفة حقوقهم وواجباتهم السياسية، ودرجة اهتمام الأفراد بمتابعة ما يجري على الساحة السياسية، وفهم معطيات التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة السياسية في المجتمع.

المستوى الثاني: اتجاهات الأفراد وآرائهم نحو البيئة السياسية المحيطة :

ويتصل هذا المستوى باتجاهات الأفراد وأرائهم في مفردات المناخ السياسي السائد، والتي تتكون نتيجة ما يتعرض له الأفراد من معلومات عبر وسائل الإعلام، إضافة إلى وسائل الاتصال المباشر بالآخرين عبر المناقشات والندوات والمؤتمرات، وخبرات الأفراد السابقة في التعامل مع مفردات البيئة السياسية المحيطة، وتقييم الأفراد لعناصر هذه البيئة على مستوى النخبة الحاكمة، وفاعلية الأحزاب في المسرح السياسي، وتقييم النظام الانتخابي المتبع، وتقدير الأفراد لأهمية المشاركة الشخصية في المسرح السياسي، إضافة إلى تقييم الأفراد لما تتبناه الدولة وتتخذه من إجراءات على مستوى التشريعات والقوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية.

المستوى الثالث: السلوك السياسي :

ويتصل هذا المستوى بالسلوك السياسي للمواطنين على مستوى الأبعاد الآتية :

- المشاركة في التصويت في كافة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والحزبية والنقابية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من انتخابات اختيار النخب.
- مشاركة الأفراد في عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الفاعلة في المجتمع.
- الترشيح لتمثيل أفراد المجتمع في الانتخابات التشريعية والنقابية والحزبية وغيرها من هيئات تمثيل الأفراد.
- المشاركة في صنع السياسة العامة من خلال عضوية الهيئات التشريعية والأمانات العامة للأحزاب ومجالس النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية.
- المشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة من خلال عضوية العمل الحكومي والمناصب الإدارية العليا.
- المشاركة في صياغة التشريعات والقوانين المنظمة لحياة المجتمع، وكذلك مراقبة الأداء الحكومي من خلال عضوية المؤسسات التشريعية في المجتمع.

وسوف يساعد التعريف السابق في تحليل ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وتفسير هذه الظاهرة في ضوء المعطيات التي يقدمها هذا التعريف على مستوى درجة وعي المرأة المصرية بحقوقها وواجباتها السياسية، وكذلك درجة اهتمامها بالشأن السياسي في ضوء الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع. وطبيعة الاتجاهات والأراء التي تتبناها المرأة المصرية حول مفردات المناخ السياسي السائد بما يشتمل عليه من نخبة حاكمة، وأحزاب سياسية، ونظام انتخابي. إضافة إلى تقييم المرأة المصرية للأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية التي تتبناها الدولة في مجال الممارسة الديمقراطية، ودرجة الحرية في المسار الديمقراطي.

كما يساعد التعريف السابق أيضا على استخلاص المقترحات العملية التي ينبغي الأخذ بها في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، بشكل يساعد على

سد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال المشاركة السياسية، ودعم دور المرأة المصرية في مختلف مجالات المشاركة السياسية، بما ينعكس إيجابا على حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،كما يساعد هذا التعريف في تحليل الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع المصري بشأن المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن التعريف السابق للمشاركة السياسية سوف يساعد في صياغة الرسائل الاتصالية التي ينبغي تقديمها في هذه الاستراتيجية، والتي تقدم من خلال وسائل الإعلام، وكذلك وسائل الاتصال المباشر المختلفة، والتي تسعى إلى تغيير الأنماط الثقافية المجتمعية السلبية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة، وكذلك إقناع المرأة بأهمية مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية.

ثانيا - الأطر التشريعية والقانونية الدولية والمحلية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة :

أ - الأطر التشريعية والقانونية الدولية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة :

حظيت قضية مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا باهتمام دولي مستمر، انعكس بشكل واضح على الأطر التشريعية والقانونية الدولية التي يستدل من خلالها سعي المجتمع الدولي إلى تحفيز المرأة للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، وكذلك السعي إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة تجاه مشاركتها في الحياة العامة والسياسية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٤٨م تتويجا لجهود البشرية على مدى التاريخ لإقرار حق الإنسان في الحرية والعدل والمساواة، بوصفها قيما وضرورات إنسانية فطرية يصعب العيش بدونها.

لجنة المرأة بالأمم المتحدة :

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة (مركز) المرأة عام ١٩٤٧م، لتتولى دراسة أوضاع المرأة، ووضع التوصيات التي تساعد في رسم سياسات النهوض بها

على المستوى العالمي، باعتبار أن التمييز ضد المرأة يمثل خرقا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية المنصوص عليهما في الإعلان الإعلامي لحقوق الإنسان.

اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٥٢م ، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وبدأ نفاذها اعتبارا من يوليو ١٩٥٤م ، فنصت في مادتها الأولى على أن للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينها وبين الرجل دون تمييز. ونصت في مادتها الثانية على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز. ونصت في المادة الثالثة على أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة :

نصت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (**CEDAW**) **1979**م ، فى مادتها السابعة على أن تقوم الدول الأطراف بتوفير جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، بشكل يكفل للمرأة التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وكذلك أهلية المرأة للترشيح والانتخاب في الهيئات المنتخبة، وأهليتها للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وكذلك شغل الوظائف العامة والحكومية التي تعني بالحياة العامة والسياسية دون تمييز بينها وبين الرجل[١].

كما أكدت ذات الاتفاقية في بندها الرابع على أهمية الأخذ بتدابير مؤقتة لتحقيق تمثيل عادل في المجالس النيابية يتناسب مع تمثيل المرأة في المجتمع وجهودها في مجال التنمية.

عقد المرأة (٧٦-١٩٨٥) :

أعلنت الأمم المتحدة الفترة من عام ١٩٧٦-١٩٨٥م عقدا لبحث حقوق المرأة وقضاياها على مستوى العالم. وعقدت الأمم المتحدة في سبيل بحث حقوق المرأة والدفاع عن قضاياها العديد من المؤتمرات الدولية بدءا بمؤتمر المكسيك عام

١٩٧٥م، والذي عقد تحت شعار (المساواة - التنمية - السلم)، وأعطى اهتماما واضحا بقضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. ونصت وثيقة مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥م بحضور ١٥٧ دولة بضرورة تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص على مستوى رسم السياسات، واتخاذ القرارات، وتصميم البرامج، وصياغة المضامين الإعلامية في وسائل الاتصال الجماهيري، وكذلك زيادة مساهمتها في شغل الوظائف الاستشارية، ومواقع صنع القرار.

وصدرت في أوائل التسعينيات توصية لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة باعتبار أن نسبة ٣٠% تشكل الحد الأدنى لحصة المرأة في مناصب صنع القرار على الصعيد الوطني.

واهتم الاتحاد البرلماني الدولي بظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة، وقام بوضع خطة عمل لمواجهة هذه الظاهرة، وتمت الموافقة عليها في مؤتمر باريس عام ١٩٩٤م، وركزت على ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة حال تنافسها في الدوائر الانتخابية العامة.

وثيقة مؤتمر بكين (١٩٩٥) :

انتهى مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م بحضور ١٨٩ دولة إلى أهمية النهوض بأوضاع المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي على مستوى العالم، كما ركز هذا المؤتمر على أهمية تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، والحياة السياسية على وجه الخصوص، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار[٢]. كما دعا ذات المؤتمر إلى شغل النساء لـ ٣٠% من مراكز صنع القرار في عام ٢٠٠٥م ، تمهيدا لوصولهم إلى ٥٠% من هذه المراكز مستقبلا.

وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠) :

صدرت وثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية عام ٢٠٠٠م، وتعد هذه الوثيقة أحد مؤشرات تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة، وزيادة نسبة تمثيل النساء في الحياة النيابية. وتعددت المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة والخاصة بالتنمية الاجتماعية والنوع الاجتماعي، ومنها مؤتمر التنمية

والسكان بالقاهرة عـام ١٩٩٤م ، بحضـور ١٧٩ دولـة و١٦٠٠ جمعيـة أهليـة، والـذي نـاقش أوضاع السكان والتنمية في العالم، كما ركز في أحـد محـاوره عـلى المشـاركة السياسـية للمـرأة في أنحـاء العـالم. ونـاقش مـؤتمر التنميـة الاجتماعيـة في كوبنهـاجن عـام ١٩٩٥م ، قضـايا التنميـة الاجتماعية في العالم وأهمية وجود مجتمع مدني نشط تشارك فيـه كـل عنـاصر المجتمـع نسـاء ورجالا[٣].

ويستدل من المعطيات السابقة صدق التوجه الدولي المعاصر نحو الارتقاء بمشـاركة المـرأة في الحياة العامة عموما والسياسية خصوصا كأساس للتنميـة بالمشـاركة، والتـي أصـبحت ركيـزة للتنمية الشاملة في بلدان العالم المختلفة.

ب - الأطر التشريعية والقانونية المحلية التي تنظم المشاركة السياسية للمرأة المصرية:

توقيع مصر على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة :

وقعت مصر على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣م، والتي استجابت للإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان عـام ١٩٤٨، والذي نص على أن كل ما اتفق عليه من حقوق هـو حـق لكـل إنسـان دون تمييـز عـلى أسـاس الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو الميول السياسية أو اختلاف المنشأ الاجتماعـي أو المولد[٤].

كما وقعت مصر على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأصبحت سارية المفعول اعتبارا مـن ٣ سـبتمبر ١٩٨١م ، بموجـب قـرار رئـيس الجمهوريـة بـرقم ٨٢/٣٤٥، وتقضي الاتفاقية باتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقية لكافة التـدابير المناسـبة للقضـاء عـلى التمييـز ضـد المرأة في الحياة العامة والسياسية، كما تقضي باتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في المجالس النيابية يتناسب مع نسبة تمثيلها في المجتمع، وجهودها في عملية التنمية[٥].

ووقع السيد رئيس الجمهوريـة عـام ٢٠٠٠م ، عـلى وثيقـة الأمـم المتحـدة حـول الأهـداف التنموية للألفية، والتي تنص على تحقيق المساواة بين النسـاء والرجـال، وتمكـين المـرأة، وزيـادة نسبة تمثيل النساء في الحياة النيابية.

موقف دستور **١٩٥٦** والقوانين المكملة له من الحقوق السياسية للمرأة :

سعت الدساتير المصرية بدءا من دستور ١٩٥٦م ، للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية، تطبيقا للمبادئ التي تضمنتها التشريعات الدولية ذات الصلة، فأقر دستور ١٩٥٦م ، المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات، ونصت المادة (٤٠) على أن : "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة""[٦] .

ونص قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦م ، في مادته الأولى : "على كل مصري ومصرية بلغا ثمانية عشرة أن يباشر بنفسه أو بنفسها الحقوق السياسية الآتية :

- الاستفتاء على رئاسة الجمهورية.
- انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

ونصت المادة الرابعة من ذات القانون على أنه : "يجب أن يقيد في جداول الانتخابات كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور، وكذلك يجب أن يقيد من الإناث من قدمت بنفسها طلبا بذلك وبذلك، جعل هذا القانون القيد بجداول الانتخابات وجوبيا بالنسبة للرجال، واختياريا بالنسبة للنساء، مما يعد تمييزا ضد المرأة، وتم تدارك ذلك في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية عام ١٩٧٩م[٧] .

موقف دستور **١٩٧١** والقوانين المكملة له من الحقوق السياسية للمرأة المصرية

نص دستور ١٩٧١م ، في المادة (٤٠) على أن : "المواطنون لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، ونص أيضا في المادة (١١) على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي ظل دستور ١٩٧١م، تدخل المشرع لتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والتي جعلت القيد بجداول الانتخابات وجوبيا للرجال واختياريا للنساء، فصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩م ، بتعديل هذه المادة، فأصبحت تنص على وجوب القيد في جداول الانتخابات لكل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث.

أقر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣م ومن بعده القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م بشأن مجلس الشعب المساواة بين الرجل والمرأة في حق الترشيح، وأقر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠م بشأن مجلس الشورى المساواة بين الرجل والمرأة في حق الترشيح.

وفي ضوء استعراض نصوص الدساتير المصرية، وكذلك القوانين المكملة لها والمنظمة لمباشرة الحقوق السياسية والانتخابات يتضح أن الدستور المصري والقوانين المكملة له تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات السياسية، فالمرأة لها حق الترشيح في كافة الهيئات الانتخابية بحكم الدستور والقانون مساواة بالرجل، كما أن قيدها بجداول الانتخابات يعد وجوبيا مساواة بالرجل. ويعاقبها القانون بنفس عقوبة الرجل في حالة عدم استخدام حقها القانوني في الإدلاء بصوتها في الانتخابات والاستفتاءات المختلفة في حالة عدم وجود عذر يحول دون مشاركتها.

التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٧ وموقفها من المشاركة السياسية للمرأة :

طالب الرئيس مبارك في خطابه إلى مجلسي الشعب والشورى في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦م ، بشأن التعديلات الدستورية بضرورة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية في ضوء التعديلات المزمع إجراؤها في الدستور المصري لعام ٢٠٠٧ م، وقد تم ترجمة توجيهات رئيس الجمهورية إلى واقع عملي،من خلال النص في الدستور على جواز تحديد حصة للمرأة في عضوية مجلسي الشعب والشورى، وبذلك تحقق التعديلات الدستورية أحد المطالب الأساسية التي طالما نادت بها المرأة المصرية،كما تبدأ مع هذه التعديلات مرحلة جديدة في الحياة السياسية للمرأة المصرية.

تقييم تأثير النظام الانتخابي على المشاركة السياسية للمرأة :

أثبتت تجربة الانتخابات المصرية خلال الخمسين عاما الماضية أن نظام الانتخابات المتبع في مصر يؤثر بشكل واضح على مستوى المشاركة السياسية للمرأة المصرية، فحينما تم تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩م والذي سمح بتخصيص ثلاثين مقعدا للنساء بحد أدنى، وبواقع مقعد على الأقل لكل محافظة. ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على بقية المقاعد الأخرى. نجحت خلال هذا العام ٣٠ سيدة من بين ٢٠٠ مرشحة، كما نجحت في انتخابات المجلس لذات العام في التنافس مع الرجال ثلاث سيدات، إضافة إلى سيدتين ضمن قائمة تعيينات رئيس الجمهورية وفقا للدستور (١٠ أعضاء) وأصبح إجمالي عدد النساء في هذا الفصل التشريعي (٣٥ سيدة بنسبة ٨%).

وحينما قضت المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٨٦م ، بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩م ، لما ينطوي عليه من تمييز على أساس الجنس، فقد انعكس ذلك على انتخابات (١٩٨٧م) وانخفض عدد النساء في هذا المجلس إلى ١٤ سيدة. وفي عام ١٩٩٥م، تم تغيير النظام الانتخابي من نظام القائمة النسبية إلى النظام الفردي، فهبط عدد النساء في مجلس الشعب لعام ١٩٩٥م إلى ٩ عضوات فقط من بينهن ٥ معينات بقرار من رئيس الجمهورية[٨].

كما أثبتت تجربة الانتخابات المصرية خلال الخمسين عاما الماضية، أن الضمانات التشريعية على مستوى الدستور والقانون بالمشاركة السياسية للمرأة بمثابة ضمانات نظرية، وربما يفسر ذلك في ضوء إشكالية مدى إلزامية التشريع الذي يقرر المساواة على مستوى التنفيذ، وهشاشة استخدام المرأة لحقها الدستوري والقانوني كناخبة أو مرشحة، إضافة إلى السياق الثقافي والاجتماعي الذي يعوق المشاركة السياسية للمرأة، والتطورات المعاصرة التي تشهدها العملية الانتخابية والتي تزيد من صعوبة المعوقات التي تواجهها المرأة المصرية في مجال المشاركة

السياسية على مستوى الانتخابات والترشيحات على حد سواء. وتثبت تجربة الانتخابات المصرية خلال نصف قرن مضى ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية على كافة المستويات، وربما ترجح الدروس المستفادة من هذه التجربة تأييد الاتجاه الداعي إلى اتخاذ تدابير تشريعية تسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة [٩].

وحسم خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦م ، المناقشات والجدل الدائر في الأوساط المختلفة بشأن تمثيل المرأة في المجالس التشريعية، حيث أوضح خطاب الرئيس صراحة أن أحد أهداف ومحاور تعديل الدستور هو ضمان وجود تمثيل مناسب للمرأة في المجالس التشريعية والحياة السياسية، وقد تم ترجمة ذلك في التعديلات الدستورية التي شهدتها مصر في عام ٢٠٠٧م .

وأصبح هذا التوجيه مرشدا لكافة المناقشات الدائرة في أروقة مجلس الشعب والشورى حول التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها في ضوء خطاب الرئيس مبارك الموجه للشعب في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦م ، والذي أوضح فيه ملامح التعديلات الدستورية المقترحة، والتوجهات العامة لتعديل الدستور، والمواد التي سيلحق بها التعديل، وتصب معظمها في تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقوية دور البرلمان، وتقوية فرص الأحزاب والمرأة في التمثيل البرلماني، وتعزيز دور مجلس الوزراء، واختيار النظام الانتخابي الأمثل، ودعم التوجه نحو اللامركزية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الإرهاب، وحرية اختيار التوجه الاقتصادي للدولة.

ولعل مراجعة التجارب الدولية في العالم النامي والمتقدم للتصدي لظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة تؤكد تأخر مصر في أخذها بالتدابير التشريعية التمييزية الإيجابية التي من شأنها أن تضمن تمثيلا ملائما للمرأة في المجالس التشريعية ومواقع صنع القرار.

ولجأت العديد من الدول الأوروبية إلى النظم الانتخابية التي من شأنها أن تضمن تمثيلا ملائما للمرأة في المجالس التشريعية ومواقع صنع القرار، فالنرويج

مثلا تخصص نسبة للنساء على القوائم الانتخابية للأحزاب، وكذلك الحال في ألمانيا، وتأخذ كل من السويد وفنلندا وفرنسا بذات النظام. وضمنت الدول الأوروبية في ضوء هذه التشريعات تمثيلا عادلا للمرأة في الحياة السياسية(١٠).

وتؤكد تقارير الاتحاد البرلماني الدولي وجود صلة وثيقة بين أنماط النظم الانتخابية وعدد النساء في البرلمانات، فالدول الأوروبية ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية نظرا لاتباعها نظام التمثيل النسبي المباشر.

واتخذت عدة دول أفريقية إجراءات لتخصيص نسبة للنساء في مواقع صنع القرار، وصلت في غانا على سبيل المثال إلى ٤٠%، و٢٥% في السنغال، وكذلك الحال في أريتريا.

واعتمدت دول نامية أخرى على نظام الكوتا في الدستور والتشريعات القانونية المنظمة للمشاركة السياسية، فالسودان تخصص ٣٥ مقعدا للنساء من إجمالي ٣٠٠ مقعد بواقع سيدة عن كل ولاية، وتخصص باكستان ١٧% من إجمالي عدد الأعضاء للنساء، وتخصص الأرجنتين ٣٠% من إجمالي المقاعد النيابية للنساء. وتخصص أوغندا ٢٦% من إجمالي عدد المقاعد البرلمانية للنساء. كما تخصص المغرب ٣٠ مقعدا للنساء بجانب منافستها على بقية المقاعد مع الرجل(١١).

وتؤكد التجارب المذكورة آنفا للدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن دول العالم المختلفة تتخذ من الإجراءات، والنظم الانتخابية، والتدابير التشريعية ما تراه مناسبا لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار.

وينبغي الاستفادة من دروس وتجارب التاريخ على مستوى المشاركة السياسية للمرأة المصرية، فلو أن تجربة تخصيص ٣٠ مقعدا للنساء التي استفادت منها المرأة المصرية في انتخابات عام١٩٧٩م ، استمرت، لكان وضع المشاركة السياسية للمرأة المصرية على مستوى المجالس التشريعية قد تطور بشكل ملحوظ، ولما وصل الحال إلى ما هو عليه الآن.

ثالثا - المشاركة السياسية للمرأة في الخطاب السياسي المصري :

يتضح من قراءة وتحليل الخطاب السياسي المصري خلال العقد الأخير أن مشاركة المرأة المصرية في الحياة العامة والحياة السياسية تأتي في مقدمة أولويات العمل الوطني، وتحظى هذه القضية بعناية خاصة من قبل القيادة السياسية. وربما يفسر الاهتمام بالمشاركة السياسية كأساس لتحقيق قيمة المواطنة وترسيخ قيمة الانتماء للوطن. كما أنه من الصعب وجود مشاركة سياسية جادة في المجتمع في ظل تهميش المرأة أو عدم تفعيل دورها في الحياة السياسية، على أساس أن مفهوم المواطنة يقوم أساسا على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة.

وتكتسب السياسة المصرية في هذا الاتجاه دعما واضحا، حيث تأتي في إطار دولي مُوات، يسعى إلى سد الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات ومنها مجال المشاركة السياسية وذلك بحلول عام ٢٠١٥م ، حيث وقع السيد رئيس الجمهورية على وثيقة قمة الألفية عام ٢٠٠٠م ، والتي تسعى إلى تحسين وضع ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة[١٢] .

المشاركة السياسية للمرأة في خطاب السيد رئيس الجمهورية :

إن قراءة وتحليل فكر القيادة السياسية المصرية تجاه قضايا المرأة بوجه عام، والقضايا المرتبطة بمشاركتها السياسية بوجه خاص، والتي يمكن استقراءها من كلمات وخطب السيد رئيس الجمهورية خلال العقد الأخير، في العديد من المناسبات الوطنية وقضايا العمل الوطني مثل كلمات السيد الرئيس في افتتاح الدورات البرلمانية لمجلسي الشعب والشوري، والمؤتمرات العامة للحزب الوطني الديمقراطي، والمؤتمرات القومية للمرأة المصرية، ودورات انعقاد المعرض الدولي للكتاب، والأعياد الوطنية في مناسبات عيد العمال وأعياد الشرطة وغيرها من المناسبات المختلفة، إضافة إلى مؤتمرات تمثيل مصر في المحافل الدولية مثل قمة الألفية، ومؤتمر التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠م ، وغيرها من لقاءات السيد الرئيس مع وسائل الإعلام

المسموعة والمقروءة والمرئية على المستوى المحلي والدولي، توضح في مجملها العام الإيمان العميق للقيادة السياسية بأهمية دور المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.

ويمكن تلخيص أهم ما ورد في خطب وكلمات رئيس الجمهورية بشأن قضايا المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والحياة السياسية في النقاط الآتية:(١٣)

- إن قدرة المجتمع على التقدم رهن بما يكفله للمرأة من حقوق، وما يتيحه لها من فرص المشاركة في عمليات التحديث والإصلاح والتطوير.
- ضرورة تغيير نظرة المجتمع للمرأة، وتأهيل المجتمع للتعامل مع قضاياها من منظور متفتح ومتحضر.
- التزام القيادة بتعزيز مشاركة المرأة في المجالات المختلفة للعمل الوطني بعد أن تم استكمال التنظيمات الداخلية التي تتيح لها الانطلاق في العمل والإنتاج كعضو فاعل في المجتمع يتحمل مسئولياته ويقوم بواجباته.
- التزام الحزب الوطني الديمقراطي بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الاختلاف في الدين أو الجنس أو التوجهات السياسية أو الفكرية.
- ضرورة تشجيع الكوادر النسائية والشبابية للمشاركة الفاعلة في العمل النقابي ودعم البناء المؤسس للنقابات.
- علي الدولة أن تبادر بدفع الكفاءات القادرة والمؤهلة من المرأة والشباب لتولي المسئولية في مختلف مواقع العمل الحزبي والحكومي، بما يحقق مزجا بين الخبرة الطويلة والرؤى الجديدة.
- تحفيز المرأة في مجال المشاركة السياسية الفاعلة يتطلب منهجا متطورا للثقافة السياسية، وترسيخ مفاهيم جديدة تحفز والمرأة على الدخول في مجالات العمل المنتجة والتطوعية.
- ما وفره الإسلام من حقوق للمرأة يمثل تقدما يفوق كل التشريعات والقوانين.

- الشراكة القوية بين الدولة والمجتمع تستوجب وقف كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ليس فقط من منطلق مساواتها بالرجل، ولكن أيضا من قناعة الدولة والمجتمع بقدرتها على المشاركة الإيجابية.
- ضرورة إزالة كافة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، وتعزيز مفهومها للمواطنة، والعلاقة القوية بين الدولة والمجتمع.
- التذكير بالدور الإيجابي والفاعل للمرأة المصرية في مسيرة العمل الوطني على كافة الأصعدة، والإقرار بأهليتها وجدارتها للتمتع بكافة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها.
- الإشادة بدور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وكذلك الإشادة بدور المجلس في تمثيل مصر في المحافل والمؤتمرات الدولية ذات الاهتمام بقضايا المرأة.
- الإقرار بضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وهذه مسألة قومية تستحق اهتمام المجتمع بكافة فئاته وقواه وقياداته.
- لم تدخر الدولة وسعا في التجاوب مع مطالب الحركة النسائية الفاعلة، مما حقق للمرأة مكاسب لافتة تتمثل في تعيين أول قاضية مصرية بالمحكمة الدستورية العليا، وتعديل قانون الجنسية، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، وقانون إنشاء محكمة الأسرة، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة.
- ضرورة إعطاء المرأة الدور اللائق بها في العمل الوطني.
- توفير البرامج المتكاملة لرعاية المرأة والأسرة على المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي.
- أكد الخطاب السياسي للسيد رئيس الجمهورية في المحافل الدولية (قمة الألفية – مؤتمر التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠م) أن النهوض بالمرأة في كافة المجالات الصحية والعلمية والثقافية والوظيفية يعد ركيزة أساسية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، دون الإخلال بدورها في مجال الأسرة.

المشاركة السياسية للمرأة في فكر السيدة الفاضلة سوزان مبارك :

تولي السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة أهمية بالغة لقضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، ولعل تحليل مضمون خطاب سيادتها في مختلف المناسبات المحلية والإقليمية والدولية بشأن المرأة، والتي يجمعها كتاب: كلمات مضيئة على طريق النهوض بالمرأة المصرية تشير إلى تعدد قضايا المرأة التي يهتم بها هذا الخطاب، ويأتي في مقدمة هذه القضايا تلك المرتبطة بتعليم المرأة، وحقها في العمل، وحق الرعاية الصحية، وحقوقها الثقافية والتوعوية، والمشاركة السياسية، إضافة إلى حقوقها التشريعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا المهمة للمرأة المصرية.

وتعد قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية قاسما مشتركا في العديد من كلمات سيادتها في العديد من المناسبات ذات الصلة بالمرأة، ويرتكز فكر السيدة الفاضلة سوزان مبارك المرتبط بالمشاركة السياسية على المقومات الآتية:[١٤].

- تعد قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة وتواجه المرأة بصفة خاصة، ؛ لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة.
- المشاركة السياسية للمرأة لا تعني مجرد المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية، إنما تعني المشاركة في كافة جوانب عملية التنمية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- ضرورة إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية ومواقع اتخاذ القرار.
- إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ينبغي أن يكون على قدم المساواة مع الرجل.
- إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ينبغي أن تكون مشاركة مسئولة وفعالة من جانب المرأة في الأحداث التي تشكل الحياة في المجتمع.
- إن المشاركة الإيجابية للمرأة في الحياة السياسية يرتبط بتنمية الوعي السياسي والاجتماعي بحقوقها وتأكيد مكانتها في المجتمع.

- ضرورة تشجيع ومساندة المرأة على الحصول على البطاقة الانتخابية لممارسة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور والقانون.

المشاركة السياسية للمرأة في فكر مجلس الشعب :

يتضح من خلال قراءة وتحليل تقارير لجان المجلس الشعب حول بيانات الحكومة للسنوات الأخيرة أن قضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية تحظي باهتمام واضح في عمل لجان المجلس المختلفة، كما تبين تقارير اللجان حول بيانات الحكومة التوجه الإيجابي في تبني قضايا المرأة والأسرة والدفاع عنها.

ويمكن اختصار أهم ملامح فكر مجلس الشعب بشأن قضايا المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية من خلال تلخيص أهم ردود لجان المجلس على بيانات الحكومة فيما يتصل بقضايا المرأة خلال السنوات الأخيرة في النقاط الآتية:[١٥]

- ضرورة استمرار الحكومة في تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية المتكاملة للمرأة ولاسيما في مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بدءا من الإرشاد والتوعية وانتهاء بتوفير العلاج الملائم.
- الإقرار بضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهو ما يستدعي ضرورة تكاتف كافة الأجهزة والهيئات والمنظمات من أجل مواجهة ظاهرة ضعف المشاركة السياسية لبعض الفئات ولاسيما المرأة والشباب.
- ضرورة تعظيم دور المرأة في المجتمع، ودعم مشاركتها في التنمية بكافة مجالاتها، ويرتبط ذلك بتغيير النظرة النمطية السائدة عن دور ومكانة المرأة في المجتمع ولاسيما في المناطق الريفية.
- ضرورة النهوض بمستوى المرأة الريفية وإشراكها فعليا في الحياة العامة، وتيسير مزاولتها لحقوقها السياسية والمدنية التي كفلها الدستور والقانون.
- الاستمرار في جهود محو الأمية وتعليم الفتاة والإشادة بتجربة الفصل الواحد في تعليم الإناث وتطوير مهاراتهن.

- الإشادة بجهود السيدة سوزان مبارك في مجالات رعاية المرأة والطفل.
- الإشادة بإنشاء المجلس القومي للمرأة ليتولي عمليا دمج المرأة في برامج وخطط التنمية، ومتابعة البرامج التنفيذية في هذا المجال.

المشاركة السياسية للمرأة في فكر الحكومة :

نخلص من خلال مراجعة وتحليل بيانات الحكومة أمام مجلس الشعب في السنوات الأخيرة إلى أن الاهتمام بالمرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية يعد محورا أساسيا من محاور العمل الحكومي، ويؤكد ذلك صدق التوجه على المستوى التنفيذي لدمج المرأة في برامج وخطط التنمية، يتضح ذلك من خلال أهم النقاط التي تركز عليها برامج الحكومة فيما يتصل بالمرأة كالتالي:[١٦]

- برنامج الرعاية المتكاملة للأمومة والطفولة تماشيا مع إنشاء الدولة للمجلس القومي للأمومة والطفولة للمساهمة في تخطيط السياسات والبرامج التي تساعد المرأة على النهوض برسالتها، وتلتزم الدولة بدعم هذا المجلس لتعويض المرأة عما فاتها من فرص التعليم.
- توفير الرعاية الصحية بدء بالإرشاد والتوعية وانتهاء بالعلاج من ناحية، وتشجيع الأسر على تعليم الإناث وتنمية مهاراتهن.
- الإقراض الشعبي الميسر للنساء الراغبات في الانضمام لقوافل الإنتاج في المجتمع.
- سعي الحكومة إلى محو الأمية في غضون عشر سنوات، مع التركيز على تعليم المرأة في مراحل العمر المختلفة.
- تسهيل منح الإجازات دون مرتب وبنصف أجر.
- ضرورة تكاتف الأجهزة المعنية للنهوض بمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.
- الإشادة بجهود السيدة سوزان مبارك لرعايتها المرأة والطفل في مصر.
- الإشادة بإنشاء المجلس القومي للمرأة ليختص بوضع السياسات القومية لإدماج المرأة في برامج التنمية ومتابعة البرامج التنفيذية في هذا المجال.

- تطوير المناخ السياسي والتشريعي بما يضمن تشجيع الشباب والمرأة على وجه الخصوص للقيد بالجداول الانتخابية.
- مراعاة تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي في خطط العمل التنفيذي بالدولة.
- تنفيذ عدد من السياسات التي تهدف تمكين المرأة وتعظيم دورها في المجتمع.

يذكر أن تطوير المناخ السياسي والتشريعي بما يساعد على تفعيل المشاركة في الحياة العامة والسياسية ولاسيما بين الشباب والمرأة كان أحد المحاور العشرة لبيان الحكومة أمام مجلس الشعب عام ٢٠٠٤م. وهو ما يؤكد أن تشجيع المرأة ومحاولة النهوض بمشاركتها في الحياة العامة والسياسية بمثابة القاسم المشترك في خطاب السيد رئيس الجمهورية، وفكر مجلس الشعب، والسياسات التنفيذية للحكومة.

جهود المجلس القومي للمرأة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية :

أنشئ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠م، ويتبع رئيس الجمهورية، وله الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتولي رئاسته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، ويتكون المجلس من ثلاثين عضوا من الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي.

ويختص المجلس وفقا للقرار الجمهوري باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة، وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة. ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها. ومتابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة، والتقدم بمقترحاته وملاحظاته للجهات المختصة. وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة، وإبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة. وتمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بالمرأة. وعقد المؤتمرات وحلقات النقاش التي تتناول وتبحث مشكلات المرأة، إضافة إلى تنظيم الجهود الخاصة بتوعية المجتمع بدور المرأة وحقوقها[١٧].

المشاركة السياسية في أجندة اهتمامات المجلس القومي للمرأة :

تنص المادة الخامسة في القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المجلس القومي للمرأة على أن تتشكل بالمجلس لجان دائمة تساعد المجلس على ممارسة اختصاصاته المختلفة. وتم تخصيص لجنة للمشاركة السياسية وفقا للقرار الجمهوري الصادر بشأن إنشاء المجلس القومي للمرأة، ضمن مجموعة اللجان الدائمة بالمجلس لتتولى مهام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال البحوث والدراسات التي توصف طبيعة وأبعاد المشاركة السياسية للمرأة. واقتراح التوصيات التي تسهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وبتشكيل المجلس القومي للمرأة، لم تعد مسألة المشاركة السياسية لها مقصورة على إقرار وتقنين الحق القانوني في المساواة بالرجل على مستوى الترشيح والانتخابات والعمل الاقتصادي والاجتماعي العام، بل في ضمان هذا الحق على أرض الواقع. فالمساواة مكفولة للمرأة في كافة الوثائق الدستورية والسياسية والقانونية، والمهم تحويل هذه المساواة إلى واقع تنفيذي يسهم في تنمية حاضر ومستقبل هذه الأمة[١٨].

استراتيجية المجلس القومي في دعم المشاركة السياسية للمرأة :

تتلخص رؤية المجلس القومي للمرأة في مجال تمكين المرأة من أداء دورها السياسي في الوصول إلى مجتمع متوازن يشارك كل فرد فيه ؛ رجال ونساء في صنع القرارات التي تمس حياتهم. ويسعى المجلس انطلاقا من الاختصاصات المحددة له في القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠م إلى تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جوانب الحياة السياسية[١٩]. ويسعى المجلس إلى تحقيق هذا الهدف في ضوء إدراكه للاعتبارات المحلية المختلفة، والتي يأتي في مقدمتها دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى تفعيل مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والعامة، واتساع حجم المشاركة في ضوء الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي تستهدف في أحد محاورها الأساسية تمثيل ملائم للمرأة في المجالس التشريعية، ودعوة القيادة

السياسية أيضا إلى نقلة نوعية في المرشحين والمرشحات للمجالس النيابية، إضافة إلى سعي الدولة إلى تعيين الشباب والمرأة المؤهلة في المواقع الحكومية والحزبية التي تستفيد بقدراتها.

كما تتفق رؤية المجلس القومي للمرأة حول دعم المشاركة السياسية للمرأة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي شاركت مصر في صياغتها وصدقت عليها مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وخطة مؤتمر بكين (١٩٩٥م) والتي دعت إلى شغل النساء ٣٠% من مراكز صنع القرار في عام ٢٠٠٥م، ووثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية عام ٢٠٠٠م، والتي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، وزيادة نسبة تمثيلها في الحياة النيابية.

ويتلخص الهدف الأساسي لاستراتيجية المجلس القومي في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق المواطنة الكاملة، وذلك بدعم مشاركة النساء في عملية صنع القرار، ووضع السياسات، وصياغة التشريعات، واتخاذ القرارات، بحيث تأتي معبرة عن مصالح الرجال والنساء معا كأساس لتحقيق المساواة والديمقراطية والتنمية والسلام.

وينبثق من الهدف العام السابق مجموعة أهداف فرعية تشمل: دعم المهارات السياسية للمرأة، ونشر ثقافة المشاركة السياسية، والتنسيق مع الجهات المعنية، وخلق مناخ عام داعم للمشاركة النسائية في الحياة السياسية.

المشاركة السياسية للمرأة في أجندة مؤتمرات المرأة :

وعنيت كافة المؤتمرات القومية للمرأة بقضية المشاركة السياسية لها، وصدر عن هذه المؤتمرات العديد من التوصيات والمقترحات العلمية التي من شأنها في حالة الأخذ بها أن تسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية. فقد ناقش المؤتمر القومي الأول للمرأة المصرية بعنوان المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين عام ١٩٩٤م بجامعة القاهرة أربعة محاور رئيسية جاء في مقدمتها محور

مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وخلص المؤتمر على مستوى هذا المحور إلى ضرورة عناية الأحزاب السياسية بمشاركة المرأة في أنشطتها على مستوى المرأة الريفية والحضرية على السواء، كما خلصت المناقشات إلى ضرورة تعبئة الرأي العام واستثارته لإعطاء مزيد من الاهتمام لقضايا المرأة، كما طالب ذات المؤتمر بتعديلات تشريعية تسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة[٢٠].

وخلص المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية في أبريل عام ١٩٩٦م ، بالقاهرة بمشاركة ٢٦ محافظة وعدد كبير من الخبراء والاستشاريين والباحثين والمهتمين بشئون المرأة في أحد محاوره الأساسية إلى ضرورة تنمية مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، وتوسيع دوائر المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ووضع القوانين والتشريعات التي تساوي الرجل بالمرأة في الحقوق السياسية والمدنية موضع التنفيذ على أرض الواقع[٢١].

وأوصى المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية بمحافظة المنوفية عام ١٩٩٨م ، حول تنمية المرأة الريفية في مجال زيادة وعي المرأة الريفية بحقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية بضرورة حث النساء البالغات على القيد بجداول الانتخابات، وتضمين المناهج الدراسية الحقوق الدستورية والقانونية للمرأة، وحث الأحزاب السياسية على ترشيح عدد من النساء في الانتخابات البرلمانية والمحلية، وإبراز الموقف الصحيح للإسلام من حقوق المرأة وواجباتها[٢٢].

المشاركة السياسية للمرأة في أجندة المؤتمرات القومية للمجلس القومي للمرأة :

كانت مشاركة المرأة المصرية في الحياة العامة والحياة السياسية بمثابة القاسم المشترك لمجمل المؤتمرات القومية التي عقدها المجلس القومي ، للمرأة خلال السنوات الست الماضية، حيث عقد المجلس القومي مجموعة المؤتمرات الآتية:[٢٣]

١ - المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٠٠م، تحت عنوان : "نهضة مصر" المرأة، المواطنة والتنمية".

٢ - المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٠١م ، تحت عنوان : "المرأة والخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧م".

٣ - المـؤتمر الثالـث للمجلـس القـومي للمـرأة، مـارس ٢٠٠٢م تحـت عنـوان : "المـرأة وتحـديث المجتمع".

٤ - المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، مارس ٢٠٠٤م تحت عنوان : "المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية".

٥ - المـؤتمر الخـامس للمجلـس القـومي للمـرأة، مـارس ٢٠٠٥م تحـت عنـوان : "تنميـة أساسـها المشاركة".

ويمكن تلخيص أهم التوصيات الأساسية التي انتهت إليها المـؤتمرات السـابقة فـيما يتصـل بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية في النقاط الآتية:-

- ضرورة تطبيق البند الرابع من الوثيقة الخاصة بالاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشـكال التمييـز ضد المرأة، واتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق تمثيل عادل في المجالس النيابيـة يتناسـب مـع نسـبة تمثيلها في المجتمع وأيضا جهودها في التنمية.
- ضرورة إعادة النظر في النظام الانتخابي القائم بما يتيح فرصا أوسع بتخصيص مقاعد للنساء.
- تعديل قانون الأحزاب بما يسمح بتخصيص نسبة معينة في قوائم ترشيحاتها.
- دمـــج مفـــاهيم المشـــاركة السياســـية في منـــاهج التعلـــيم بمـــا يلائـــم المراحـــل التعليمية المختلفة.
- تعزيز مفهوم المشاركة السياسية للمرأة من خلال وسائل الإعلام.
- تغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الثقافة المختلفة.

كما حظيـت قضـية المشـاركة السياسـية للمـرأة المصرـية بـاهتمام ملحـوظ في المنتـديات الفكرية التي يعقدها المجلس القومي للمرأة بهدف بحث قضايا المرأة

بحضور النخبة والخبراء والمهتمين بشئون وقضايا المرأة، حيث تناول المنتدى الفكري الثاني الذي عقده المجلس القومي للمرأة في ١٢ يوليو عام ٢٠٠٠م ، قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وناقش هذا المنتدى معوقات المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتأثير البيئة السياسية على المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك تأثير بيئة الانتخابات على مشاركة المرأة في عملية الانتخابات كمرشحة وكناخبة، كما طرح هذا المنتدى عددا من المقترحات المستقبلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وهي المقترحات نفسها التي انتهت إليها المؤتمرات القومية التي عقدها المجلس القومي للمرأة[٢٤].

بحوث ودراسات المشاركة السياسية للمرأة بالمجلس القومي :

صدرت عن المجلس القومي للمرأة العديد من الدراسات والبحوث والكتب التي تناولت تحليل ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأساليب تفعيل هذه المشاركة مستقبلا، وتقديم رؤي علمية تسهم مستقبلا في دمج المرأة في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار، ومن الدراسات والمؤلفات المهمة على سبيل المثال لا الحصر في هذا المجال وفقا لأقدمية صدورها بالمجلس المؤلفات الآتية:[٢٥]

- المنتدى الفكري الثاني: المرأة والمشاركة السياسية، يوليو ٢٠٠٠م.
- رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، يوليو ٢٠٠٢م.
- المرأة في التشريعات المصرية، ٢٠٠٣م.
- دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية، ٢٠٠٤م.
- المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية، ٢٠٠٥م.
- المرأة في مواقع صنع القرار، ٢٠٠٥م.
- المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام، ٢٠٠٥م.
- إصدارات المجلس القومي للمرأة للمؤتمرات السنوية القومية التي يعقدها.

- أوراق وثائقية تناولت توثيق ندوات عقدها المجلس حول نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية.

الأنشطة التنفيذية للمجلس القومي للمرأة في مجال النهوض بالمشاركة

السياسية للمرأة :

يولي المجلس القومي للمرأة المشاركة السياسية للمرأة أهمية خاصة، باعتبار أن إعداد وتأهيل المرأة سياسيا يعد عنصرا أساسيا لضمان نجاح برامج التنمية بأبعادها المختلفة، وفي سبيل ذلك وضع المجلس استراتيجية لدعم جهود المشاركة السياسية بهدف إعداد كوادر نسائية سياسية قادرة على اقتحام الحياة العامة ومجالات العمل السياسي. واتخذت هذه الاستراتيجية مساراتها التنفيذية من خلال محاور العمل الآتية:

مركز التأهيل السياسي للمرأة :

أنشأ المجلس القومي للمرأة هذا المركز بموجب اتفاقية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف إعداد كوادر نسائية تخوض الانتخابات المختلفة، وتمكن المركز من عقد ٢٢ دورة تدريبية خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٣م ، إلى يوليو ٢٠٠٥م ، على ثلاث مراحل شملت تدريب السيدات ممن تتوافر لديهن الرغبة في مجال العمل السياسي، ولديهن سابق خبرة بالعمل العام، وممثلات لكافة الأحزاب السياسية والمجالس المحلية، وعضوات هيئات التدريس بالجامعات المختلفة. وركزت الدورات التدريبية على تنمية المعارف السياسية وتنمية المهارات القيادية وتنمية المعارف الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عرض التجارب السابقة للمرأة في البرلمان، وتنمية المهارات الخاصة بإدارة الحملات الانتخابية وأساليب الدعاية وإدارة العلاقة بوسائل الإعلام.

مشروعات وبرامج التمكين السياسي للمرأة :

يتبني مركز التأهيل السياسي للمرأة بالمجلس القومي للمرأة برنامجا طموحا يشمل عدة مشروعات تهدف إلى إعداد كوادر نسائية من مختلف التيارات السياسية. ويمكن إيجاز أهم الأنشطة التي نفذتها هذه المشروعات في النقاط الآتية:

مشروع تنمية القدرات السياسية للمرأة :

بدأ العمل في هذا المشروع اعتبارا من عام ٢٠٠٣م ، في ضوء اتفاقية التعاون بين المجلس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقام المشروع بتدريب وتخريج عدد من السيدات المؤهلات لخوض الانتخابات وفقا للتقسيم الإقليمي لجمهورية مصر العربية، حيث شملت البرامج التدريبية للسيدات أقاليم: جنوب الصعيد، وسط الصعيد، شمال الصعيد، غرب الدلتا، وسط الدلتا، محافظات القناة، القاهرة الكبرى، من خلال أكثر من مستوى للتدريب، إضافة إلى برنامج تدريب المدربات لمجموعة من خريجات مركز التأهيل السياسي وأمينات المرأة بالأحزاب لضمان استدامة المشروع.

مشروع التأهيل السياسي للمرأة :

بدأ التعاون مع هيئة المعونة الهولندية لبدء مشروع التأهيل السياسي للمرأة المصرية بالمجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٥م للاستمرار في النشاط التدريبي لبناء قدرات المرأة، وتأهيلها للعمل السياسي استمرارا للنشاط السابق الذي قام به المجلس، وقام المشروع بعقد دورات تدريبية على مستويين بكافة أقاليم جمهورية مصر العربية للسيدات ذات الاهتمام بالعمل العام، والملمات بقضايا الوطن، وذات المهارات القيادية والقدرة على اتخاذ القرار في المجالات العامة والخاصة. وتركز البرامج التدريبية للمشروع على ثلاثة محاور أساسية تشمل المهارات السياسية وإدارة الحملات الانتخابية، ومحور المهارات القيادية، ومحور المعارف الاقتصادية والاجتماعية.

ويولي هذا المشروع أهمية خاصة للتوعية والإعلام بهدف تنمية الوعي السياسي لدي المرأة من خلال وضع استراتيجية دائمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإنشاء وحدة رصد إعلامي لرصد وتقييم الرسائل الإعلامية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، وإنتاج مواد إعلامية للتوعية السياسية تتضمن تنويهات إذاعية وتليفزيونية، وأفلام تسجيلية، ومواد درامية.

كما يخلق هذا المشروع فرصا لتلاقي المتدربات بذوي الخبرة في العمل البرلماني تستهدف نقل الخبرات التطبيقية إليهن، والتوثيق للتجارب النسائية التي رشحت نفسها للانتخابات من قبل لرصد نقاط القوة والضعف في هذه التجارب ومناقشة أساليب التخلص من السلبيات.

مشروع نحو أداء برلماني متميز للمرأة المصرية :

تعاون المجلس القومي للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ مشروع نحو أداء برلماني متميز للمرأة المصرية. واستهدف هذا المشروع عضوات مجلس الشعب والشورى وبعض عضوات المجالس المحلية، وبدأ تنفيذه في ٢٠٠٦/١١/٣٠م ، من خلال برنامج تدريبي اشتمل على تسع دورات، انتهت في ٢٠٠٧/٣/١م ، اشتملت موضوعات هذه الدورات على موضوعات: الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعمل البرلماني، الدور التشريعي للبرلمان، الدور الرقابي للبرلمانيات، مهارات الأداء البرلماني، الدور البرلماني في عالم متغير، التعديلات الدستورية، وقضايا برلمانية معاصرة.

المنتدى السياسي للمرأة :

ركز المجلس القومي للمرأة من خلال نشاط لجانه الدائمة والمؤقتة وفروعه على مستوى الجمهورية عقب المؤتمر القومي الخامس (مارس ٢٠٠٥م) على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة باعتبار أن عام ٢٠٠٥م كان عام الانتخابات، وعزز المجلس القومي للمرأة جهوده ببرنامج طموح تحت مسمى المنتدى السياسي

للمرأة. بدأت فعاليات هذا البرنامج في ٥ يونيو واستمر حتى ٣٠ يوليو من عام ٢٠٠٥م . واشتمل هذا المنتدى على ١٠٦ لقاءات شارك فيها ١٧ عضوا من المجلس القومي و١٦ من أعضاء اللجان الدائمة، ركز المنتدى على التوجه للسيدات في أماكن تجمعهن، وإدارة حوار حول أهمية المشاركة السياسية، وتعاون مع المجلس في تنظيم هذه المنتديات كل من وزارة الشباب، الإعلام، الثقافة، والشئون الاجتماعية.

كما عقد المجلس سلسلة من الاجتماعات للجان المرأة في النقابات المهنية لتحفيز السيدات للمشاركة في الانتخابات، وأن يعملن على نشر الوعي السياسي وتشجيع زميلاتهن للقيام بدورهن الوطني، واستخدام أصواتهن في الانتخابات الرئاسية، وكذلك في انتخابات مجلس الشعب.

وفي إطار فعاليات المنتدى السياسي للمرأة، قام المجلس القومي للمرأة بعقد عدة لقاءات موسعة بأفرع المجلس بالمحافظات مع القيادات الشعبية والنسائية بالمحافظات المختلفة لدعم المشاركة السياسية للمرأة، وشملت هذه اللقاءات محافظات: أسيوط، سوهاج، شمال سيناء، بورسعيد، الإسماعيلية، دمياط، الأسكندرية، السويس، المنيا. وركزت هذه اللقاءات على تنمية الوعي السياسي بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية، وضرورة مشاركتها في الانتخابات.

تعزيز التعاون بين المجلس القومي وشركاء تفعيل المشاركة السياسية :

يسعى المجلس القومي للمرأة لتعزيز التعاون مع شركاء العمل السياسي بهدف كسب مساندتهم للمجلس في جهوده الرامية إلى تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولتنفيذ هذا الهدف عقد المجلس ملتقى سياسيا بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥م ، تحت عنوان: "تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، ٢٠٠٥، بحضور ١٤ من رؤساء الأحزاب السياسية، وعدد من أمينات المرأة بالأحزاب عضوات مجلس الشعب والشورى، وأعضاء المجلس القومي للمرأة، وعدد من ممثلي الجمعيات الأهلية، حيث عرض المجلس استراتيجيته لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتم

استعراض وجهات نظر الأحزاب السياسية تجاه هذه القضية، والدور المنتظر من المرأة في الحياة السياسية.

وفي الإطار نفسه ، أعد المجلس القومي للمرأة برنامج عمل متكاملا بدأه بعقد مائدة مستديرة بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٢م، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس القومي للمرأة والسادة رؤساء الأحزاب السياسية، وممثلي بعض الجمعيات الأهلية، الإعلاميين، بعض الشخصيات العامة، وناقش هذا الملتقى التدابير المساندة لتعزيز تمثيل المرأة في الحياة النيابية، وجهود المجلس لتعزيز وتنمية القدرات السياسية للمرأة المصرية، ومدى دستورية وجود نص تشريعي لتخصيص عدد من مقاعد البرلمان للمرأة.

كما عقد المجلس بالتعاون مع هيئة قصور الثقافة برنامج محاضرات (المنتدى السياسي للمرأة) والذي عقد بكل المحافظات خلال الفترة من شهر مايو حتى أغسطس من عام ٢٠٠٤م ، واستهدف هذا البرنامج التوعية بدور المرأة في الانتخابات والحياة السياسية.

قائمة مراجع الفصل الثانى

(١) هدي صبحي، غادة الشريف: **إدماج المرأة في الخطة القومية والتخطيط بالمشاركة**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥م، ص ٤١، ٤٢.

(٢) نادية مصطفي عبده: **دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٩١، ٩٢.

(٣) فرخندة حسن: التنمية بالمشاركة: نظرة عامة (في) **دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤م، الجزء الأول، ص ٦.

(٤) المجلس القومي للمرأة: **استراتيجية دعم المشاركة السياسية للمرأة**، يناير ٢٠٠٥م، ص ٣.

(٥) **نفس المرجع السابق**، ص ١٥.

(٦) فرخندة حسن: الأسس القانونية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، الجزء الثالث (في) دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملات الانتخابية للمرأة المصرية، **مرجع سابق**، ص ٥، ٦.

(٧) فوزية عبد الستار: **المرأة في التشريعات المصرية**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٣م، ص ١٤، ١٥.

(٨) فرخندة حسن: النظام الانتخابي وأثره على عضوية المرأة في المجالس النيابية (في) دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملات الانتخابية للمرأة المصرية، الجزء الرابع، **مرجع سابق**، ص ٣، ٤.

(٩) المجلس القومي للمرأة: **المنتدى الفكري الثاني: المرأة والمشاركة السياسية**، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٤.

(١٠) سهير عبد المنعم إسماعيل: حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والواقع الاجتماعي، (في) عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام (محررا)، **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م، ص٤٣.

(١١) إيمان بيبرس: **المشاركة السياسية للمرأة**، ورقة مقدمة إلى لجنة المرأة - أمانة السياسيات، الحزب الوطني الديموقراطي، ٢٠٠٥م، ص ٢٣-٢٧.

(١٢) عزة وهبي، أمل محمود: نحو تحقيق أهداف الألفية الثالثة من خلال دعم مشاركة المرأة السياسية، **المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة: المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية**، مكتبة الإسكندرية، ١٥-١٦ مارس، ٢٠٠٤م، ص ٢٦٧.

(١٣) (أ) كمال المنوفي: **المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥م، ص ص ١١-١٥.

(ب) المجلس القومي للمرأة: **قضايا المرأة في فكر مبارك** ٨١-٢٠٠٥، ٢٠٠٥م.

(١٤) المجلس القومي للمرأة: **كلمات مضيئة على طريق النهوض بالمرأة المصرية للسيدة الفاضلة سوزان مبارك**، ٢٠٠٣م.
(١٥) كمال المنوفي: **مرجع سابق**، ص ٢٠-٢١.
(١٦) **نفس المرجع السابق**، ص ص ٢١-٢٥.
(١٧) نص قرار رئيس الجمهورية الخاص بإنشاء المجلس القومي للمرأة.
(١٨) أحمد يوسف القرعي: المجلس القومي للمرأة.. وتفعيل مشاركتها السياسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢م، ص ١٥٦.
(١٩) المجلس القومي للمرأة: استراتيجية دعم المشاركة السياسية للمرأة، **مرجع سابق**، ص ٧.
(٢٠) المجلس القومي للطفولة والأمومة: **التقرير الختامي لمؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، ١٩٩٤م.
(٢١) المجلس القومي للطفولة والأمومة: **التقرير الختامي لمؤتمر المرأة المصرية وسياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع**، ص ١٩٩٦م.
(٢٢) المجلس القومي للطفولة والأمومة: **التقرير الختامي لمؤتمر تنمية المرأة الريفية**، ١٩٩٨م.
(٢٣) تعددت المؤتمرات القومية التي عقدها المجلس القومي للمرأة خلال السنوات الخمس الماضية وشملت:

- المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة: نهضة مصر - المرأة، المواطنة والتنمية**، مارس ٢٠٠٠م.
- المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة: المرأة والخطة الخمسية**، مارس ٢٠٠١م.
- المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة: المرأة وتحديث المجتمع**، مارس ٢٠٠٢م.
- المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة: المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية**، مارس ٢٠٠٤م.
- المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة: تنمية أساسها المشاركة**، مارس ٢٠٠٥م.

(٢٤) المجلس القومي للمرأة: **المنتدى الفكري الثاني: المرأة والمشاركة السياسية**، ١٢ يوليو، ٢٠٠٠م.
(٢٥) توجد مؤلفات أخرى عديدة حول المشاركة السياسية للمرأة بمكتبة المجلس، بعضها من طباعة المجلس، والبعض الآخر من إنتاج المراكز البحثية والعلمية والجامعات.

* * *

الفصل الثالث

واقع المشاركة السياسية للمرأة بين التحديات والرؤى المستقبلية

مقـــدمة :

يتناول الفصل الثالث ملامح الواقع المعاصر لمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية على اختلاف مجالاتها وأبعادها، ويشمل ذلك تمثيل المرأة في مجلس الشعب، مجلس الشورى، المجالس الشعبية المحلية، المشاركة في وظائف الإدارة العليا، السلك الدبلوماسي، عضوية الأحزاب السياسية، مجالس النقابات المهنية، مجالس النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، ومشاركة المرأة على مستوى القيد بجداول الانتخابات، والتصويت في الانتخابات المختلفة.

كما يتناول الفصل الثالث التحديات المختلفة التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة المصرية على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لمعرفة كيفية التعامل مع كل منها على حدة.

ويقدم الفصل الثالث أيضا مجموعة الرؤى المستقبلية المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية على مستوى التعديلات التشريعية والقانونية، ومقترحات تتصل بإدارة العملية الانتخابية، وإجراءات تيسير مشاركة المواطنين في الانتخابات، ومقترحات تتصل بالإعداد السياسي للكوادر النسائية، وتنمية الوعي السياسي للمرأة، وآليات تحسين البيئة السياسية، إضافة إلى بناء منظومة ثقافية مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ويخلص هذا الفصل لأهم الخطوات التنفيذية التي ينبغي اتباعها لتفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية على أرض الواقع.

أولا- واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية :

يمكن الكشف عن ملامح واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال تقصي الإحصائيات والأرقام الرسمية التي توضح حجم مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، وهذا ما يساعد على مقارنة وضع المرأة المصرية بنظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي.

وأمكن من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير والدراسات التي أعدها المجلس القومي للمرأة، وكذلك المراكز البحثية المتخصصة، إضافة إلى البحوث والدراسات الأكاديمية التي قام بإعدادها باحثون متخصصون أن نرصد حجم تمثيل المرأة المصرية في مجالات العمل السياسي ومواقع اتخاذ القرار والتي تشمل:

- تمثيل المرأة المصرية في مجلس الشعب.
- تمثيل المرأة المصرية في مجلس الشورى.
- تمثيل المرأة المصرية في مجالس النقابات المهنية.
- تمثيل المرأة المصرية في مجالس النقابات العمالية.
- تمثيل المرأة المصرية في عضوية الأحزاب السياسية.
- تمثيل المرأة المصرية في مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية.
- تمثيل المرأة المصرية في المواقع الإدارية العليا.
- مشاركة المرأة المصرية في جداول القيد بالانتخابات.
- مشاركة المرأة المصرية في التصويت للانتخابات المختلفة.
- مشاركة المرأة المصرية في ترشيحات الأحزاب للمجالس المنتخبة.

ويتخلل عرض تمثيل المرأة المصرية في العمل السياسي مقارنة وضعها ببعض النماذج على المستوى العربي والإفريقي والدولي بغية التعرف على نقاط الضعف في التمثيل السياسي للمرأة المصرية.

تطور تمثيل المرأة في مجلس الشعب

جدول (١) : نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب خلال نصف قرن[1]

المجالس النيابية	% لتمثيل المرأة	المجالس النيابية	% لتمثيل المرأة
١٩٥٧	%٠.٥٧	١٩٨٤	%٧.٨٦
١٩٦٠	%٠.٨٣	١٩٨٧	%٣.٩٣
١٩٦٤	%٢.٢٢	١٩٩٠	%٢.٢
١٩٦٩	%٢.٢٢	١٩٩٥	%١.٩٨
١٩٧١	%١.٦٧	٢٠٠٠	%٢.٨
١٩٧٦	%١.٦٧	٢٠٠٥	%٢.٢
١٩٧٩	%٨.٩٣	متوسط النسبة	٢.٩

يوضح جدول (١) أن متوسط نسبة تمثيل المرأة المصرية خلال نصف القرن الماضي في مجلس الشعب لا يتعدى ٢.٩% في المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسبة تشتمل على المعينات والمنتخبات في الوقت نفسه .

كما يوضح الجدول ذاته أن أعلي معدلات المشاركة للمرأة المصرية في مجلس الشعب خلال نصف القرن الماضي ارتبطت بمجلس ١٩٧٩، ١٩٨٤م ، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فيهما ٨.٩% ، ٧.٨% على التوالي، وارتبط ذلك بصدور قانون يخصص ٣٠ مقعدا للمرأة بحد أدني مقعد لكل محافظة، خلاف منافستها للرجل على بقية المقاعد. وباستثناء هذين المجلسين، فإن نسب تمثيل المرأة في البرلمان كانت

محدودة للغاية، حيث تراوحت بين ٠.٥٧% في حدها الأدني و٣.٩% في حدها الأقصي.

ويبرهن الجدول السابق على أن حجم تمثيل المرأة في البرلمان لا يتناسب مع حجم تمثيلها في المجتمع من ناحية، كما لا يتناسب مع حجم مشاركتها في عملية التنمية الشاملة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنقابية من ناحية أخرى، كما يؤدي هذا الوضع إلى توسيع الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في المجال السياسي على مستوى صنع السياسة العامة، وإصدار التشريعات والقوانين التي تنظم حركة المجتمع، ومراقبة الأداء الحكومي في مختلف المجالات.

تطور تمثيل المرأة في مجلس الشورى

جدول (٢) : تطور نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى[٢]

السنة	النسبة المئوية للنساء	النسبة المئوية للرجال
١٩٨٠	٣.٣	%٩٦.٧
١٩٩٦	٥.٧	%٩٤.٣
٢٠٠٢	٥.٧	%٩٤.٣

يؤكد جدول (٢) ضعف تمثيل المرأة المصرية في عضوية مجلس الشورى، حيث بلغت نسبة تمثيلها ٣.٣% من إجمالي الأعضاء في عام ١٩٨٠م. وزادت بنسبة ضعيفة في عام ١٩٩٦م ، لتصل إلى ٥.٧%، واستمرت النسبة ذاتها في عام ٢٠٠٢م. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسب تشمل المعينات والمنتخبات في الوقت ذاته. ولا تلائم هذه النسب حجم مشاركة المرأة المصرية في مجالات التنمية المختلفة، كما لا تناسب أيضا حجم الخبرة والكفاءة الذي تتمتع به المرأة المصرية في العديد من المجالات: العلمية، الاجتماعية، الفنية، الأدبية، القانونية... إلخ، والذي يمكن أن تثري أعمال المجلس في لجانه المختلفة.

وتصبح ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية في المجالس التشريعية أكثر وضوحا عند مقارنتها بوضع نظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي. ففي أفريقيا تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بأوغندا ٣٢% (٢٠٠٤)، كما تبلغ في جنوب أفريقيا حوالي ٣٣% (٢٠٠٤). وفي أسيا تبلغ نسبة مشاركة المرأة في البرلمان في فيتنام ٢٦% تقريبا، وتبلغ ٢١% في باكستان (٢٠٠٢). كما تعد نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية أضعف من نظيراتها في بعض الدول العربية، حيث تبلغ نسبة تمثيلها في المغرب ١١% (٢٠٠٢)، و١٠% في السودان (٢٠٠٠)، و١١.٥% في تونس (١٩٩٩). و١١% في جيبوتي (٢٠٠٣)[٣].

وعلي مستوى أمريكا الجنوبية، تصل نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الأرجنتيني ٣٢% (١٩٩٠) وتزداد هذه الفجوة اتساعا عند مقارنة وضع المرأة المصرية بنظيراتها على مستوى العالم المتقدم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

تطور تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية

جدول (٣) : تطور نسبة مشاركة المرأة في عضوية المجالس الشعبية المحلية[٤]

المجالس المحلية	النسبة للنساء					
	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٧	٢٠٠٢
مجالس المحافظات	٢٢.٧	١٤.٩	٥.٦	٤.٤	٣.٢	٣.٥
مجالس المراكز	٢١.٧	١٥.١	١.٨	٤.٤	١.٠٠	١.٥
مجالس المدن	١٢.٥	١١	٢.٣	١.٣	١.٧	٢.٩
مجالس الأحياء	١٤	١٠.٧	٤.١	٣.٧	٤.٥	٥.٢
مجالس القرى	٦.٢	٥.٦	٠.٥	٠.٦	٠.٧	١.٣
الإجمالي	١١.٢	٩.٢	١.٥	١.٢	١.٢	١.٨

يرصد جدول (٣) تمثيل المرأة المصرية في عضوية المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية خلال ربع قرن تقريبا. ويؤكد هذا الجدول ضعف تمثيل المرأة

المصرية في تلك المجالس، حيث بلغ المتوسط العام لتمثيلها في هذه المجالس طوال هـذه الفترة ٤.٤%. كما يلاحظ أيضا من معطيات هذا الجدول الهبوط المستمر في نسـبة تمثيـل المـرأة في المجالس المحلية على مستوى مجالس المحافظات والمراكز والمدن والأحيـاء والقـري عـلى حـد سواء. حيث هبطت نسبة التمثيل مـن ١١.٢% عـام ١٩٧٩م إلى ١.٨% عـام ٢٠٠٢. ولا يلائـم تمثيـل المرأة المصرية في المجالس المحلية على الإطلاق حجـم تمثيلهـا في المجتمـع، وحجـم مشـاركتها في التنمية المحلية بكافة المحافظات والمراكز والأحياء والمدن والقرى على مستوى الجمهوريـة، كـما لا يتلاءم في الوقت ذاته مع حجم جهودها في خدمة المجتمع المحـلي. ويؤكـد هـذا الجـدول أن المرأة المصرية تكاد لا تتواجد على مستوى صنع واتخاذ القرار على المستوى المحلي .

مشاركة المرأة في وظائف الإدارة العليا :

جدول (٤) : تطور نسبة مشاركة المرأة في وظائف الإدارة العليا[٥]

السنة / الوظائف العليا	النسبة للنساء				
	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٣
درجة وزير فأعلى	١.٤	٢.٦	٢.٨	٣	٣.٨
نائب وزيـــر	٣	٣.٢	٦	--	--
ممـــــتازة	٠.٩	٣.٣	٥.١	٦	٩
عـــــالية	٤.٣	٨.٥	١٣	١٤.٧	١٥.٩
مـــــدير عام	٨.٨	١٧.٥	٢١.٦	٢٦	٢٣.٣
الإجمالي	٧.٣	١٥.٣	١٩.٥	٢٣.١	٢٣.٥

يشير جدول (٤) إلى وجود نمو مضطرد في نسبة مشاركة المرأة المصـرية في وظـائف الإدارة العليا، حيث تضاعفت هذه النسبة مرتين خلال الفترة من عام ١٩٨٨م وحتي عام ٢٠٠٥م . وتكـاد تساوي نسبة مشاركة المرأة في وظائف الإدارة العليـا نسـبة مشـاركتها في سـوق العمـل المصـري بوجه عام. ولا يمنع ذلك التأكيد على

وجود فجوة في تمثيل المرأة المصرية بمواقع الإدارة العليا مقارنة ببعض الدول المتقدمة، حيث تصل نسبة مشاركتها في الإدارة العليا بالوزارات إلى ٤٠% بالدنمارك، و٣٠% فنلندا على سبيل المثال لا الحصر[٦].

مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي :

جدول (٥) : تطور مشاركة المرأة المصرية في العمل بالسلك الدبلوماسي(٧)

الوظيفة	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
سفير من الفئة الممتازة وسفير	٣٧	٤٢	٤٣
وزير مفوض	١٧	١٩	١٧
مستشار	٢٣	١٨	٢٢
سكرتير أول	١٨	١٨	١٢
سكرتير ثان وثالث	٣٠	٤٤	٥٣
ملحق دبلوماسي	٤٥	٤١	٢٧
الإجمالي	١٧٠	١٨٢	١٧٤

يشير جدول (٥) إلى أن نسبة مشاركة المرأة المصرية في العمل بالسلك الدبلوماسي بدرجاته المختلفة تفوق ٢% من إجمالي العاملين بالسلك الدبلوماسي، مع ملاحظة وجود عدد كبير منهن يعملن في درجة سفير من الفئة الممتازة. ويعد هذا المجال أحد المجالات المهمة لمشاركة المرأة المصرية في تنفيذ سياسة مصر الخارجية في دول العالم المختلفة، وهو ما يؤكد أن مهارات المرأة المصرية ومؤهلاتها تمكنها من المشاركة المشرفة على المستوى الدولي، وهو ما يؤكد ضرورة الاستفادة من طاقتها وخبرتها في مجال السياسة المحلية على غرار نجاحها في مجال السياسة الخارجية.

مشاركة المرأة المصرية في عضوية الأحزاب السياسية

جدول (٦) : نسبة مشاركة المرأة في عضوية الأحزاب السياسية[٨]

الحزب	الوطني الديمقراطي	الوفد	الأمة	الخضر	الجيل	مصر٢٠٠٠
نسبة عضوية المرأة	١٣%	٩%	١٠%	١٠%	١٢%	١٥.٢%

يؤكد جدول (٦) ضعف مشاركة المرأة المصرية بوجه عام في العمل الحزبي، فنسبة عضوية المرأة في الأحزاب السياسية التي يقدمها جدول (٦) لا يناسب حجم تمثيل المرأة في المجتمع المصري على الإطلاق، كما لا يلائم نسبة تعليمها، ومشاركتها في مجالات التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يلاحظ ضعف مشاركة المرأة وتمثيلها في الأجهزة القيادية للأحزاب السياسية، حيث تصل إلى ١٦% على مستوى الأمانة العامة للحزب الوطني، وتتواجد ٣ سيدات فقط على مستوى الهيئة العليا لحزب الوفد، ويتواجد بالمستوى القيادي للحزب الناصري سيدة واحدة فقط، وتتواجد تسعة عشر سيدة على مستوى اللجنة المركزية لحزب التجمع[٩].

مشاركة المرأة المصرية في عضوية مجالس النقابات المهنية :

تشير الإحصائيات إلى أن عضوية المرأة في النقابات المهنية حوالي ١٧% من إجمالي عدد أعضاء النقابات المهنية المختلفة والذي يتجاوز ٦ مليون عضو . ويعكس حجم المشاركة الحقيقية للمرأة درجة تمثيلها في مجالس النقابات المهنية وهو محدود للغاية، ويكاد يختفي في العديد من المجالس النقابية للعديد من النقابات المهنية، فالتزايد في عضوية المرأة بالنقابات المهنية لم ينعكس إيجابيا على حجم تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار بالنقابات المهنية[١٠].

مشاركة المرأة المصرية في عضوية مجالس النقابات العمالية :

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن النقابات العمالية تضم في عضويتها أكثر من ٣.٥ مليون عضو، ويمثل عضوية المرأة فيها ٣.٤% فقط من إجمالي العضوية، وتؤكد هذه النسب ضعف مشاركة المرأة في عضوية النقابات العمالية، كما يلاحظ أيضا أن عضوية المرأة في اللجان النقابية، ومجالس النقابات العامة، وعضوية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا تزال محدودة للغاية. ويوضح الجدول التالي بيانا بنسبة مشاركة المرأة المصرية في مواقع صنع القرار بالنقابات العمالية للدورة الانتخابية (٢٠٠٠-٢٠٠٦).

جدول (٧) : مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار بالنقابات العمالية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)[١١]

بيان النقابيات ومتخذات القرار	رئيس	نائب رئيس	أمين عام	أمين عام مساعد	أمين صندوق	أمين صندوق مساعد	الإجمالى
الإجمـالى	٢٦	٧٨	٥٣	٦٠	٦٨	٦٧	٣٥٢

مشاركة المرأة في عضوية المنظمات غير الحكومية :

تشير البيانات الرسمية إلى أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر يفوق ١٥ ألف جمعية أهلية تعمل في المجالات المختلفة مثل الرعاية الاجتماعية وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة والبيئة والأنشطة الثقافية والعلمية المختلفة.

كما تشير الإحصائيات إلى أن مشاركة المرأة المصرية في عضوية المنظمات الأهلية غير الحكومية تصل إلى ٣٥%، إلا أن مشاركة المرأة في مجالس إدارات هذه الجمعيات ومواقع اتخاذ القرار بها لا يتعدى ١٩% تقريبا. وتوجد اختلافات في نسب مشاركة المرأة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية وفقا لنشاط هذه الجمعيات، فمثلا ترتفع نسبة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار ومجالس إدارات جمعيات الطفولة والأمومة لتصل إلى ٥٥%، وكذلك الحال لمشاركتها في مجالس إدارات الجمعيات المعنية بحماية البيئة والتي تفوق نسبة مشاركتها في مجالس إداراتها ٦٠%،

في حين لا تزيد نسبة مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار للجمعيات ذات النشاط الثقافي والعلمي عن ٨%[١٢].

ولا تزال الفجوة النوعية في تمثيل الذكور والإناث بمجالس إدارة الجمعيات الأهلية في مصر تفوق غيرها في عدة دول عربية، ففي حين تبلغ الفجوة النوعية في عضوية مجالس إدارات المنظمات الأهلية ٦٠% في مصر، فإنها تقل عن ذلك بكثير في عدة دول عربية، حيث تصل إلى ٢٦% بالمغرب، و١٩% في لبنان، و١٢% في السودان[١٣].

ونخلص من عرض الإحصائيات الرسمية السابقة في مجال مشاركة المرأة على مستوى منظمات المجتمع المدني على مستوى العضوية، وكذلك على مستوى صنع القرار (النقابات المهنية - النقابات العمالية - الجمعيات الأهلية) إلى ازدياد الفجوة النوعية بشكل واضح بين الذكور والإناث على مستوى عضوية هذه المنظمات وكذلك على مستوى العضوية في مواقع صنع القرار بها، وتؤكد هذه الخلاصة أهمية التركيز على منظمات المجتمع المدني في المرحلة القادمة في إطار جهود النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية، والاستفادة من مناخ الإصلاح السياسي الجاري في تفعيل مشاركة المرأة المصرية في مؤسسات المجتمع المدني، وتوظيف طاقاتها ومهاراتها في خدمة المجتمع في هذه المجالات.

مشاركة المرأة في التصويت للانتخابات المختلفة :

جدول (٨) تطور نسب قيد المرأة بالجداول الانتخابية[١٤]

السنة	١٩٧٥	١٩٨٦	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦
أعداد النساء	١.٥٦٥.٥١٧	٣.٦٣٠.٠٠٠	٨.٧٦٤.٣٦٠	١٠.٨٦٧.٢٧٣	-
نسبة المقيدات إلى الإجمالي	١٦%	١٨%	٣٥%	٣٧.٩%	٤٠%

يشير جدول (٨) إلى وجود نمو مضطرد في نسب قيد النساء بالجداول الانتخابية، حيث بلغت نسبة القيد حوالي ١٦% من جملة المقيدين بالجداول الانتخابية عام ١٩٧٥م، وبعد مرور ربع قرن من هذا التاريخ وصلت نسبة قيد النساء إلى إجمالي المقيدين بالجداول الانتخابية إلى ٣٥% عام ٢٠٠٠م، ووصلت الآن إلى ٤٠% تقريبا. وتعكس نسب قيد المرأة في جداول الانتخابات – رغم تزايدها بشكل مستمر – فجوة نوعية بين الذكور والإناث في جداول القيد بالانتخابات، مما انعكس بالسلب على قوة المرأة كصوت انتخابي خلال الفترة الماضية. وتصب الجهود الحالية التي يبذلها المجلس القومي للمرأة في مساندة استخراج البطاقات الانتخابية للنساء في مجال سد الفجوة النوعية في جداول القيد بالانتخابات، وتفعيل صوت المرأة الانتخابي في حسم المعارك الانتخابية المختلفة.

كما تشير الإحصائيات الرسمية لنسبة الإدلاء بالأصوات في الانتخابات إلى انخفاض مشاركة المواطنين بصفة عامة، فعلي مستوى الانتخابات البرلمانية بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠م نسبة ٤٥.٩% من جملة المقيدين بجداول الانتخابات، وارتفعت إلى ٥٠% عام ١٩٩٥م، وانخفضت بشكل ملحوظ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٠م[١٥]. وتؤكد الملاحظة المباشرة لمشاركة المرأة بصوتها في الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى انخفاض نسبة مشاركتها مقارنة بالرجل، وتزيد نسبة عزوفها عن المشاركة على مستوى انتخابات النقابات المهنية والعمالية وبقية منظمات المجتمع المدني، ويكرس ذلك الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال استخدام التصويت الانتخابي لحسم المعارك الانتخابية المختلفة، واختيار النخب الممثلة للشعب على مستوى مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية. وكذلك الأمر على مستوى النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

مشاركة المرأة في الترشيح للانتخابات المختلفة :

تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود تطور إيجابي في نسب النساء المتقدمات لخوض الانتخابات، ففي انتخابات مجلس الشعب مثلا بلغ عدد النساء المرشحات

في عام (١٩٨٧م) ٢٢ سيدة، تزايد هـذا العـدد ليصـل إلى ٤٢ مرشـحة عـام ١٩٩٠م، وبلـغ في مجلسي (١٩٩٥، ٢٠٠٠م) ٨٧ و١٢١ مرشحة على التوالي. وهو ما يؤكد تضـاعف العـدد ٦ مـرات بـين أعوام ١٩٨٧م و٢٠٠٠م[١٦].

ورغم النمو المضطرد في أعداد النسـاء المقـبلات عـلى الترشـيح للمجـالس المنتخبـة، إلا أن الفجوة النوعية بين الذكور والإناث لا تـزال كبـيرة، وتؤكـد ضرورة تشـجيع المـرأة المصرـية عـلى الترشيح لخوض الانتخابات المختلفة، وترصد الجداول الآتية الفجـوة النوعيـة في مجـال الترشـيح لانتخابات مجلس الشعب – كنموذج للمجـالس المنتخبـة – عـلى مسـتوى ترشـيحات الأحـزاب والقوى السياسية.

جدول (٩) : ترشيحات الأحزاب للمرأة في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠[١٧]

الحزب	الوطني	مستقل وطنى	وفد	مستقل	عمل	أحرار	تجمع	أمة
نسبة ترشيح المرأة	%٣.٦	%٢.٩	%٣.١	%١.٤	%٣.٤	%١٨.٩	%٥.٢	صفر
الحزب	الشعب الديمقراطي	العدالة الاجتماعية	التكافل	مصر الفتاة	الوفاق	ناصرى	خضر	الاجمالى
نسبة ترشيح المرأة	صفر	٦٦%(٢)	٢٥	صفر	صفر	صفر	%١٤.٣	%٣.١

جدول (١٠) ترشيحات الأحزاب والقوي السياسية للمرأة في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥[١٨]

الحزب/ القوي السياسية	الحزب الوطني	حزب التجمع	حزب الغد	الجبهة الوطنية	
نسبة ترشيح المرأة	%١.٣	%٧.٦	%٤	%٣.١	
الحزب/ القوي السياسية	الناصري	مستقلون	الأحرار	الوفد	الإجمالي
نسبة ترشيح المرأة	%٥	%٠.٥	صفر	%٣	%٢.٣

ويتأكد من جدولي (٩)، (١٠) أن دعم الأحزاب السياسية لمشاركة المرأة المصرية في الترشيح لانتخابات مجلس الشـعب كنمـوذج للمجـالس المنتخبـة يعـد ضـعيفا للغايـة، وتكشـف هـذه الجداول عن أحد المعوقات والتحديات الأساسية التي تواجه تفعيل المشـاركة السياسـية للمـرأة المصرية، حيث يتأكد أنها لا تحظى بدعم حقيقي من جانب كافة الأحزاب والقوى السياسية.

خلاصة تحليل واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

نخلص من استعراض التقارير والإحصائيات الرسمية حول المشاركة السياسية للمرأة المصرية في مجالات العمل السياسي المختلفة، ومقارنة هذا الواقع بواقع المشاركة السياسية لبعض الدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية وأمريكا الجنوبية إلى أهم النتائج الآتية :

- توجد فجوة نوعية كبيرة بين مشاركة المرأة والرجل في الحياة السياسية المصرية المعاصرة ، وذلك على مستوى كافة مجالات العمل السياسي. فيلاحظ وجود هذه الفجوة على مستوى المجالس المنتخبة (مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية)، ومجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية، وعضوية الأحزاب السياسية، والقيد بجداول الانتخابات، والتصويت الانتخابي.
- لا يتناسب تمثيل المرأة المصرية في الحياة السياسية مع حجم تمثيلها في المجتمع، كما لا يتناسب وحجم الجهود التي تبذلها في عملية التنمية في مجالاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية.
- لا يتناسب حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع ما تحظى به من خبرة ومؤهلات علمية متميزة ينبغي الاستفادة بها في المجالس النيابية بالمجتمع، وكافة مجالات العمل السياسي.
- لا يتناسب حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع حجم المشاركة السياسية للمرأة في عدد من الدول العربية مثل المغرب وجيبوتي والأردن والسودان وتونس، فكيف يمكن تقبل هذا الوضع مع ما تحظى به المرأة المصرية من أهمية تاريخية في قيادة مجالات التحضر-والحداثة والمعاصرة للمرأة العربية ؟!
- لا يتناسب حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية مع ما وصلت إليه المرأة في بعض الدول الأفريقية مثل غانا وجنوب أفريقيا وأوغندا. كما لايتناسب مع حجم المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول الآسيوية مثل باكستان وفيتنام .

ولا يتناسب أيضا مع حجم المشاركة السياسية للمرأة في بعض دول أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين. وتزداد الفجوة عند مقارنة وضع المرأة المصرية بنظيراتها على مستوى العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية.

- استمرار الفجوة النوعية في مجال المشاركة السياسية من شأنه أن يحرم المجتمع من نصف طاقته، والتي يمكن أن تسهم إيجابيا في تطوير المسرح السياسي المصري، وتفعيل المشاركة النشطة والإيجابية التي تسعي الدولة حاليا إلى تحقيقها في إطار جهودها للإصلاح السياسي والدستوري.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخري النامية والمتقدمة على حد سواء في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، سواء اعتمد ذلك على أسس تشريعية وقانونية، أو اعتمد على إثارة الوعي العام بأهمية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

ثانيا: المشاركة السياسية للمرأة المصرية: التحديات والرؤي المستقبلية :

أ- تحديات المشاركة السياسية للمرأة المصرية :

تتعدد المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة من جانب المرأة المصرية، ويمكن تلخيص هذه التحديات في مجموعة المحاور الآتية :

التحديات السياسية :

- لا يمكن النظام الانتخابي المعمول به (نظام الانتخاب الفردي) المرأة المصرية من المشاركة الفاعلة.
- استخدام بعض المرشحين أسلحة غير مشروعة في إدارة العملية الانتخابية مثل أسلحة المال والعنف والبلطجة، وأدى ذلك إلى خلق بيئة غير مواتية وغير مشجعة لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية سواء كمرشحة أو كناخبة[١٩].

- ضعف دور الأحزاب السياسية في دعم المرأة سياسيا على مستوى إعداد الكوادر النسائية، ودمجها في هياكل الحزب ومواقع اتخاذ القرار، وضعف إقبال الأحزاب السياسية المصرية على ترشيح المرأة على قوائمها[٢٠].
- صعوبة السيطرة على الممارسات غير الشرعية من جانب بعض المرشحين وناخبيهم.
- تعقد الجوانب الإجرائية الخاصة بإثبات النساء من ساقطي القيد، وإجراءات استخراج البطاقة الانتخابية، وإجراءات تغيير مقر الإقامة لتحويل الصوت الانتخابي إلى الدوائر الجغرافية لمحل الإقامة الجديدة.
- عدم وجود تشريعات قانونية تضمن تمثيل ملاءم للمرأة في الحياة السياسية ولاسيما في المجالس التشريعية على غرار تجربة العديد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية، فلا يوجد تمييز حميد يضمن تمثيلا ملاءما للمرأة من خلال تحديد نسبة مقاعد لها في المجالس النيابية كما هى الحال في بعض الدول ، وذلك قبل إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة جواز تحديد نسبة للمرأة بمجلسي الشعب والشورى(أبريل ٢٠٠٧م). كما أن نظام الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية لا يشترط على الأحزاب ترشيح المرأة بنسب معينة على قوائم الأحزاب المختلفة.
- وجود فجوة ملحوظة بين ما تقره نصوص الدستور والقانون بشأن حقوق المرأة السياسية، وبين الممارسة الفعلية التي تجعل من هذه النصوص أمرا نظريا يصعب تطبيقه على أرض الواقع.

التحديات الثقافية والاجتماعية :

تتعدد التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعوق تقدم المرأة المصرية على مستوى المشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في النقاط الآتية :

- ضعف الوعي العام لدى المرأة المصرية بحقوقها وواجباتها السياسية التي كفلها الدستور والقانون، ويعد الوعي بمثابة الخطوة الأولى التي تدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية في مجالاتها المختلفة.
- النظرة الاجتماعية والثقافية التقليدية السائدة في المجتمع بشأن أدوار المرأة في المجتمع، حيث تصنف هذه النظرة الرجل للأدوار العامة، وتصنف المرأة للأدوار الخاصة (الأسرة)، وما يترتب على ذلك من إعاقة حقيقية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية[٢١].
- نظرة المرأة السلبية نحو ذاتها، حيث استكانت في أغلب الأحوال لنظرة المجتمع التقليدية، واستجابت لتصنيف أدوارها في حكم الخاص، علما بأن دورها الخاص (أسرتها) لا يحرمها حق المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية والعامة.
- قصور دور النظام التعليمي في عملية التثقيف السياسي، وربما يؤدي دورا مقيدا لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تكرار ذكر الأدوار التقليدية لها دون تركيز على أدوارها المجتمعية ولاسيما في الحياة السياسية[٢٢].
- تواضع تأثير وسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها السياسية والحزبية في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع ولاسيما المرأة، وضعف قوة الدفع التي تقوم بها بشأن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- غياب التقاليد والثقافة الديمقراطية داخل الأسرة والمجتمع، فلا تزال عملية صنع القرار في الفهم الشائع هي عملية أحادية الجانب، وليست عملية جماعية مشتركة، علما بأن الحوار الديمقراطي داخل الأسرة هو الأساس في شيوع التقاليد الديمقراطية على المستوى العام.
- سيطرة نزعة قبلية وعصبية على مستوى الريف المصري في الوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود، وتأثير ذلك على استغلال صوت المرأة الانتخابي وتوظيفه لصالح مرشح العائلة أو القبيلة بغض النظر عن درجة صلاحيته وتأهيله لتمثيل الآخرين والدفاع عن حقوقهم[٢٣].

- ضعف الشعور بأهمية المشاركة السياسية وآثارها الإيجابية على أوضاع المرأة المصرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتواجد المرأة المصرية في المجالس النيابية ومواقع صنع القرار المختلفة يضمن توازنا في تحقيق أهداف طرفي المجتمع من الذكور والإناث.
- ضعف الإيمان بالأدوار المتعددة للمرأة في المجتمع.
- شيوع صورة نمطية سلبية تروج لها بعض المضامين الإعلامية ولاسيما الدراما التليفزيونية حول المرأة، فمن شأن هذه الصورة أن تعوق تقبل المجتمع لأدوارها المعاصرة، وتضعف إيمانه بأهمية مشاركتها في شتى الأدوار العامة في المجتمع.
- غياب الوعي العام في المجتمع بوضع المرأة سياسيا في الدول الأخري عربيا وأفريقيا وأسيويا وأوروبيا، فمن شأن الوعي بما يحدث في العالم الآخر على مستوى المشاركة السياسية أن ينمي الاتجاهات الإيجابية نحو مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والسياسية خصوصا.
- ضعف التركيز الإعلامي على النماذج النسائية التي حققت نجاحا ملحوظا على مستوى الاهتمام بالشأن العام والحياة السياسية، وفي الوقت ذاته القدرة على التوازن بين أدوارها الأسرية والمجتمعية.
- شيوع فهم خاطئ لمبادئ الدين الإسلامي في مجال المشاركة السياسية للمرأة، وكذلك في مجال مشاركتها في الحياة العامة، ومن شأن الفهم الخاطئ للدين أن يكرس النظرة الاجتماعية السلبية نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- ضعف آليات نشر الثقافة السياسية، وبناء الكوادر السياسية وتنمية الوعي السياسي بحقوق الأفراد وواجباتهم، والتنشئة السياسية على مبادئ الممارسة الديمقراطية في كافة روافد التنشئة السياسية على مستوى الأحزاب، والجمعيات الأهلية، ومراكز الشباب، والمناهج الدراسية، ومراكز الإعلام الداخلي وغيرها من روافد البناء السياسي للأفراد.

- شيوع اللامبالاة والسلبية بين قطاع ملحوظ من الجمهور العام والشباب والمرأة، وضعف الشعور لدي هؤلاء بالانتماء والمواطنة وأهمية المشاركة في الحياة العامة والسياسية كواجب وطني وديني[٢٤].

التحديات الاقتصادية :

تتعدد التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة المصرية، وتنعكس بشكل سلبي على مستوى مشاركتها في الحياة السياسية، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في النقاط الآتية:

- ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية والدعاية الإعلامية للمرشحين يعوق تقدم المرأة للترشيح في الانتخابات المختلفة.
- ينظر البعض للمشاركة السياسية على أنها رفاهية لا يوجد لها الوقت أو المال اللازم.
- زيادة نسبة الفقر بين النساء تؤدي إلى استغلال أصواتهن الانتخابية من قبل بعض المرشحين ذوي التصرفات غير المسئولة في العملية الانتخابية، ممن يستخدمون سلاح المال في العملية الانتخابية[٢٥].

نخلص من استعراض التحديات السابقة إلى تعدد معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأن أي رؤي تطرح للمستقبل بهدف تفعيل المشاركة السياسية لها ينبغي أن تأخذ جميع التحديات السابقة بعين الاعتبار، كما أن صياغة استراتيجيات إعلامية أو اتصالية شاملة ينبغي أن تبني على قراءة متأنية لهذه التحديات وكيفية مواجهتها.

ب - الرؤى المستقبلية المقترحة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية :

نخلص من مراجعة البحوث والدراسات وما انتهت إليه الندوات والمنتديات الفكرية حول المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وتحليل وقراءة ملامح المناخ

السياسي المصري المعاصر، وكذلك مراجعة وتحليل تجارب الدول الأخرى في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الإقليمي والدولي، نخلص إلى تعدد المقترحات والرؤى المستقبلية التي يمكن طرحها بهدف وضع الخطوط العامة الرئيسية التي تمثل في مجملها العام ملامح استراتيجية اتصالية متكاملة للنهوض بمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية المعاصرة، ويمكن تقسيم المقترحات المقدمة إلى المحاور الآتية :

مقترحات تتصل بتعديلات تشريعية وقانونية ضرورية :

تطرح هذه المقترحات عدة بنود تستفيد من تجارب دول العالم المختلفة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الإقليمي والدولي، وتتمثل أهم هذه البنود في النقاط الآتية :

- طرح اقتراح بإمكانية تخصيص **Quota** (حصة) للمرأة في المجالس النيابية أسوة بتجارب العديد من الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا الجنوبية والمشابهة لمصر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأقرت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٧م ، جواز تحديد نسبة للمرأة في عضوية مجلسي الشعب والشورى. ولايعني ذلك التناقض مع الروح العامة للدستور المصري الذي يقرمبدأ[٢٦] المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الدين ؛ نظرا لأن ذلك يعد نوعا من التمييز الحميد الذي يساعد على تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.
- طرح اقتراح بضرورة تغيير نظام الانتخابات، حيث ثبت أن نظام الانتخاب الفردي لا يفعل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، في مقابل ذلك يسمح نظام الانتخابات بالقائمة النسبية بتمثيل أفضل للمرأة شريطة تشجيع الأحزاب لترشيح المرأة على قوائمها، ولعل هذا الطرح يكتسب قوته من نجاح تنفيذه في العديد من الدول، حيث يضمن نسبة تمثيل ملاءم للمرأة في المجالس النيابية.
- طرح اقتراح بضرورة النص الصريح في قانون الأحزاب السياسية على قيامها بترشيح نسبة ملاءمة من النساء على قوائم الأحزاب في الانتخابات المختلفة، بما

يضمن تواجد ملاءم للمرأة في الحياة الحزبية والسياسية، ولهذا الطرح وجاهته خاصة مع توصلنا إليه من تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وضعف ترشيح الأحزاب للكوادر النسائية في الانتخابات المختلفة[٢٧].

- تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بضرورة إحداث نقلة نوعية على مستوى اختيار ممثلي الشعب في المجالس النيابية المختلفة ، وهو ما يتطلب إعادة النظر في قواعد الترشيح للانتخابات المختلفة ، بحيث توضع قواعد جديدة تمكن الدولة من الاختيار الصائب للعناصر المتميزة في تمثيل الرأي العام في المجالس النيابية[٢٨].

مقترحات تتصل بضبط إدارة العملية الانتخابية :

ترجع أهمية العملية الانتخابية إلى اعتبارها أهم جوانب الممارسة الديمقراطية، حيث يختار من خلالها المواطنون النخب التي تمثلهم في المجالس النيابية المختلفة، وضبط هذه العملية من شأنه أن يسهم في تنمية المشاركة السياسية بوجه عام ومشاركة المرأة بوجه خاص، وفي هذا الإطار يمكن طرح مجموعة الرؤي المستقبلية الآتية:

- تحديد ضوابط قوية لاستخدام المال في العملية الانتخابية.
- تحديد ضوابط تمنع استخدام العنف في العملية الانتخابية.
- تحديد ضوابط لتجريم شراء الأصوات الانتخابية.
- تنفيذ الضوابط الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية.

مقترحات تتصل بتيسير إجراءات مشاركة المواطنين في الانتخابات :

يمكن طرح مجموعة مقترحات تفصيلية في هذا الإطار تتصل بما يلي:

- تيسير إجراءات إثبات المواطنين الساقطين من القيد.

- تنقية كشوف الانتخابات بشكل مستمر.
- تيسير إجراءات استخراج البطاقة الانتخابية للمواطنين.
- دراسة إمكانية إجراء الانتخابات باستخدام بطاقة الرقم القومي.
- ميكنة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية خاصة في إعداد كشوف الناخبين.

مقترحات تتصل بالإعداد السياسي للكوادر النسائية :

يهدف هذا المقترح إلى دعم المهارات السياسية للمرأة المصرية، بحيث تصبح جديرة بالمسئولية السياسية التي تتحملها في مختلف المواقع، وينبغي أن يكون ذلك من خلال استراتيجية واضحة المعالم، تتسم بالثبات، وتشارك فيها كافة الجهات المعنية وتشمل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز التأهيل السياسي، وتشمل البرامج المتخصصة في التأهيل السياسي الموضوعات الآتية:[٣٩]

- تنمية مهارات الاتصال لدى المرأة.
- تنمية الثقافة العامة السياسية.
- تنمية المعرفة بنظام الانتخابات.
- تنمية مهارات إدارة الحملات الانتخابية.
- تنمية مهارات الدعاية الانتخابية.
- تنمية الوعي بالجوانب القانونية العامة.
- نقل خبرات القيادات النسائية الناجحة.
- التعريف بتجارب الدول الأخرى.

مقترحات تتصل بتنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية :

وتكتسب هذه المقترحات أهميتها من اعتبار أن الوعي السياسي يعد الخطوة الأولى في طريق المشاركة السياسية عموما. وينبغي أن تشتمل جهود تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية على البنود الآتية :

- تعريف المرأة بحقوقها السياسية والمدنية وفقا للدستور والقانون.
- تعريف المرأة بواجباتها السياسية وفقا للدستور والقانون.
- تعريف المرأة بالآثار الإيجابية المترتبة على مشاركتها السياسية كناخبة ومرشحة.
- تعريف المرأة بالآثار السلبية المترتبة على عزوفها عن المشاركة السياسية.
- تعريف المرأة بالتجارب النسائية الناجحة في المجال السياسي.
- تعريف المرأة بأوضاع نظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي في مجال المشاركة السياسية.

وتشترك في تنفيذ هذه المقترحات الحكومة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكذلك وسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها السياسية والفكرية وغيرها من المؤسسات الفاعلة.

مقترحات تتصل بأنشطة تنفيذية ضرورية

تتصل هذه المقترحات بتوسيع الأنشطة التنفيذية المبذولة من جانب المجلس القومي للمرأة و الجمعيات الأهلية المعنية والأحزاب ؛ لتشجيع ومساندة المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وتشمل عدة بنود منها:-

- مساعدة المرأة في تسجيل قيدها (الساقطات من القيد).
- مساعدة المرأة في استخراج بطاقة الرقم القومي.
- مساعدة المرأة في استخراج بطاقة انتخابية.
- تشجيع المرأة على الاشتراك في الأنشطة النقابية.

- تشجيع المرأة على الاشتراك في الأنشطة الحزبية.
- تشجيع المرأة على الاشتراك في أنشطة المجتمع المدني.

مقترحات تتصل ببناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة سياسيا :

تتصل هذه المقترحات بأهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة، حيث تسود ثقافة اجتماعية يغلب عليها النمط السلبي تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتطرح هذه المقترحات عدة بنود يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

- إبراز تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة في الحياة العامة والخاصة.
- إبراز نجاح المرأة في المواقع السياسية التي شغلتها.
- توضيح الآثار الإيجابية المترتبة على المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة.
- توضيح تجارب الدول الناجحة في مجال المشاركة السياسية للمرأة.
- تقديم صحيح الدين فيما يتصل بمشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.
- مواجهة العادات والتقاليد التي تعوق دورالمرأة في الحياة العامة والسياسية.
- إبراز قيم المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وفقا لمبادئ الدين والدستور والقانون.

مقترحات تتصل بتحسين صورة البيئة السياسية :

تتصل هذه المقترحات بتحسين اتجاهات الأفراد نحوالبيئة السياسية المحيطة من خلال التركيز على النقاط الآتية:-

- الاستمرار في الإصلاحات الدستورية والسياسية القائمة.
- الجدية في تمثيل ملاءم للمرأة بالمجالس النيابية.
- تضييق الفجوة بين معطيات الدستور للمرأة والواقع الفعلي لها.
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وقيم المواطنة.
- مواجهة سلبيات إدارة العملية الانتخابية في الحياة السياسية.

قائمة مراجع الفصل الثالث

(١) عزة وهبي: **المرأة المصرية في مواقع صنع القرار**، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤م .

(٢) المجلس القومي للمرأة: **وضع المرأة المصرية في لمحة إحصائية**، ٢٠٠٥م .

(٣) إيمان بيبرس: **مرجع سابق.**

(٤) المجلس القومي للمرأة: **وضع المرأة المصرية في لمحة إحصائية**، ٢٠٠٥م .

(٥) **نفس المرجع السابق.**

(٦) **تقرير التنمية البشرية**، ٢٠٠٥م .

(٧) المجلس القومي للمرأة: **وضع المرأة المصرية في لمحة إحصائية**، ٢٠٠٥م .

(٨) فرخندة حسن، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملات الانتخابية للمرأة المصرية، **مرجع سابق**، الجزء السادس، ص ١٨.

(٩) عزة وهبي: **مرجع سابق**، ص ٨١.

(١٠) **نفس المرجع السابق**، ص ٨٤.

(١١) **نفس المرجع السابق**، ص ٨٦.

(١٢) نادية مصطفى عبده: **مرجع سابق**، ص ١٢.

(١٣) **نفس المرجع السابق**، ص ١٢.

(١٤) المجلس القومي للمرأة: **وضع المرأة المصرية في لمحة إحصائية**، ٢٠٠٥م .

(١٥) أميرة سمير طه: **دور القنوات التليفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م .

(١٦) المجلس القومي للمرأة: **المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة: المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية**، مكتبة الإسكندرية، ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٢م ، ص ٢٧٢.

(١٧) كمال المنوفي: **مرجع سابق**، ص ٤٠.

(١٨) المجلس القومي للمرأة: (مشروع التأهيل السياسي للمرأة) **ورقة بحثية حول ترشيح المرأة في انتخابات مجلس الشعب**، لعام ٢٠٠٥م .

(١٩) إيمان بيبرس: **مرجع سابق**، ص ١٠.

(٢٠) وسام نصر: **العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في البرامج التليفزيونية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م ، ص ١٢٩.

(٢١) المجلس القومي للمرأة: المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة: المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفيـة، **مرجـع سابق،** ص ٢٧٦.

(٢٢) وسام نصر: **مرجع سابق،** ص ١٣٢.

(٢٣) إيمان بيبرس: **مرجع سابق،** ص ١٠.

(٢٤) أميرة سمير طه: **مرجع سابق،** ص ٤٠.

(٢٥) إيمان بيبرس: **مرجع سابق،** ص ١٠.

(٢٦) إيمان بيبرس: **مرجع سابق،** ص ١٥.

(٢٧) المجلس القومي للمرأة: **ندوة: المرأة... وتقييم نتائج انتخابات المحليات ٢٠٠٢**م ، يوليو ٢٠٠٢م .

(٢٨) المجلس القومي للمرأة: استراتيجية دعم المشاركة السياسية للمرأة، **مرجع سابق،** ص ٧.

(٢٩) **نفس المرجع السابق،** ص ٩.

* * *

الفصل الرابع

الإعلام والمشـاركة السياسية للمرأة
رؤية تحليلية

مقــدمة :

يتناول الفصل الرابع تقييم أداء الإعلام المصري بشأن قضية المشـاركة السياسـية للمـرأة المصرية ، وذلك من خلال رؤية تحليلية تستفيد من نتائج البحوث والدراسات العلمية السابقة، وكذلك التقارير الرسمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

يناقش هذا الفصل أولا طبيعة العلاقة بـين النظـام السـياسي والإعـلام مـن خـلال توضـيح التأثير المتبادل بينهما، وأدوار الإعلام في مجال دعم المشـاركة السياسـية العامـة في المجتمـع مـن خلال توضيح الآثار المعرفية للإعلام في مجال المشاركة السياسية، والتأثيرات الوجدانية للإعلام في مجال المشاركة السياسية، وكذلك التأثيرات السلوكية للإعلام في هذا المجال.

كما يعرض هذا الفصل ملخصا لنتائج بحوث ودراسات الإعلام ذات الصلة بدور الإعـلام في المشاركة السياسية العامة في المجتمع، وكـذلك البحـوث والدراسـات التـي اهتمـت بتقيـيم دور الإعلام في مجال المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

ويهتم هذا الفصل أيضا بعرض نتائج تقارير الرصد الإعلامي التي أعدها المجلـس القـومي للمرأة حول تقييم أداء وسائل الإعلام المسـموعة والمقـروءة والمرئيـة حـول المشـاركة السياسـية للمرأة المصرية، واستخلاص أهم نقاط القوة والضعف في

الأداء الإعلامي بشأن هذه القضية، وكذلك تقديم مجموعة من المقترحات المستقبلية التي تفيد في ترشيد أداء الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون بشأن قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

أولا: المعالجة الإعلامية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية: الواقع والمأمول :

يناقش هذا المحور المشاركة السياسية للمرأة المصرية في وسائل الإعلام، وقبل أن نستعرض خلاصة ما انتهت إليه البحوث والدراسات والتقارير ذات الصلة، فإن الأمر يتطلب أولا توضيح طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام السياسي للتعرف على ملامح التأثير المتبادل بينهما، وكذلك التعرض باختصار لمعالجة الإعلام لقضية المشاركة السياسية بصفة عامة في المجتمع المصري، تمهيدا للتعرض التفصيلي لمعالجة وسائل الإعلام لقضية المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها واحدة من أهم قضاياها المعاصرة، لاستخلاص نقاط القوة والضعف في الأداء الإعلامي الخاص بمشاركة المرأة سياسيا تمهيدا لصياغة رؤية مستقبلية تسهم في تطوير دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

(أ) العلاقة بين النظام السياسي والإعلام :

يمكن توصيف العلاقة بين النظام السياسي والإعلام عموما بأنها علاقة تأثير متبادل، حيث يؤثر النظام السياسي في وسائل الإعلام من خلال آليات متعددة، كما تؤثر وسائل الإعلام في النظام السياسي من خلال آليات متعددة. ويختلف حجم التأثير الذي يتبادله الطرفان وذلك وفق طبيعة العلاقة بينهما من مجتمع إلى مجتمع آخر، ووفق درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، ودرجة الحرية السياسية التي ينعم بها الإعلام في معالجة قضايا المجتمع، ودرجة استجابة النظام السياسي لملاحظات الإعلام على الأداء التنفيذي في واقع الحياة.

تأثير النظام السياسي في الإعلام :

تستطيع النظم السياسية أن تؤثر في الإعلام من خلال عدة آليات يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

- التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي.
- آليات المتابعة على أداء وسائل الإعلام.
- إصدار تراخيص الصحف الجديدة.
- قواعد النشر في موضوعات وقضايا معينة.
- حجب المعلومات عن وسائل الإعلام في أوقات معينة.
- الدعم المالي المقدم لوسائل الإعلام.
- اختيار القيادات الإعلامية.
- تقديرالإعلاميين على المستوى المعنوي والأدبي .
- توفير تكنولوجيا الاتصال اللازمة لدعم العمل الإعلامي.
- توفير البنية الفنية اللازمة لدعم العمل الإعلامي.
- مشاركة كبار الإعلاميين والكتاب في دوائر صنع القرار.
- فرص الاحتكاك بالخبرات الأجنبية في مجال الإعلام.
- مناخ الحرية الذي تتمتع به وسائل الإعلام في معالجة قضايا المجتمع.

دور الإعلام في دعم النظام السياسي :

يؤثر الإعلام في النظم السياسية من خلال عدد من الآليات يمكن اختصار أهمها في النقاط الآتية :

- التنشئة السياسية للمواطنين من خلال تعريف الجمهور بحقوقه وواجباته السياسية كما كفلها الدستور والقانون من خلال المضامين الإعلامية المختلفة.

- التعبئة السياسية للمواطنين ولاسيما في الظروف التـي تسـتدعي مسـاندة التوجهـات السياسـية الرسمية في إدارة الأزمات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة.
- تعد وسائل الإعلام بمثابة قنوات اتصالية فعالة ذات اتجـاهين (هـابط - صـاعد) بـين النخبـة الحاكمة والرأي العام ، حيث تعكس تصورات نخبة الحكـم لمجريـات الحيـاة عـلى المسـتوى المحلي والإقليمي والدولي للرأي العام، كما تعكس في الوقت ذاته اتجاهات الرأي العام بشأن معالجة النظام السياسي للقضايا المختلفة.
- تسهم وسائل الإعلام في ترتيـب أولويـات أجنـدة قضـايا العمـل الـوطني مـن خـلال إدراكهـا لاحتياجات ورغبات المواطنين ، وكذلك إدراكها لتوجهات النظام السياسي خلال مراحل زمنيـة مختلفة.
- إمداد المـواطنين بالمعلومـات والمعـارف حـول المسـتجدات عـلى السـاحة السياسـية المحليـة والإقليمية والدولية، والتعبير عن وجهة نظر النظام السياسي تجاه هذه الأحداث والتطورات، والتعليق عليها، وإبداء الرأي بشأنها.
- تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصـة للنخبـة الفكريـة والثقافيـة لإبـداء رأيهـا بشأن الأحداث الجارية، ومتابعة الأداء الحكومي، وإبداء الملاحظات حـول بعـض الممارسـات السياسـية، وتصـحيح المسـار الـديمقراطي، وتقـديم بـدائل حلـول للموضـوعات السياسـية والاقتصادية المختلفة، والـدفاع عـن حريـة الـرأي والتعبـير، والتعبـير عـن الفئـات المهمشـة، والدفاع عن حقوق الإنسان المختلفة، والاسـتمرار في تقيـيم أداء السـلطات الـثلاث الأساسـية بالدولة. إضافة إلى إعطاء الأحزاب الفرصة الأساسية للتعبير عـن نفسـها مـن خـلال الصـحف الحزبية.
- تسهم وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على الـنظم السياسـية مـن خـلال مسـاندة الأهـداف التي تعتنقها والبرامج والأنشطة التنفيذية التـي تقـوم بهـا، والتقريـب بـين أهـداف القيـادة والجماهير. ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدور يناقض الدور السابق، حيث تسهم في تقويض شرعية النظم السياسية من خلال الانتقاد الدائم

لسياساتها وتوجهاتها، وكذلك تقليل أهمية الأنشطة والبرامج التنفيذية التي تقوم بإنجازها.

- تؤدي وسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا المختلفة الشائكة على المستوى المحلي والدولي بما يساند النظم ويحافظ على شرعيتها، أو العكس من ذلك، فقد تتبنى وسائل الإعلام اتجاها مغايرا لذلك الذي تتبناه نظم الحكم، ويترتب على ذلك تقويض شرعيتها في أوساط الرأي العام.
- تستخدم النظم السياسية وسائل الإعلام في التعرف على نبض الرأي العام تجاه السياسات المستقبلية التي تعتزم النظم السياسية تبنيها.
- تسهم وسائل الإعلام في تحويل اهتمامات الرأي العام بشأن قضايا محددة تفرض نفسها على الساحة السياسية من خلال إثارة قضايا أخرى أكثر أهمية، أو إثارة شائعات تحتوي على بعض الأخبار الصحيحة بهدف تجاوز قضايا معينة لتحقيق الاستقرار في المجتمع.
- متابعة الأداء الحكومي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، ومتابعة درجة تنفيذه لاحتياجات المواطنين على كافة المستويات.
- المشاركة في صنع القرار من خلال ما تطرحه من رؤى وأفكار وأطروحات تفصيلية من جانب كبار الكتاب والمفكرين الذين يدلون بآرائهم في وسائل الإعلام المختلفة.
- تستخدم وسائل الإعلام كقناة اتصالية ودعائية وقت الانتخابات، لتوضيح برامج الأحزاب والمرشحين، وإبراز الأوجه السلبية والإيجابية في العملية الانتخابية.
- تحفز وسائل الإعلام المواطنين على المشاركة السياسية في مجالاتها ومستوياتها المختلفة.

(ب) أدوار الإعلام في مجال دعم المشاركة السياسية :

تتعدد الأدوار التي يقوم بها الإعلام في مجال دعم المشاركة السياسية، ويمكن تقسيم أدوار الإعلام في مجال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مجالات كالتالي :

التأثيرات المعرفية للإعلام في مجال المشاركة السياسية :

- تعريف المواطنين بحقوقهم السياسية كما كفلها الدستور والقانون.
- تعريف المواطنين بواجباتهم السياسية كما حددها الدستور والقانون.
- تعريف المواطنين بالنظام الانتخابي السائد وكيفية ممارسة حق الانتخابات للمجالس المختلفة.
- تعريف المواطنين بمواعيد إجراء الانتخابات، وبرامج الأحزاب، والأشخاص... إلخ.
- تعريف المواطنين بمفردات البيئة السياسية المحيطة وكافة مواقع صنع القرار في المجالس المنتخبة على مستوى: مجلس الشعب، مجلس الشورى، المجالس الشعبية المحلية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، وأشكال المساهمة في اتخاذ القرارات.
- تعريف المواطنين بأساليب الممارسة الديمقراطية على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار، التعبير عن الرأي الشخصي، الوسائل الشرعية للتعبير عن الذات، التظاهر السلمي الذي لا يحدث ضررا بأمن واستقرار المجتمع، والتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام، وكيفية مخاطبة الجهات الحكومية المعنية لحل المشكلات.
- تعريف المواطنين بالمجريات السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال تقديم معلومات صادقة ودقيقة وشاملة تساعد على تكوين رأي مستنير بشأن هذه الأحداث.

- تغيير منظومة القيم التقليدية، واستبدالها بمنظومة قيمية حديثة ومعاصرة تساعد على المشاركة الفعالة.

التأثيرات الوجدانية للإعلام في مجال المشاركة السياسية :

تتعدد التأثيرات الوجدانية لوسائل الإعلام في مجال المشاركة السياسية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

- تشكيل اتجاهات وأراء الأفراد نحو المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع وتشمل:
  - مؤسسة الرئاسة .
  - الحكومة.
  - مجلس الشعب.
  - مجلس الشورى.
  - المجالس الشعبية المحلية.
  - الأحزاب السياسية.
  - مؤسسات المجتمع المدني.
  - المجلس القومي للمرأة.
  - مجلس حقوق الإنسان.
  - مؤسسات أخرى.
- تشكيل اتجاهات الأفراد وأرائهم بشأن النظام الانتخابي المعمول به، وكذلك تشكيل اتجاهاتهم بشأن العملية الانتخابية وأسلوب إدارتها.
- تشكيل اتجاهات وآراء الأفراد بشأن أهمية المشاركة السياسية على كافة المستويات وفي كل المجالات.
- تشكيل اتجاهات وآراء الأفراد حول مخاطر عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية، والآثار السلبية المترتبة على ذلك اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

- تشكيل اتجاهات وآراء الأفراد بشأن المشاركة السياسية في المجتمع مقارنة بوضع المشاركة السياسية الفاعلة للجمهور في الدول الأخرى .

التأثيرات السلوكية للإعلام في مجال المشاركة السياسية :

تتعدد التأثيرات السلوكية التي يؤديها الإعلام في مجال المشاركة السياسية، ويمكن اختصار أهم هذه التأثيرات في النقاط الآتية :

- تشجيع المواطنين من ساقطي القيد على إثبات قيدهم رسميا واستخراج الأوراق الرسمية.
- تشجيع المواطنين على القيد بجداول الانتخابات واستخراج البطاقة الانتخابية.
- تشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية التي كفلها الدستور والقانون، واستخدام صوتهم الانتخابي في الاشتراك في عملية التصويت في:
  - انتخاب رئيس الجمهورية.
  - انتخابات مجلس الشعب.
  - انتخابات مجلس الشورى.
  - انتخابات المجالس الشعبية المحلية.
  - الاستفتاءات التي تجري على التعديلات الدستورية.
- تشجيع المواطنين على عضوية الأحزاب السياسية والاشتراك في أنشطتها.
- تشجيع المواطنين على الاشتراك في انتخابات مؤسسات المجتمع المدني (النقابات المهنية - النقابات العمالية - المنظمات غير الحكومية).
- تشجيع المواطنين على ممارسة حق الترشيح في الانتخابات المختلفة لتفعيل المشاركة السياسية والمساعدة في إفراز النماذج المتميزة للخدمة في المجالس النيابية.
- تشجيع المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار والإدلاء بآرائهم والتعبير في كافة الوسائل الشرعية المتاحة مثل وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات... إلخ.

- تشجيع الأعضاء المنتخبين في المجالس المختلفة على تطوير آدائهم من خلال تقييم آدائهم في المجالس المختلفة، وإبراز النماذج الإيجابية ، ثم الاحتذاء بها.

(جـ) تقييم دور الإعلام في مجال المشاركة السياسية العامة في المجتمع المصري في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة :

يمكن تقييم أداء الإعلام المصري فيما يتصل بالمشاركة السياسية العامة في المجتمع من خلال رصد أهم ما انتهت إليه البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بالدور السياسي للإعلام المصري، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج في النقاط الآتية :

- يأتي التليفزيون في المرتبة الأولى من حيث الأهمية كمصدر للمعلومات السياسية بين أفراد المجتمع المصري، وتأتي الصحف والمجلات في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ويحتل الراديو المرتبة الثالثة، في حين تأتي الإنترنت في المرتبة الرابعة، يليها الكتب والندوات والمؤتمرات الصحفية، وجاء الاتصال الشخصي في مؤخرة مصادر الأفراد لاستقصاء المعلومات السياسية[١].
- تؤدي وسائل الإعلام دورا ملحوظا على مستوى التنشئة السياسية للأطفال، حيث أثبتت إحدى الدراسات التي عنيت بدور الاتصال في التنشئة السياسية للأطفال أن كثافة التعرض لوسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية في مصر أكسبتهم المعارف والمعلومات السياسية[٢].
- تعد وسائل الإعلام مصدرا مهما لتعريف الأفراد بتطورات الأحداث الخارجية السياسية وغير السياسية، ويأتي التليفزيون في مقدمة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات السياسية الخارجية، وجاءت الصحف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية[٣].
- تؤدي وسائل الإعلام المصرية دورا مهما في ترتيب أولويات القضايا العامة والسياسية لدى الرأي العام المصري، حيث خلصت البحوث والدراسات التي

تصدت لهذه القضية البحثية إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين أجندة وسائل الإعلام حول القضايا العامة وأجندة الجمهور حول ذات القضايا[٤].

- لوسائل الإعلام دور مهم في تشكيل اتجاهات الرأي العام بشأن أداء المؤسسات الحكومية في مصر، ويأتي التليفزيون والصحف في مقدمة وسائل الإعلام التي تساعد الجمهور العام على تقييم الأداء الحكومي سلبا وإيجابا، ويختلف تقييم الأفراد للأداء الحكومي باختلاف المصادر الإعلامية الأساسية (قومية / حزبية) التي يعتمدون عليها في تقييم الأداء الحكومي في مصر. فالأكثر اعتمادا على المصادر الحزبية أكثر انتقادا لأداء الحكومة، والأكثر اعتمادا على المصادر القومية (الصحف القومية – التليفزيون) أكثر إيجابية في تقييم الأداء الحكومي[٥].
- يؤثر الانتماء الحزبي والفكري للأفراد على درجة اعتمادهم على المصادر الإعلامية المختلفة في استقراء المعلومات السياسية، حيث يبدي المنتمون للحزب الوطني درجة عالية من الاعتماد على التليفزيون والصحف القومية في استقراء المعلومات السياسية، في حين يبدي المنتمون للأحزاب الأخرى المعارضة درجة مرتفعة من الاعتماد على الصحف الحزبية في استقاء المعلومات السياسية[٦].

علي مستوى تأثير الإعلام على مستويات المشاركة السياسية المختلفة (المعرفية – الوجدانية – السلوكية) خلصت الدراسات السابقة إلى أهم النتائج الآتية:

- تعد التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاءهم المعلومات السياسية من أهم تأثيرات الإعلام في مجال المشاركة السياسية، يليها تأثير الإعلام في مجال تكوين الاتجاهات والآراء، ثم تأتي التأثيرات السلوكية (السلوك السياسي) في المرتبة الأخيرة، ويسلط ذلك الضوء على اقتصار تأثير وسائل الإعلام على المعارف والاتجاهات، في حين يضعف تأثيرها على مستوى السلوكيات السياسية بالنسبة للمواطن المصري[٧].
- تؤثر المتغيرات (الخصائص) الديموجرافية للأفراد على مشاركتهم السياسية، فالعلاقة بين الإعلام والمشاركة السياسية كسلوك ترتبط بخصائص الأفراد

المرتبطة بالعمر والنوع والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، حيث تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن الفئات العمرية الأكبر، والذكور، والمستويات التعليمية الأعلى، والمستويات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة أكثر إقبالا على المشاركة السياسية من نظرائهم الأقل تعليما ودخلا وعمرا[٨].

- اختلفت نتائج الدراسات فيما يتصل بفعالية تأثير وسائل الإعلام الحكومية على المشاركة السياسية لدى الجمهور، ففي حين انتهت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط بين مشاهدة المادة الإخبارية التليفزيونية وخلق الاهتمام السياسي لدى الجمهور وكذلك تفعيل مشاركته السياسية[٩]. في حين انتهت دراسات أخرى إلى ضعف دور الإذاعة والتليفزيون في مجال تفعيل المشاركة السياسية لدى الجمهور العام، وإن اعترفت بدور قوي للصحف في بناء المعارف والاتجاهات السياسية لدى الأفراد[١٠].

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء اختلاف ظروف كل بحث، والفترة الزمنية التي أجرى فيها، وكذلك نوعية العينة التي أجرى عليها البحث.

- رصدت دراسات أخرى أوجه القصور في الأداء الإعلامي بشأن المشاركة السياسية في المجتمع، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن النظام الإعلامي المصري أكثر اهتماما بالتعبئة بدرجة تفوق اهتمامه بالمشاركة الجماهيرية، كما تركز معظم البرامج السياسية على الأنشطة والإنجازات التي تحققت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لتعريف الجمهور بها[١١].
- رصدت دراسات أخرى أوجه قصور أخرى في الأداء التليفزيوني إزاء قضايا المشاركة السياسية، وتمثلت هذه الجوانب في ضعف الاهتمام بتعريف الجماهير بدور المؤسسات السياسية وشرح نظام العضوية فيها، وهناك قصور أيضا على مستوى إعادة بناء وتطوير المؤسسات السياسية غير الحكومية مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب[١٢].

- لا يتناسب حجم الاهتمام الإعلامي بالمشاركة السياسية في التغطية الإعلامية الإذاعية والتليفزيونية والصحفية مع حجم الاهتمام الرسمي والشعبي بهذه القضية، نظرا لتأثيرها البالغ على جوانب الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يغلب على المعالجة الإعلامية لقضايا المشاركة السياسية الطابع الموسمي، بمعنى تكثيف الاهتمام بقضية المشاركة السياسية أثناء الانتخابات المختلفة، في حين يضعف الاهتمام فيما سواه، ويشير ذلك إلى ضرورة ترسيخ الاهتمام بالمشاركة السياسية لتصبح واحدة من أولويات الاهتمام لدى وسائل الإعلام خاصة مع خوض الدولة لتجربة إصلاح دستوري وسياسي وتشريعي شاملة، وتعد المشاركة السياسية المجتمعية واحدة من الروافد الأساسية المغذية لعملية الإصلاح.
- الافتقاد إلى عناصر الجذب الكافية في الإخراج الإذاعي والتليفزيوني وكذلك الإخراج الصحفي للمضامين الإعلامية المرتبطة بالمشاركة السياسية مثل توظيف الدراما والمواد الأرشيفية والتصوير الميداني، وكذلك عناصر التفاعل مع الجمهور بوسائط التفاعل المختلفة.
- سيطرة مفهوم منقوص حول المشاركة السياسية في الأداء الإعلامي، حيث تركز المعالجة الإعلامية على التصويت الانتخابي، ورغم أهمية التصويت الانتخابي إلا أنه لا يمثل سوى وجه واحد من أوجه المشاركة السياسية للمواطنين. وهناك حاجة إلى الاهتمام بكافة أبعاد المشاركة السياسية الأخرى.

(د) تقييم دور الإعلام في مجال المشاركة السياسية للمرأة في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة .

تناولت عدة دراسات (توجد إشارة إليها في قائمة مراجع هذا الفصل) تقييم دور الإعلام في مجال مشاركة المرأة المصرية في الحياة العامة والحياة السياسية من

زوايا وأبعاد مختلفة، ويمكن تلخيص أهم ما انتهت إليه هذه الدراسات فيما يتصل بالمشاركة السياسية تحديدا في النقاط الآتية:

أظهرت إحدى الدراسات أن الصحف المصرية القومية الرئيسية الثلاث (الأخبار – الأهرام – الجمهورية) تضاءل اهتمامها بقضايا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتوعية المرأة سياسيا، وحثها على ممارسة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور والقانون، وذلك خلال النصف الثاني من عقد السبعينات (١٩٧٥-١٩٧٩م) خلال القرن الماضي[١٣].

وكشفت دراسة أخرى اهتمت بتحليل المعالجة الإعلامية لقضايا المرأة خلال العقد العالمي للمرأة (٧٥-١٩٨٥) إلى تفوق اهتمام الصحف بمعالجة القضايا الأسرية والاجتماعية عن سواها من قضايا المرأة، كما رسخت الصحف خلال هذه الفترة الاهتمامات التقليدية للمرأة المصرية على حساب القضايا التي تتصل بمشاركتها في الحياة العامة والسياسية رغم إعلان هذه الفترة عقدا دوليا للمرأة[١٤].

وخلصت دراسة أخرى اهتمت ببحث علاقة المرأة الحضرية والريفية بوسائل الإعلام ودرجة اعتماد المرأة على وسائل الإعلام في استقاء المعلومات المختلفة ومنها المعلومات السياسية، إلى ضعف دور الصحافة المصرية في تبني القضايا الخاصة بتنمية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وأكدت الدراسة وقوف العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية السلبية حائلا دون المشاركة الفاعلة من جانب المرأة في الحياة السياسية[١٥].

ورصدت إحدى الدراسات تطور الأداء الصحفي ولاسيما في مجال الصحف النسائية المتخصصة تجاه قضايا المرأة مع بدء النصف الثاني من عقد التسعينات في القرن الماضي (١٩٩٦م)، حيث أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين أجندة الصحافة النسائية المصرية من ناحية وأجندة المرأة المصرية حول ذات القضايا، حيث

تجاوبت المرأة مع مجموعة القضايا التي ركزت عليها الصحف والمجلات النسائية المتخصصة[١٦].

وتوصلت إحدى الدراسات التي عنيت بدور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية إلى تطور التأثير الإيجابي للإعلام في التوعية السياسية للمرأة، وبالتالي تفعيل مشاركتها السياسية (٢٠٠٠م)، حيث أثبتت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين التعرض لوسائل الإعلام والمعرفة السياسية للمرأة حول الأنشطة السياسية ومجالات المشاركة السياسية وسبل التأثير في صناعة القرار، كما أقرت ذات الدراسة بوجود علاقة تطور إيجابية بين تعرض المرأة المصرية للمضمون السياسي بوسائل الإعلام والاتجاه نحو المشاركة السياسية، إضافة إلى وجود تطور إيجابي على مستوى علاقة تعرض المرأة للمضمون السياسي بوسائل الإعلام وزيادة مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية[١٧].

وخلصت إحدى الدراسات التي تناولت دور وسائل الإعلام في تحفيز المرأة على المشاركة في صنع القرار السياسي إلى أن التليفزيون يأتي في مقدمة وسائل الإعلام التي تؤدي دورا مؤثرا في إقناع السيدات بالمشاركة في صنع القرار، بينما احتلت الصحف والمعارف والإذاعة مراكز تالية، وأكدت الدراسة وجود تطور إيجابي على مستوى العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام ومعدل المشاركة في العمل السياسي لدى المرأة المصرية (٢٠٠١م)، وتؤكد هذه الدراسة الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به المضمون السياسي المقدم في وسائل الإعلام في دعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية[١٨].

وأشارت إحدى الدراسات التي اهتمت بتفعيل دور الإعلام في مجال المشاركة السياسية للمرأة المصرية إلى أن التليفزيون يليه الصحف ، ثم الإذاعة ، ثم المجلات والندوات والمناقشات الحرة تعد أكثر وسائل الاتصال فعالية من وجهة نظر المرأة في تفعيل المشاركة السياسية لها. كما أشارت ذات الدراسة إلى أن نشرات الأخبار

والبرامج الإخبارية والبرامج السياسية التي تعرض في فترتي المساء والسهرة تعد من المضامين البرامجية التي تفضل المرأة مشاهدتها، ويرتبط تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام بزيادة المساحة الزمنية للبرامج السياسية التي تؤكد حقوق المرأة السياسية، وكذلك تسليط الضوء على النماذج النسائية السياسية الناجحة في الحياة العامة، والاستفادة بالخبرة الأجنبية في مجال المشاركة السياسية للمرأة[١٩].

وانتهى تقرير وحدة الرصد الإعلامي بالمجلس القومي للمرأة (٢٠٠٦م) - والذي شمل تحليلا لعينة إذاعية وتليفزيونية وصحفية شملت البرامج والمضامين المختلفة والإعلانات والدراما- انتهى إلى تراجع اهتمام الإعلام المصري بالموضوعات والاهتمامات التقليدية للمرأة المصرية لصالح الاهتمام بالموضوعات والقضايا الاجتماعية والصحية والقانونية والاقتصادية ومشاركتها في الحياة العامة، وأشار التقرير إلى اهتمام الإعلام بالمشاركة النسائية في الحياة العامة إلى أن هذا الاهتمام لا يزال دون المطلوب، كما أنه اهتمام موسمي يرتبط أكثر بفترات الانتخابات، حيث يحفز الإعلام المواطنين للمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات[٢٠].

ونخلص من استعراض مجموعة الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى أهم الملاحظات الآتية:

- يعتبر اهتمام الإعلام المصري بقضية المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة أحد التطورات المعاصرة في أداء الإعلام المصري، فلم تعط هذه القضية الاهتمام الإعلامي الواجب خلال عقد السبعينات والثمانينات وحتى منتصف التسعينات.
- جاء اهتمام الإعلام المصري بالمشاركة السياسية للمرأة خلال السنوات الخمس الأخيرة ضمن تغيير أجندة قضايا المرأة بوسائل الإعلام، حيث بدأت وسائل

الإعلام الاهتمام بقضايا المرأة المرتبطة بالصحة والاقتصاد والقانون والأسرة والمشاركة في الحياة العامة، وتراجع في الوقت ذاته اهتمامها بالموضوعات التقليدية.

- تشير إحدى الدراسات إلى أن النساء يلمسن قصورا في أداء وسائل الإعلام المصرية فيما يتعلق بتنمية المشاركة السياسية للمرأة، وتتمثل جوانب القصور في النقاط الآتية[٢١]:

– عدم تخصيص الوقت الكافي، والمساحات الملاءمة لمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام.

– عدم الاهتمام الكافي من جانب وسائل الإعلام بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول دور المرأة في العمل السياسي، ومواجهة التمييز الثقافي في توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة.

– عدم تسليط الأضواء بشكل كاف على النماذج النسائية السياسية الناجحة في معترك الحياة السياسية المصرية، وتقديمها كنموذج يمكن الاحتذاء به.

– الافتقاد لعناصر الجذب الفني في برامج المرأة عموما، وكذلك الحال في البرامج السياسية، وهو ما يتطلب تطويرا على مستوى عناصر الإخراج الفني.

– تجاهل تقديم واقع المشاركة السياسية للمرأة في دول عربية وأفريقية وآسيوية كثيرة سبقت المرأة المصرية في هذا المجال.

– تكرار المصادر والشخصيات التي تعتمد عليها وسائل الإعلام في تناولها للمضامين السياسية.

– افتقاد عدد من البرامج والمضامين الإعلامية لعناصر التوازن في عرض الرسالة الإعلامية ذات الطابع السياسي.

– التقصير في تقديم الصعوبات التي تواجهها المرأة المصرية عند دخولها معترك الحياة السياسية ولاسيما في العملية الانتخابية.

وكشف تقرير الرصد الإعلامي الذي أعده المجلس القومي للمرأة حول المعالجة الإعلامية لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، والذي شمل عينة من وسائل الإعلام على مستوى الإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات خلال فترة امتدت من أول يناير حتى نهاية يوليو من عام ٢٠٠٧م ، عن مجموعة من النتائج المهمة تتصل بكيفية تناول الإعلام المصري لقضية المشاركة السياسية للمرأة، ويمكن تقسيم أهم النتائج التي انتهى إليها هذا التقرير إلى ثلاثة محاور يرتبط أولها بالصحافة، وثانيها بالتليفزيون، وثالثها بالإذاعة، ويكشف كل محور من هذه المحاور عن كيفية التناول الإعلامي بكل وسيلة لهذه القضية، ويمكن اختصار أهم النتائج التي انتهى إليها التقرير في السطور التالية(٢٢):

خلاصة نتائج المعالجة الصحفية لقضية المشاركة السياسية للمرأة :

- ارتفعت نسبة الاهتمام بمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة خلال فترة الرصد الإعلامي، حيث بلغت نسبة الاهتمام بها حوالي ١٩% من إجمالي نسب الاهتمام بالقضايا الخلافية التي طرحتها الصحف والمجلات خلال هذه الفترة، وتم تفسير ذلك في ضوء مواكبة فترة الرصد الإعلامي للتعديلات الدستورية.
- ركزت المعالجة الصحفية بشكل أساسي على موقف التشريعات المحلية في مصر من المشاركة السياسية للمرأة (٣١%)، وضعف حجم المشاركة السياسية لها (٢٣%)، وفسر ذلك في ضوء مواكبة فترة الرصد الإعلامي للتعديلات الدستورية.
- لوحظ ضعف الاهتمام الصحفي بنشر جهود المجلس القومي للمرأة في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة (٤%) في الوقت الذي تفوق اهتمام الصحف بنشر أخبار جهود الحكومة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة (١٠%) وكذلك جهود المجتمع المدني (٩%).

- ركزت الأهداف المعرفية للمعالجة الصحفية للمشاركة السياسية للمرأة على تبصير المرأة بحقوقها السياسية (١٧.٨%). وتوضيح موقف الدستور والقانون من المشاركة السياسية للمرأة (١٧.٨%) ومقترحات النهوض بمشاركة المرأة سياسيا (١٥.٥%) وإبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية (١٢.٤%).
- قدمت المعالجة الصحفية قضية المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها قضية تتصل بالمرأة أكثر من كونها قضية مجتمعية، دون مراعاة النوع الاجتماعي في معالجة هذه القضية، واتضح ذلك في أهداف المعالجة الصحفية في تناولها لهذه القضية على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي، حيث تركز على المرأة أكثر من تركيزها على المجتمع.
- ركزت المعالجة الصحفية في أهدافها السلوكية على دفع المرأة للمشاركة في صنع القرار وصياغة التشريعات، وممارسة حق الترشيح في الانتخابات، أكثر من تركيزها على مشاركة المرأة بالتصويت في الانتخابات والانضمام لعضوية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وتم تفسير ذلك في ضوء تأثير التعديلات الدستورية التي واكبت فترة الرصد على مجرى الحديث والنقاش الإعلامي.
- سيطر اتجاه إيجابي في أغلب المعالجات الصحفية نحو قضية المشاركة السياسية للمرأة (٨٢.٨%) واقتصر الاتجاه المعارض على نسبة ٨.٦% فقط من المعالجات الصحفية التي خضعت للرصد.
- جاءت صحيفة الأهرام في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بمناقشة قضية المشاركة السياسية للمرأة (٤٣%)، وجاءت جريدة الأخبار في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام (١٩%) كما جاءت مجلة نصف الدنيا في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٦%) وضعف الاهتمام في الجمهورية (٧%) والوفد (٨%) وحواء (٦%) وصباح الخير (١%) واختفى الاهتمام بمناقشة هذه القضية في صحف الأسبوع وصوت الأمة والأحرار والأهالي.

- جـاء الكتـاب الصـحفيون (٣٦%) والقـانونيون (١٨%) والمسـئولون التنفيـذيون (١٢.٤%) والقيـادات الحزبيـة (١٢.٤%) في مقدمـة المؤيـدين للمشـاركة السياسـية للمـرأة في المعالجـة الصحفية لهذه القضية.
- ركزت المعالجة الصحفية لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية على إبراز المعوقات الثقافية والمجتمعيـة (٦١.٨%) ، يليهـا المعوقـات السياسـية (٣١.٦%). والمعوقـات الاقتصـادية (٦.٦%) وتعكس هذه النتائج إدراك النخبة الصحفية للتأثير السـلبي للثقافـة التقليديـة عـلى التقليل من حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- ركزت المقترحات المقدمة من جانب الصحف والمجلات للنهوض بالمشـاركة السياسـية للمـرأة على التعديلات التشريعية التي تضـمن تمثيـل ملائـم للمـرأة بالمجـالس التشريـعية (٣٧.١%) وكذلك بناء ثقافة مجتمعية مسـاندة لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية (٢٥.٨%) وتأهيـل الكوادر النسائية سياسيا (١٢.٤%)، ويتضح تأثير مناقشة التعديلات الدستورية على المقترحات التي طرحتها الصحف والمجلات للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- سيطرت الأشكال الإخبارية على المعالجة الصحفية لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصـرية (٥٨%) ، وجـاءت مـواد الـرأي في المرتبـة الثانيـة (٢٨%)، وأدي ذلـك إلى سـطحية المعالجـة الصحفية في أغلب المواد المنشورة بشأن المشاركة السياسية للمرأة.

خلاصة نتائج المعالجة التليفزيونية لقضية المشاركة السياسية للمرأة :

- ركزت المعالجة التليفزيونية لقضية المشاركة السياسية للمرأة على المجتمع المـدني في تفعيـل المشاركة السياسية للمـرأة المصـرية بشـكل واضـح (٥٨.٦%)، في حـين جـاء الاهـتمام بجهـود المجلس القومي للمرأة في تفعيل مشاركتها السياسية ضعيفا (٧.١%).

- تعد القناة الثامنة، تليها القناة الأولى أكثر القنوات التي عنيت بالمشاركة السياسية للمـرأة في البرامج التليفزيونية المختلفة، في حـين قـل في قنـوات أخـرى مثـل: ق٢، ق٣، الأسرة والطفـل. واختفى تماما من قنوات: ق٥، المحور، دريم ٢.
- ركزت البرامج التليفزيونية في أهدافها المعرفية على تبصير المرأة بحقوقهـا السياسـية (٦١.٦%) وركزت على مستوى الأهداف الوجدانية على بناء اتجاهات إيجابيـة نحـو المشـاركة الفاعلـة (٥١.٥%) وتغيير نظرة المرأة نحو ذاتها (٤٢.٤%). وعلى مسـتوى الأهـداف السـلوكية، يلاحـظ تركيز البرامج على دفع المرأة للمشاركة السياسية في النقاش العام، وممارسة حـق الترشـيح في الانتخابات، والقيد بجداول الانتخابات.
- غلب على البرامج التليفزيونية الاتجاه المؤيد في معالجتهـا لقضـية المشـاركة السياسـية للمـرأة، وركـزت أسانيد التأييد على الإحصائيات والأمثلة التاريخية وتصريحات المسئولين.
- ركزت معوقات المشاركة السياسية للمرأة كما عكسـتها الـبرامج التليفزيونيـة عـلى المعوقـات الثقافية (٧٧.٨%) تليها المعوقات السياسية (٢٢.٢%)، ودون ذكر للمعوقات الاقتصادية.
- ركزت المقترحات المقدمة للنهـوض بالمشـاركة السياسـية للمـرأة المصريـة عـلى دور المجتمـع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وبناء ثقافة اجتماعية مساندة للمرأة بشأن هـذه القضية.
- تفوق نسبة العناصر النسائية كقائمات بالاتصال في البرامج التليفزيونية التـي ناقشـت قضـية المشاركة السياسية للمرأة (٥٥.٧% للإناث مقابل ٤١.١% للذكور، ونسبة ٣.١% للإثنين معا).
- تفوقت نسبة ظهور العناصر النسائية (٥٣.٥%) كضيوف في البرامج التليفزيونية التي تصـدت لمناقشة قضية المشاركة السياسية للمرأة.
- ركزت البرامج التليفزيونية التي ناقشت قضية المشاركة السياسية للمرأة في توجهها للجمهـور المستهدف على المرأة بنسبة (٥٤.٣%)، وللجمهور العام بنسبة

(٢٣.٥%)، والرجل وحده بنسبة (٢٢.٢%)، وهو ما يعكس اعتقاداخاطئا لدى القائمين بالاتصال في هذه البرامج مفاده أن قضية المشاركة السياسية للمرأة هي قضية خاصة بالمرأة وليست قضية مجتمع !!

- استهدفت البرامج التليفزيونية البيئات الريفية والحضرية على السواء، فتوجهت للمجتمع عموما بنسبة (٩٧.٥%).
- اعتمدت معظم البرامج التليفزيونية التي تصدت لمناقشة قضية المشاركة السياسية للمرأة على القوالب التقليدية، حيث استخدمت الحوار بنسبة تكرار بلغت (٧٩%).
- نسبة ٤٤.٤% من عدد الحلقات التليفزيونية التي خضعت للتحليل تتراوح مدتها الزمنية بين ٥ - ١٠ق، كما بلغت نسبة الحلقات التي تجاوزت مدتها ٣٠ق حوالي ٣٢% من عدد الحلقات.
- تم بث معظم البرامج التليفزيونية التي ناقشت المشاركة السياسية للمرأة في فترتي الظهيرة (٤٦.٩%) والصباح (٣٠.٩%) وهو ما يعني اختيار أوقات تلائم المرأة، بدلا من اختيار مواعيد تلائم المجتمع في فترتي المساء والسهرة، باعتبار أن قضية المرأة قضية مجتمع.

خلاصة نتائج المعالجة الإذاعية لقضية المشاركة السياسية للمرأة :

- ضعف اهتمام الإذاعة بمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى (الصحف والمجلات والتليفزيون)، حيث تتسم نسبة تكرار موضوعات المشاركة السياسية للمرأة بالضعف في الإذاعة مقارنة بالصحف والتليفزيون.
- تتفاوت درجة اهتمام المحطات الإذاعية الرئيسية والمتخصصة والإقليمية بقضية المشاركة السياسية للمرأة، ففي حين يزيد اهتمام إذاعتي البرنامج العام، والقاهرة الكبرى بمناقشة هذه القضية، يضعف اهتمام إذاعات الشرق الأوسط وشمال

الصعيد والإسكندرية بها، ويختفي الاهتمام بهذه القضية تماما في إذاعات الشباب والرياضة، صوت العرب، نجوم FM، إذاعة الكبار.

- تتفاوت درجة الاهتمام الإذاعي بمعالجة الموضوعات والقضايا السياسية للمرأة، ففي حين يكثر الاهتمام بإبراز جهود الدولة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وإبراز ضعف المشاركة السياسية لها في المجتمع المصري كظاهرة، وتوضيح جهود المجلس القومي بشأن هذه القضية وكذلك المجتمع المدني، يقل الاهتمام بمعالجة الموضوعات الأخري.
- عدم التوازن في الأهداف التي تسعى الإذاعة إلى تحقيقها في معالجتها لقضية المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي، وهو ما يعكس عدم الإدراك الجيد لكافة أبعاد القضية على مستوى معدي هذه البرامج.
- عدم مراعاة سياسات النوع الاجتماعي في معالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة. والترويج للقضية باعتبارها قضية تتصل بالمرأة أكثر من كونها قضية مجتمع، فالأساس في معالجة هذه القضية الترويج الإعلامي لها باعتبارها قضية مجتمع.
- ركزت الإذاعة في معالجتها لقضية المشاركة السياسية للمرأة على المعوقات الثقافية والمجتمعية التي تحول دون مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة السياسية (٨٢.١%) تلي ذلك التركيز على المعوقات السياسية (١٧.٩%) دون اهتمام يذكر بالمعوقات الاقتصادية.
- عكست نتائج الدراسة توافقا مع استراتيجية المجلس القومي للمرأة الخاصة بتفعيل دور الاتصال في بناء ثقافة مجتمعية مساندة للمشاركة السياسية للمرأة، حيث يعد العامل الثقافي أحد أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة إيجابية فاعلة من جانب المرأة في الحياة السياسية.
- تعددت المقترحات المقدمة من جانب الإذاعة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، وإن ركزت على بناء ثقافة مجتمعية عصرية تساند الترويج لأدوار المرأة

المتعددة والمتنوعة حاليا، وكذلك تنمية الوعي السياسي لديها وبناء قدراتها السياسية لتأهيلها للعمل السياسي.

- تفوقت نسب الاستعانة بالإناث على مستوى الإعداد والتقديم للبرامج الإذاعية التي تصدت لمناقشة قضية المشاركة السياسية للمرأة.
- تفوقت نسب الاستعانة بالإناث على الذكور على مستوى ضيوف البرامج الإذاعية التي ناقشت قضية المشاركة السياسية للمرأة وذلك بنسبة (٦٦.٧%) للإناث مقابل (٢٩.٢%) للذكور.
- افتقدت النسبة العظمى من البرامج الإذاعية التي ناقشت قضية المشاركة السياسية للمرأة لعنصر التفاعل والاتصال بالجمهور (٨٢.٩%) وهو ما يشير إلى ضعف قدرتها على جذب الجمهور المستهدف منها.

ثانيا: ترشيد الأداء الإعلامي بشأن معالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة :

نخلص من استعراض أهم نتائج تقرير المعالجة الإعلامية لقضية المشاركة السياسية إلى تقديم رؤية شاملة للنهوض بأداء الإعلام المصري في معالجة هذه القضية، ويمكن تلخيص أهم التوصيات في المحاور الثلاث الآتية[٢٣] :

مقترحات خاصة بتطوير المعالجة الصحفية لقضية المشاركة السياسية للمرأة :

- أهمية استمرار وضع قضية المشاركة السياسية للمرأة في أجندة الاهتمام الصحفي، حتى لا يقتصر الاهتمام على فترات التعديلات الدستورية والتشريعات والانتخابات، بحيث تصبح مع الوقت واحدة من القضايا المهمة التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام المصري.
- زيادة الاهتمام بالتغطية الصحفية لجهود المجلس القومي للمرأة في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، فحجم الاهتمام الصحفي لا يتلاءم مع حجم الجهود والأنشطة التي يبذلها المجلس القومي في هذا الشأن.
- دمج الصحف الحزبية والصحف المستقلة ضمن أجندة الصحف والمجلات التي تتعامل معها إدارة الإعلام بالمجلس القومي للمرأة، حيث أثبت التحليل عدم

وجود اهتمام بقضية المشاركة السياسية للمرأة في عدد من الصحف الحزبية والخاصة، ويتطلب ذلك تفعيل إدارة العلاقة بهذه الصحف، وإمدادها بالمعلومات حول أبعاد هذه القضية، والجهود التي تبذل في إطارها، فقضية المشاركة السياسية للمرأة قضية مجتمعية وليست لها صفة حزبية.

- ضرورة الترويج لقضية المشاركة السياسية للمرأة في الصحف والمجلات باعتبارها قضية مجتمع وليست قضية مرأة، فالتركيز على المرأة كجمهور مستهدف للمضامين الصحفية من شأنه أن يسهم في الترويج الخاطئ لقضية المشاركة السياسية باعتبارها قضية تخص المرأة وليست قضية مجتمع، ويمكن مراعاة ذلك من خلال الدورات التدريبية التي تعقد للصحفيين بهدف تنمية قدراتهم في مجال معالجة هذه القضية.
- تحتاج المادة الصحفية الخاصة بالمشاركة السياسية إلى مزيد من العمق في المعالجة. ويتأتى ذلك من خلال آلية منتظمة تضعها إدارة الإعلام بالمجلس لإمداد النخبة الصحفية بالتقارير المتعمقة حول الأبعاد المختلفة لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية.
- أهمية الإسراع في تنفيذ محاور الاستراتيجية الاتصالية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، حيث تتوافق الاستراتيجية في أهدافها ومحاورها المختلفة مع المقترحات التي طرحتها الصحف والمجلات المصرية، والتي أكدت على خطورة البعد الثقافي والاجتماعي كمعوق للمشاركة السياسية للمرأة المصرية، حيث تضع الاستراتيجية عدة آليات تنفيذية تسمح بتوظيف وسائل الاتصال في بناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- دمج موضوعات تحسين وتطوير المعالجة الفنية لقضية المشاركة السياسية للمرأة ضمن موضوعات أجندة التدريب للقائمين بالاتصال في الصحف والمجلات، حتى تسهم هذه الدورات التدريبية في تطوير الأسلوب الفني لكتابة المضمون الصحفي الخاص بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية.

- أهمية الاستعانة بالأسانيد الدينية في صياغة الرسائل الصحفية الخاصة بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، خاصة مع زيادة أهمية الدين وتأثيره في حياتنا الثقافية والاجتماعية.
- تنويع مداخل الإقناع الخاصة بالرسائل الصحفية حول المشاركة السياسية للمرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يتيح مخاطبة كافة شرائح المجتمع المصري.
- أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ذات المشاركة المرتفعة في معدلات المشاركة السياسية للمرأة، ويتأتى ذلك من خلال عرض الصحف والمجلات لتجارب الدول الأخرى، وكيفية الاستفادة منها مع مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري.

مقترحات خاصة بتطوير المعالجة التليفزيونية للمشاركة السياسية للمرأة :

- ضرورة معالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها قضية مجتمع وليست قضية تخص المرأة فقط في إطار اعتبارات التطبيق الصحيح لسياسات النوع الاجتماعي، حيث تستهدف البرامج التليفزيونية تغيير ثقافة المجتمع التقليدية على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي، بحيث تصبح ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، ويعد ذلك هو المدخل الطبيعي والأكثر منطقية لتحقيق نتائج أفضل في ظل الظروف الثقافية والاجتماعية للمجتمع المصري.
- تكثيف الاهتمام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المجلس القومي للمرأة في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، حيث يقع الاهتمام بهذه القضية ضمن أجندة اهتمامات المجلس، ويبذل المجلس في سبيل ذلك جهودا متنوعة على كافة المسارات، منها ما يرتبط بتنمية القدرات للإعلاميين، تنمية القدرات لدى الكوادر النسائية السياسية، تنشيط القيد بجداول الانتخابات، التعاون مع أجهزة

الدولة في التوعية السياسية، التعاون مع المجتمع المدني في هذا الشأن، وغير ذلك من جهود وأنشطة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

- أهمية الاستمرار في وضع قضية المشاركة السياسية للمرأة ضمن أجندة الاهتمام التليفزيوني، حيث لوحظ زيادة الاهتمام بهذه القضية أثناء التعديلات الدستورية، ويفترض استمرار الاهتمام بهذه القضية لوضعها في أجندة اهتمامات الرأي العام، والمساهمة الإيجابية في تغيير منظومة الثقافة التقليدية التي تحكم فكر المجتمع إزاء هذه القضية.
- ضرورة التوازن بين القنوات التليفزيونية المختلفة في الاهتمام بمناقشة وتقديم المشاركة السياسية للمرأة، حيث لوحظ ضعف اهتمام بعض القنوات، كما لوحظ اختفاء الاهتمام بهذه القضية في قنوات أخرى.
- أهمية تقديم البرامج التليفزيونية التي تناقش قضايا المرأة عموما وقضاياها السياسية خصوصا في أشكال وقوالب فنية أكثر قدرة على جذب الجمهور المستهدف، في مقابل ذلك ضرورة التخلي عن الأشكال والقوالب الفنية التقليدية التي تقلل من مساحة الجمهور الذي يمكن أن يتابع قضايا المرأة.
- زيادة المساحة الزمنية المخصصة لمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة، حيث لوحظ أن (٤٤.٤%) من إجمالي الحلقات للبرامج التليفزيونية التي ناقشت هذه القضية تراوح زمنها بين ٥ – ١٠ق، وهذه المدة الزمنية ربما لا تكفي لاستعراض الأبعاد المختلفة لهذه القضية، وكذلك تغيير الأنماط السلوكية للجمهور بشأنها.
- أهمية تعديل الفترات الزمنية للبث التليفزيوني الخاص ببرامج مناقشة قضية المشاركة السياسية للمرأة، حيث قدم (٧٨%) من إجمالي الحلقات في فترتي الصباح والظهيرة، نظرا للتركيز على المرأة في هذه البرامج، بالرغم أن التوجه العلمي يقتضي التوجه للمجتمع عموما بشأن هذه القضية، ويستدعي ذلك أهمية تقديم

هذه النوعية من البرامج في فترتي المساء والسهرة، بما يضمن مساحة جماهيرية أكبر، ويضمن أيضا مخاطبة كافة أفراد الأسرة وفئات المجتمع.

- تنمية المهارات الإعلامية الفنية لدى العاملين بإدارة الإعلام في مجالات إعداد التقارير الإعلامية، ومراعاة النوع الاجتماعي في كتابة التقارير، إضافة إلى أساليب الأرشفة الحديثة لما ينشر حول المرأة.

مقترحات خاصة بتطوير الأداء الإذاعي في معالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة :

- أهمية المعالجة الإذاعية لقضية المشاركة السياسية للمرأة وفق سياسات النوع الاجتماعي، والترويج لهذه القضية من منظور كونها قضية مجتمع وليست قضية تخص المرأة فقط، ويتأتى ذلك تنفيذيا من خلال الدورات التدريبية التي تعقد للإعلاميين بهدف تنمية قدراتهم في مجال المشاركة السياسية للمرأة.
- أهمية اشتراك كل من الإناث والذكور معا في حضور البرامج التدريبية التي تستهدف تنمية قدرات الإعلاميين في مجال تقديم معالجة إعلامية أكثر فعالية لقضايا المرأة، حيث يشارك كل منهما في الإعداد والتقديم والإخراج لهذه البرامج، وبالتالي يبدو منطقيا أهمية حضور كل منهما لهذه البرامج التدريبية.
- ضرورة الاستمرار في الاهتمام بمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة إذاعيا، لوضعها في قائمة أجندة اهتمامات الرأي العام المصري، للتخلص من الطابع الموسمي الذي يميز المعالجة الإذاعية لبعض الموضوعات والقضايا.
- تنمية قدرات معدي البرامج الإذاعية التي تتصل بقضايا المرأة بوجه عام وقضاياها السياسية على وجه الخصوص بأبعاد وعناصر قضية المشاركة السياسية للمرأة، وتعميق المعالجة الإذاعية في تناول هذه القضايا.
- دمج معدي البرامج الإذاعية في المحطات الإذاعية الرئيسية والإقليمية والمتخصصة في البرامج التدريبية التي تستهدف تنمية قدرات الإعلاميين

للنهوض بمستوى تناولهم لقضية المشاركة السياسية للمرأة، وذلك للتغلب على ظاهرة عدم اهتمام بعض المحطات الإذاعية الرئيسية والإقليمية والمتخصصة بمعالجة هذه القضية.

- أهمية الإسراع في تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمرأة حول تفعيل دور الاتصال في بناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث أكدت النتائج الخاصة بالرصد الإذاعي أن المعوقات الثقافية والمجتمعية تأتي في مقدمة معوقات تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.

- أهمية الاستمرار في التطور الإيجابي الذي تتسم به المعالجة الإذاعية لقضية المشاركة السياسية للمرأة على مستوى تكثيف نسبة الاستعانة بالعناصر النسائية كضيوف في هذه البرامج، فهذا من شأنه أن يسهم بشكل تدريجي في تكوين صورة إيجابية للمرأة، ويخلق إيمانا بتعدد وتنوع أدوارها المعاصرة.

- أهمية إعادة النظر في الأشكال والقوالب الفنية التقليدية التي تقدم من خلالها البرامج الإذاعية المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة، بحيث تتوافر لها عناصر الجذب الفني.

- أهمية الاعتماد على عنصر المشاركة والتفاعل Interactivity مع الجمهور في البرامج الإذاعية ذات الاهتمام بالمشاركة السياسية، حيث يسهم ذلك في جذب الجمهور من ناحية، ويساعده على التفاعل مع هذه البرامج من ناحية أخرى.

- أهمية الاستمرار في تقييم الأداء الإذاعي بشأن قضايا المرأة بوجه عام وقضاياها السياسية بوجه خاص، في ضوء نتائج ورش العمل التي تعقد مع القيادات الإذاعية، والبرامج التدريبية التي تعقد للإعلاميين، للاطلاع المستمر على نتائج هذه الجهود في تطوير الأداء الإذاعي بشأن هذه القضايا.

قائمة مراجع الفصل الرابع

(١) علي سيد علي: **علاقة الانتماء الحزبي في مصر بالتعرض للمواد السياسية في الراديو والتليفزيون: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) سلوى محمد العوادلي: **دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية، دراسة ميدانية على قريتين**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

(٣) أمل جابر صالح: **دور الصحف والتليفزيون في إمداد الجمهور المصري بالمعلومات عن الأحداث الخارجية في إطار فجوة المعرفة**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

(٤) خالد صلاح الدين: **دور التليفزيون والصحافة في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة في مصر**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

(٥) شيماء ذو الفقار: **دور التليفزيون والصحف في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الآداء الحكومي**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٦) علي سيد علي: **مرجع سابق.**

(٧) نفس المرجع السابق.

(٨) حنان إسماعيل: **دور المادة الخبرية التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

(٩) نفس المرجع السابق.

(١٠) خيرت عياد: **دور الاتصال في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

(١١) ثروت زكي مكي: **وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة على التجربة المصرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.

(١٢) نعمات فرج: **التليفزيون والتنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

(١٣) فاتن الطنباوي: **موقف الصحافة تجاه قضايا المرأة: دراسة تحليلية لمضمون الصحف الثلاث الأهرام - الجمهورية من ١٩٧٥-١٩٧٩**م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

(١٤) جيهان إلهامي: **الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة (٧٥-١٩٨٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٨٩م .

(١٥) عواطف عبد الرحمن، ليلى عبد المجيد، نجوى كامل: **المرأة والإعلام في الريف والحضر**، بحث غير منشور، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

(١٦) عادل صادق: **دور الصحافة النسائية في وضع أولويات اهتمام المرأة المصرية نحو القضايا النسائية**، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

(١٧) نادية مصطفي عبده: **مرجع سابق.**

(١٨) أميمة محمد عمران: **دور وسائل الإعلام في مشاركة المرأة في العمل السياسي**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل/ يونيو ٢٠٠١م ، ص ص ٢٢١-٢٧٥.

(١٩) أميرة العباسي: **المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيلها**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، يناير/ مارس، ٢٠٠١م .

(٢٠) المجلس القومي للمرأة: **نتائج تقرير وحدة الرصد الإعلامي**، مرجع سابق.

(٢١) أميرة العباسي: **مرجع سابق.**

(٢٢) المجلس القومي للمرأة: **تقرير المعالجة الإعلامية لقضية المشاركة السياسية للمرأة**، ٢٠٠٧م.

(٢٣) نفس المرجع السابق.

* * *

الفصل الخامس

اســتراتيجية إعـلامية مستقبلية
للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة

مقـــدمة :

يعـرض الفصل الخامس تفاصيل الاستراتيجية المستقبلية المقترحـة لتفعيـل دور وسـائل الإعلام في تنمية المشاركة السياسية للمرأة، من خلال بنـاء ثقافـة مجتمعيـة مسـاندة للمشـاركة السياسية للمرأة المصرية، وذلك اعتمادا على مجموعة من الخطوات والمراحل العلمية في إعـداد هذه الاستراتيجية.

تشتمل الاستراتيجية التي يقـدمها هـذا الفصـل عـلى الأهـداف العامـة والتفصـيلية التـي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي على مستوى المجتمع والمرأة وصانعي القرار. كـما تحـدد الاسـتراتيجية المقترحـة الفئـات الجماهيريـة المسـتهدفة مـن توظيف الإعلام مستقبلا لخدمة هـذه القضـية، حيـث تهـدف الاسـتراتيجية الوصـول للمجتمـع والمرأة وصانعي القرار والمؤثرين في تشكيل الرأي العام المصري.

يحـدد هـذا الفصـل أيضـا وسـائل الإعـلام المسـتخدمة في الاسـتراتيجية المقترحـة وتشـمل التليفزيون والصحف والمجلات والإذاعة والإنترنت، وذلك وفقا للمزايـا والخصـائص الفنيـة التـي تميز كل وسيلة من وسائل الإعلام.

كما يتضـمن هـذا الفصـل مجموعـة الرسـائل الإعلاميـة المقترحـة لتفعيـل دور الإعـلام في المشاركة السياسـية للمـرأة، وتتضـمن رسـائل ذات طـابع قـانوني، ورسـائل ذات طـابع سـياسي، ورسائل ذات طابع اجتماعي، وأخرى ذات طابع اقتصادي أو ديني أو ثقافي.

ويقدم هذا الفصل أيضا تصورا لأساليب المعالجة الفنية للرسائل الإعلامية المقترحة على مستوى الأشكال الفنية المناسبة، الإعداد لرسائل المشاركة السياسية، التقديم الجيد لرسائل المشاركة السياسية، وكذلك الإخراج الفني المتميز لهذه الرسائل.

ويختتم هذا الفصل بتوضيح أساليب التقييم العلمي لدور وسائل الإعلام في تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

أولا- مضمون الاستراتيجية الإعلامية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

في ضوء مراجعة وتحليل أبعاد قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، واستعراض المعوقات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية ،يمكن بناء عناصر الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور وسائل الإعلام في هذا الشأن .

(أ) الأهداف العامة والتفصيلية للاستراتيجية الإعلامية :

تسعى الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وخلق منظومة ثقافية واجتماعية تساند وتشجع المشاركة السياسية للمرأة المصرية. ويمكن صياغة الهدف الرئيسي للاستراتيجية، وكذلك أهدافها الفرعية في السطور التالية:

الهدف الرئيسي للاستراتيجية :

توفير الدعم الاتصالي اللازم لبناء ثقافة مجتمعية عصرية، وتغيير الأنماط الثقافية التقليدية ، بهدف مساندة وتشجيع المرأة المصرية للمشاركة الفاعلة في كافة جوانب الحياة السياسية.

أهداف الاستراتيجية الإعلامية على مستوى المجتمع :

تسعى الاستراتيجية المقترحة لبناء ثقافة مجتمعية مستنيرة وعصرية تساعد على دمج المرأة المصرية في الحياة السياسية، وتساعدها على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية على اختلاف مستوياتها وأبعادها بما يتلاءم مع جهودها المتواصلة في عملية التنمية الشاملة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يحقق التوازن بين أفراد المجتمع في تنفيذ الحقوق والواجبات السياسية التي كفلها الدستور والقانون لكل من الرجل والمرأة، وبما يساعد على تضييق الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة في مجال المشاركة في الحياة السياسية. ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية الآتية :

- تغيير نظرة المجتمع التقليدية للمرأة في مجال المشاركة في الحياة السياسية.
- تنمية الفهم الاجتماعي المتوازن لأدوار المرأة المتعددة في المجتمع .
- تبصير المجتمع وكافة فئات الرأي العام بالحقوق السياسية للمرأة المصرية كما كفلها الدستور والقانون.
- تبصير المجتمع بمستوى ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية في كافة مواقع صنع القرار والمجالس المنتخبة ومجالس المجتمع المدني والحياة الحزبية.
- تبصير المجتمع بما وصلت إليه المرأة في بعض الدول الأفريقية والعربية والأسيوية وفي أمريكا الجنوبية على مستوى المشاركة السياسية في مواقع صنع القرار، ومقارنة ذلك بوضع المرأة المصرية التي تقود حركة نهضة المرأة الأفريقية والعربية.
- تبصير المجتمع بما أقرته المنظمات والتشريعات الدولية من حقوق سياسية للمرأة، وما اتخذته من إجراءات لسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال المشاركة السياسية للمرأة.

- تبصير المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية والسياسية للمرأة، وتضييق الفجوة النوعية في مجال المشاركة السياسية في الحياة العامة باعتباره أحد معايير قياس تقدم الأمم في القرن الحادي والعشرين.
- تبصير المجتمع وكافة أوساط الرأي العام بالمهلة الزمنية التي أقرتها المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) للدول المختلفة لسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في كافة المجالات ولاسيما في مجال المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار.
- إبراز الآثار السلبية المترتبة على ضعف المشاركة السياسية للمرأة المصرية وذلك مع كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- إبراز صعوبة تحقيق إصلاح سياسي شامل في المجتمع المصري مع استمرار ضعف المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع.
- إبراز الآثار الإيجابية المترتبة على المشاركة الفاعلة للمرأة المصرية في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار على مجمل أوضاعنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- إبراز نماذج ما حققته المرأة المصرية من نجاح في مجال المشاركة في مواقع صنع القرار، وقدرتها على التوازن بين أدوارها العامة والخاصة.
- إبراز تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من قدرات وطاقات المرأة في تطوير الحياة السياسية في هذه البلدان، وانعكاسات ذلك على مجمل الحياة بها.
- تنشئة الأجيال الصاعدة على احترام كافة حقوق الطرف الآخر، وتنمية التربية السياسية التي تقوم على المشاركة الإيجابية لكل من الذكور والإناث.
- التأثير على القيم العصرية المرتبطة بتفهم الرجل وضرورة مساندته لحق المرأة في ممارسة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور والقانون، وتغيير النظرة التقليدية القائمة على أساس التوزيع غير العادل للأدوار (الرجل للشأن العام والمرأة للشأن الخاص).

- تنمية الفهم العام لأسس الممارسة الديمقراطية المعاصرة والسليمة، والتي تبني على مفاهيم المساواة والعدالة والحرية، والتي يصعب تحقيقها في الواقع العملي دون مشاركة الرجل والمرأة معا، كما يصعب تحقيقها أيضا في ضوء استمرار الفجوة النوعية الحالية في مجال المشاركة السياسية.
- مواجهة الموروثات الاجتماعية والثقافية التقليدية والتي تعوق المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.
- تنمية وعي المجتمع بالفهم الصحيح للدين فيما يتصل بمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.

أهداف الاستراتيجية الإعلامية على مستوى المرأة :

تسعى الاستراتيجية الإعلامية المقترحة على مستوى المرأة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعرفية والوجدانية والسلوكية التي من شأنها أن تدعم المشاركة السياسية للمرأة المصرية، يتطلب الأمر عرض هذه الأهداف بنوع من التفصيل.

الأهداف المعرفية المقترحة للاستراتيجية على مستوى المرأة :

يمكن تلخيص الأهداف المعرفية المرتبطة بتنمية الوعي السياسي التي تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيقها في مجموعة النقاط الآتية :

- تبصير المرأة المصرية بحقوقها السياسية كما كفلها الدستور والقانون.
- تعريف المرأة بنظام الانتخاب المعمول به قانونا لاختيار ممثلي الشعب على مستوى المجالس النيابية المنتخبة.
- تعريف المرأة بنظام الانتخاب المعمول به على مستوى منظمات المجتمع المدني. (النقابات المهنية – العمالية – المنظمات غير الحكومية).
- تعريف المرأة بالمؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع، ودورها في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- تنمية معارف المرأة بشأن مجالات التصويت الانتخابي المختلفة (الاستفتاءات على تعديل الدستور، انتخابات الرئاسة – انتخابات مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، انتخابات النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية للمعنيين بها).
- تنمية معارف المرأة بمجالات الترشيح المختلفة لتمثيل المجتمع (مجلس الشعب، الشورى، المجالس الشعبية المحلية، انتخابات الأحزاب، النقابات المهنية، النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية).
- تعريف المرأة المصرية بما أقرته المنظمات والتشريعات الدولية من حقوق سياسية للمرأة.
- تعريف المرأة بالسبل والوسائل التي اقترحتها المنظمات والتشريعات الدولية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار.
- تعريف المرأة المصرية بواقع المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول العربية التي حققت نجاحا ملموسا في هذا المجال.
- تعريف المرأة المصرية بواقع المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول الأفريقية والأسيوية وأمريكا الجنوبية وبعض الدول المتقدمة، كي تكون نموذجا يحتذى في تفعيل دورها في عملية صنع القرار.
- تعريف المرأة المصرية بدور الدولة الرسمي في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وكذلك تعريفها بدور المجلس القومي للمرأة وما يتخذه من إجراءات، ويقوم به من أنشطة في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني.
- تعريف المرأة المصرية بالفجوات النوعية في مختلف قطاعات الدولة.

- تنمية معارف المرأة المصرية بالآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على ضعف مشاركتها في الحياة السياسية، فعدم وجود التوازن النوعي في مجال الحياة السياسية سوف يترتب عليه آثار سلبية تجني ثمارها المرأة المصرية.
- تنمية معارف المرأة المصرية بالآثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية، فالمشاركة في صنع القرار، وإصدار التشريعات التي تنظم حركة المجتمع، ومراقبة الأداء الحكومي، وتنفيذ سياسات الدولة، والمساهمة في تنشيط حركة المجتمع المدني تصب جميعها في صالح المرأة المصرية، حيث تضمن توازنا في كافة التشريعات والقوانين والسياسات بما يضمن تنفيذ الحقوق المتساوية لكل من الرجل والمرأة.
- تعريف المرأة المصرية بالنماذج النسائية الناجحة في مجال العمل السياسي، وقدرتهن على إحداث وتحقيق التوازن بين مسئولياتهن الاجتماعية ومسئولية العمل العام، وتقديم هذه التجارب من شأنه أن يحفز الغير على سلوك نفس المنهج، ومن شأنه أيضا أن يصحح الأنماط السلبية التي يسهل الترويج لها حول تأثير النجاح العام للمرأة على نجاحها الخاص.
- تنمية معارف المرأة المصرية وتنمية وعيها بفهم صحيح الدين على مستوى موقف الدين من المشاركة المجتمعية والسياسية للمرأة، والدور المنوط بها في الحياة العامة كما أقره الإسلام على مستوى القرآن والسنة، وفي ضوء معطيات التجربة الثرية للمرأة المسلمة في أوقات الحرب والسلام كما يقرها التاريخ الإسلامي، وكذلك الحال بالنسبة للدين المسيحي.
- التنشئة السياسية المبكرة للمرأة المصرية من خلال توظيف المناهج الدراسية النظامية والتي تتلقاها الفتاة المصرية في وقت مبكر في إطار نظام التعليم المعمول به، بحيث تنشأ مبكرا على المزج بين أدوارها العامة والخاصة في المجتمع، وتنمية بناء صورة إيجابية حول الذات في سن مبكرة.

- تعريف المرأة المصرية بملامح الواقع السلبي لمشاركتها في الحياة السياسية، وذلك على مستوى نسبة مشاركتها في التصويت بالانتخابات المختلفة، ونسبة المقيدات بجداول الانتخابات، والترشيح للمجالس المنتخبة في مجالس الشعب والشورى والشعبية المحلية، وكذلك ضعف مساهمتها في عضوية الأحزاب السياسية، ومجالس النقابات المهنية والعمالية، وضعف تمثيلها في مواقع الإدارة العليا.
- تعريف المرأة المصرية وتنمية وعيها بالتحديات والمعوقات التي تواجه تفعيل مشاركتها السياسية، وتشمل التحديات السياسية، والتحديات الثقافية والاجتماعية، والتحديات الاقتصادية، وطرق التعامل مع هذه التحديات.
- تنمية وعي المرأة المصرية بما يطرح في المجتمع فكريا وسياسيا حول سبل ورؤى النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال توضيح المقترحات ذات الطبيعة التشريعية والقانونية، وتلك المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية، وتيسير إجراءات المشاركة في الانتخابات، والإعداد السياسي الأمثل للكوادر النسائية، وتنمية وعي المرأة سياسيا، وبناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة سياسيا، وتنشيط المرأة في مجال التسجيل لساقطات القيد، واستخراج بطاقة الرقم القومي، والبطاقة الانتخابية، والقيد بجداول الانتخابات، وتحسين صورة البيئة السياسية لدى المرأة المصرية.
- تعريف المرأة بالاتجاهات العالمية الحديثة التي تسود عالمنا المعاصر في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، سواء اعتمد ذلك على إصدار تشريعات تمكن المرأة من المشاركة الإيجابية، أو تحديد حصة لها في المجالس المنتخبة، أو تيسير مشاركتها في العملية الانتخابية، أو الأخذ بنظم انتخابية تضمن تمثيلا عادلا لها في المجالس المنتخبة.

الأهداف الوجدانية المقترحة للاستراتيجية الإعلامية على مستوى المرأة :

يمكن تلخيص أهم الأهداف الوجدانية التي تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيقها في النقاط الآتية:

- تغيير اتجاهات ونظرة المرأة نحو ذاتها.
- تغيير نظرة المرأة إلى طبيعة أدوارها العامة والخاصة.
- تغيير نظرة المرأة إلى مفردات البيئة السياسية المحيطة.
- بناء اتجاهات إيجابية لدى المرأة نحو المشاركة الفاعلة في أنشطة المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع.
- خلق الاهتمام لدى المرأة بمتابعة الشئون العامة والسياسية.
- خلق الاهتمام لدى المرأة بالاشتراك في الندوات والمؤتمرات والفعاليات التي تناقش الشأن العام والقضايا العامة في المجتمع.
- خلق الاهتمام لدى المرأة بالظهور في وسائل الإعلام والتعبير عن آرائها في وسائل الإعلام المختلفة (المسموعة، المقروءة، المرئية) ولاسيما بشأن القضايا السياسية في المجتمع.
- خلق الإحساس بالفاعلية السياسية لدى المرأة المصرية، من خلال تنمية الإحساس بالقدرة على إحداث تغييرات سياسية في المجتمع من خلال مشاركتها الإيجابية والفاعلة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية حول جدوى المشاركة السياسية لدى المرأة في جوانب الحياة السياسية المختلفة من خلال قدرتها على إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، ولاالحياة السياسية.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو تقليد النماذج النسائية السياسية الناجحة في المجتمع، وقدرتهن على إحداث التوازن بين الأدوار العامة والخاصة في الحياة المجتمعية.

- خلق اتجاهات إيجابية لدى المرأة المصرية نحو النماذج النسائية السياسية الناجحة في بعض نماذج الدول المشابهة لظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول الأفريقية والأسيوية والدول المتقدمة.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو ما أقرته المنظمات والتشريعات الدولية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، وحق مساواتها بالرجل في صنع السياسة العامة وصنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- خلق الاتجاهات الإيجابية لدى المرأة المصرية على مستوى العضوية النشطة في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية.
- خلق اتجاهات إيجابية نحو مستقبل أفضل للمرأة والمجتمع في ظل مشاركة سياسية فاعلة للمرأة المصرية تضمن مراعاة توازن النوع الاجتماعي في السياسات والقرارات التنفيذية والتشريعات والقوانين المنظمة لحركة المجتمع، وانعكاس ذلك بالإيجاب على واقع المرأة المصرية في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف السلوكية المقترحة للاستراتيجية الإعلامية على مستوى المرأة :

تستهدف الاستراتيجية الإعلامية المقترحة تفعيل السلوكيات الإيجابية للمرأة في مجال المشاركة في الحياة السياسية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الاستراتيجية في هذا المحور على النحو التالي :

- تحفيز المرأة لاستخراج الأوراق الرسمية لإثبات القيد (لساقطات القيد)، وكذلك استخراج بطاقة الرقم القومي.
- تحفيز المرأة للقيد بالجداول الانتخابية، وكذلك استخراج البطاقة الانتخابية التي تمكنها من ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية في التصويت للانتخابات المختلفة .

- تحفيز المرأة لممارسة حق التصويت لاختيار ممثلين لها في المجالس المنتخبة (الشعب، الشورى، المجالس الشعبية المحلية).
- تحفيز المرأة لممارسة حق التصويت في اختيار ممثلين لها في مؤسسات المجتمع المدني على مستوى الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية.
- تحفيز المرأة على التصويت لصالح المرشحات من النساء اللائي أثبتن جدارة في ممارسة العمل السياسي، لتحفيزهن لتحقيق المزيد من النجاح السياسي، وتحسين صورة المرأة في مجال المشاركة العامة والمجتمعية.
- تحفيز المرأة المصرية لممارسة حق الترشيح في المجالس المنتخبة (مجلس الشعب - الشورى - المجالس الشعبية المحلية) طالما رأت في نفسها الكفاءة التي تمكنها من تمثيل الغير.
- تحفيز المرأة المصرية لممارسة حق الترشيح في مجالس مؤسسات المجتمع المدني (مجالس النقابات المهنية - النقابات العمالية - المنظمات غير الحكومية).
- تحفيز المرأة للمشاركة الفاعلة في عضوية الأحزاب السياسية، والترشيح لاختيار أعضاء الهيئات القيادية للأحزاب السياسية.
- تحفيز المرأة للمشاركة الفاعلة في النقاش العام حول القضايا والموضوعات السياسية على مستوى الندوات والمؤتمرات والفاعليات السياسية المختلفة والتي تنظمها المؤسسات والمراكز البحثية والأحزاب.
- المشاركة في التعبير عن الرأي العام حول الموضوعات والقضايا السياسية المختلفة من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية.
- تحفيز المرأة للمشاركة في التعبير السلمي عن الرأي في إطار ما يسمح به القانون ويحفظ للمجتمع استقراره وممتلكاته، وبما يقدم صورة متحضرة للمرأة والمجتمع حول سبل التعبير المستنير عن الرأي.

- تشجيع المرأة على المشاركة النشطة في أداء السلطة التنفيذية من خلال عضوية العمل بالأجهزة الحكومية والمناصب الإدارية العليا، لضمان مراعاة التوازن النوعي في تنفيذ السياسات والقرارات الحكومية المختلفة.
- تشجيع المرأة المصرية في المجالس المنتخبة (الشعب والشوري) على المشاركة الفاعلة في مجال إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لحركة المجتمع بصفة عامة، والتي تضمن في ذات الوقت مراعاة التوازن في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل على حد سواء.
- تشجيع المرأة المصرية في مواقع صنع القرار على مراقبة الأداء الحكومي فيما يتصل بسياسات مراعاة التوازن وفقا للنوع الاجتماعي، وسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال السياسات الحكومية المختلفة، باعتباره أحد الاختصاصات الأصيلة التي أقرها القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المجلس القومي للمرأة.
- تشجيع المرأة المصرية في مواقع صنع القرار على مساندة قضايا المرأة، والتمثيل المشرف لها في المحافل والمنظمات الدولية، ولاسيما ما يتعلق منها بالجانب السياسي، ومساندة كافة السياسات الدولية الرامية لتفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

أهداف الاستراتيجية الإعلامية على مستوى صانعي القرار :

تسعى الاستراتيجية الإعلامية في أهدافها على مستوى صانعي القرار في المؤسسات الرسمية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية:

- تبصير صانعي القرار بواقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وملامح الضعف المختلفة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتوضيح طبيعة المخاطر والآثار السلبية المترتبة على ضعف مشاركة نصف المجتمع في الحياة السياسية عموما.

- تبصير صانعي القرار بما وصل إليه الحال في بعض الدول العربية والأفريقية والأسيوية التي تشابهنا في ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وكيفية الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية.

- إبراز الآثار الإيجابية المترتبة على مشاركة المرأة المصرية بفعالية في الحياة السياسية، وانعكاسات ذلك على الإصلاح السياسي الشامل بالبلاد، وأهمية ذلك في تضييق الفجوة النوعية في مجال المشاركة السياسية وصنع القرارات.

- ضرورة الالتزام بما صدقت عليه مصر في مجال الاتفاقيات والتشريعات الدولية الملزمة للدول باتخاذ خطوات وتدابير تمكن من تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار، وتقضي بسد الفجوة النوعية في مجال المشاركة السياسية.

- مطالبة صانعي القرار بضرورة تطبيق حقوق المساواة التي نص عليها الدستور والقانون في مجال مباشرة الحقوق والواجبات السياسية على أرض الواقع، حيث أدت الظروف المعقدة في البيئة السياسية إلى صعوبة تحقيق مبادئ المساواة على أرض الواقع.

- مطالبة صانعي القرار بضرورة الاستمرار في اتخاذ التدابير التشريعية والقانونية التي تضمن تمثيلا عادلا للمرأة في مواقع صنع القرار والمجالس المنتخبة وآليات الرقابة على الأداء الحكومي.

- مطالبة القيادات الحزبية وقيادات المجتمع المدني بضرورة دعم الجهود الرامية إلى التمثيل العادل للمرأة في الهيئات القيادية ومواقع صنع القرار بالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

- إقناع صانعي القرار بضرورة الاستمرار في بذل الجهود المطلوبة لتحسين ظروف البيئة السياسية ولاسيما على مستوى إدارة العملية الانتخابية بما يساعد المرأة المصرية على طرق مجالات المشاركة في الحياة السياسية.

- إقناع صانعي القرار بضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير التنفيذية التي تيسر على المرأة المشاركة في الحياة السياسية مثل تسهيل إجراءات الإثبات لساقطي القيد، وتيسير إجراءات استخراج البطاقة الانتخابية، وإجراءات نقل القيد، وغير ذلك من الإجراءات اللازمة لتفعيل مشاركة المرأة في التصويت الانتخابي.

- مطالبة صانعي القرار على مستوى المؤسسات الرسمية والحزبية والمدنية بضرورة الاستمرار في دعم الاستراتيجيات الرامية إلى تأهيل الكوادر النسائية في مجال العمل السياسي، من خلال البرامج المتخصصة في بناء وتأهيل المرأة للمشاركة في العمل السياسي.

- مطالبة صانعي القرار على المستوى الرسمي والحزبي والمدني بضرورة دعم الجهود المبذولة في مجال التنشئة السياسية المبكرة للأجيال الصاعدة بأساليب الممارسة الديمقراطية وقيم المواطنة والعدل والمساواة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة والسياسية.

- قيام الإعلام بطرح أجندة بالشخصيات النسائية التي تحقق نجاحا ملموسا في مجال العمل الأهلي والعام أمام صانعي القرار للاستفادة بخبراتهن عند الاختيار للمناصب العامة والقيادية.

- مطالبة صانعي القرار في المؤسسات الرسمية والحزبية والمدنية باستمرار الدعم في مجال مراعاة السياسات المتبعة لأبعاد التوازن وفقا للنوع الاجتماعي.

- إحاطة صانعي القرار علما بأهم المقترحات التي تفعل المشاركة السياسية للمرأة كما تطرحها المنتديات والندوات والمؤتمرات العامة والمتخصصة، وكذلك الرؤى التي يطرحها الكتاب والمتخصصون في هذا الشأن.

ب: الفئات الجماهيرية المستهدفة من الاستراتيجية الإعلامية :

تتعدد الفئـات الجماهيريـة المسـتهدفة مـن الاسـتراتيجية الإعلاميـة، أو بمعنـى آخـر فـإن الاستراتيجية الاتصالية المقترحة تخاطـب عـددا مـن الفئـات الجماهيريـة في ذات الوقـت، نظـرا لتأثيرها جميعا في قضية المشاركة السياسية للمرأة، ويمكن عـرض الفئـات الجماهيريـة الرئيسـية التي تستهدفها هذه الاستراتيجية في النقاط الآتية :

المــرأة المصــرية :

تستهدف هذه الاستراتيجية المرأة المصرية عـلى اخـتلاف خصائصـها الديموجرافيـة، حيـث تسعى إلى الوصول للمرأة على اختلاف :

الفـئة العـمرية :

الفـتاة ، الشـابة ، الناضجة ، المسنة .

التعــليم :

الأمية، من تقرأ أو تكتب، مؤهل أساسي، مؤهل متوسـط، مؤهـل فـوق المتوسـط، مؤهـل عال ، دراسات عليا.

المستوى الاقتصادي الاجتماعي :

- المرتفع، المتوسط، المنخفض.

المناطق الجغرافية :

الحضرية، الريفية، البدوية.

العمـــــل :

المرأة العاملة، المرأة غير العاملة.

المهنـــة :

- وظيفة حكومية / قطاع عام، وظيفة بالقطاع الخاص.

الموقــع الوظيفي :

- وظائف الإدارة العادية، وظائف الإدارة المتوسطة، وظائف الإدارة العليا، مواقع صـنع القرار.

الجمهور العـــام :

تستهدف هذه الاستراتيجية الوصول للمجتمع المصري على اختلاف خصائصه الديموجرافية من حيث :

العمــــر :

- الصبية، الشباب، الناضجون، كبار السن، المسنون.

العـــمل :

- عمل حـر، وظيفـة حكوميـة بالقطـاع الحكـومي / العـام، إدارة وسـطى، إدارة عليـا، المهنيون، أخرى .

المستوى الاقتصادي الاجتماعي :

- مستوى مرتفع، مستوى متوسط، مستوى منخفض.

الجمهور النوعي :

- المهنيون، أصحاب الأعمال الحرة، العمال، الفلاحون، الموظفون.

المناطق الجغرافية :

- الحضر، الريف، البدو.

التعليـــم :

أمـي، من يقرأ ويكتب / مؤهـل أسـاسي، مؤهـل متوسـط / فـوق متوسـط، مؤهـل عـال، دراسات عليا.

صانعو القرار في مختلف المواقع :

تستهدف الاستراتيجية الاتصالية الوصول إلى صانعي القرار في مختلف المواقع لضمان مساندتهم ودعمهم للمشاركة السياسية للمرأة، ومن الفئات الأساسية التي تستهدفها:

- أعضاء مجلس الشعب.
- أعضاء مجلس الشورى.
- أعضاء المجالس الشعبية المحلية.
- قادة الأحزاب السياسية.
- قيادات المنظمات غير الحكومية.
- قادة النقابات المهنية.

الأعضاء في الأجهزة التنفيذية .

- قادة الرأي في المجتمع المحلي.
- القيادات الإعلامية.
- كبار رجال الدين.
- أساتذة الجامعات في المواقع القيادية.

المؤثرون في تشكيل الرأي العام والنوعي :

وتشمل هذه الفئة كافة الفئات المهنية ذات التأثير البارز في تشكيل الرأي العام في إطاره القومي، أو تشكيل الرأي العام النوعي الذي يرتبط بقطاع جماهيري معين، وتتعدد الفئات المؤثرة في تشكيل الرأي العام والنوعي وتشمل:

الإعلاميون، الكتاب الصحفيون، المفكرون، رجال الدين الإسلامي والمسيحي، كتاب الأعمال الدرامية، أساتذة الجامعات، مصممو المناهج الدراسية، المحللون السياسيون، قادة الرأي الطبيعيون، الناشطون السياسيون، فئات أخرى.

جـ - وسائل الإعلام المستخدمة في الاستراتيجية المقترحة :

تتعدد وسائل الإعلام المقترح استخدامها في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتشمل حسب الأهمية:

التليفزيون المصري :

القنوات التليفزيونية الرئيسية، القنوات التليفزيونية الإقليمية، القنوات التليفزيونية المتخصصة، القنوات التليفزيونية الخاصة.

الصحف المصرية :

- الصحف القومية، الصحف الحزبية، الصحف الخاصة.

المجلات المصرية :

- المجلات القومية العامة، المجلات الصحفية المتخصصة، المجلات النسائية.

الإذاعة المصرية :

- محطات الإذاعة العامة، المحطات الإذاعية المتخصصة، المحطات الإذاعية الإقليمية.

الإنتـــرنت :

توظيف المواقع المتخصصة، تخصيص صفحات في بعض المواقع العامة.

د - الرسائل الإعلامية المقترحة للاستراتيجية :

تتضمن الاستراتيجية الإعلامية عددا من الرسائل الاتصالية التي تستهدف كافة فئات الجمهور المستهدف السابق الإشارة إليه، ويمكن تقسيم الرسائل الاتصالية المقترحة إلى الفئات الآتية:

رسائل ذات طابع قانوني :

- إبراز الحقوق السياسية كما كفلها الدستور والقانون.
- مدى ملائمة التشريعات والنظم الانتخابية الحالية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

- درجة الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى اتخاذ التدابير التي تكفل التمثيل العادل للمرأة في الحياة السياسية.
- مدى ملاءمة الإجراءات القانونية الخاصة بإثبات القيد واستخراج البطاقة الانتخابية لتيسير مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- المشاركة السياسية للمرأة وانعكاساتها على التوازن التشريعي الذي يحقق الفائدة المشتركة والمساواة بين الذكور والإناث.

رسائل ذات طابع سياسي :

- واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية في المجالات السياسية المختلفة.

فعالية دور المرأة في حسم نتائج الانتخابات.

- تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار.
- التحديات السياسية التي تواجه المشاركة الفاعلة من جانب المرأة في الحياة السياسية.
- المشاركة السياسية للمرأة كشرط للمواطنة.
- المشاركة السياسية للمرأة كسبيل للإصلاح السياسي الشامل.
- المشاركة السياسية للمرأة كسبيل لسياسات تنفيذية توازن بين الرجل والمرأة.
- دور المرأة السياسي في إحداث التغييرات المتلاحقة في المنظومة السياسية.
- المشاركة السياسية للمرأة كأساس لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات على أرض الواقع.
- المشاركة السياسية ضرورة لملاحقة الدول التي سبقتنا في هذا المجال رغم تشابهها معنا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- إبراز نماذج المشاركة الفاعلة من جانب المرأة في الحياة السياسية، وقدرتها على تحقيق النجاح في الحياة العامة بجانب الرجل.

رسائل ذات طابع اجتماعي :

- المشاركة السياسية للمرأة كأساس لتغيير صورتها التقليدية في المجتمع.
- المشاركة السياسية للمرأة كأساس لتغيير صورتها أمام ذاتها.
- المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها نصف المجتمع.
- المشاركة السياسية للمرأة تتويج لمشاركتها في التنمية الشاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المشاركة السياسية للمرأة كضمان لحصولها على كافة حقوقها دون تمييز.
- المشاركة السياسية للمرأة كأحد ملامح التحضر في عالمنا المعاصر.
- المشاركة السياسية للمرأة كتبرير لقدرتها على النجاح في التوازن بين اهتماماتها بالشأن العام والشأن الخاص.
- المشاركة السياسية للمرأة كأساس لتطوير مهاراتها وقدراتها الذاتية.
- المشاركة السياسية للمرأة كأساس لتحديث المنظومة القيمية المعاصرة التي يتحرك في إطارها المجتمع.
- المشاركة السياسية للمرأة كضمان لمستقبل عادل في الحقوق والواجبات، وترسيخ لمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة.
- المشاركة السياسية النشطة لبعض النماذج النسائية كتحفيز وقدوة للغير.

رسائل ذات طابع ديني :

- إبراز موقف الدين والشرائع السماوية من مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.
- تصحيح الفهم الخاطئ للدين وموقفه بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.

- تنقية المفاهيم الدينية المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية مما شابها من بعض التفسيرات الخاطئة.
- تقديم النماذج النسائية الفاعلة في التاريخ الإسلامي على المستوى السياسي والعسكري.
- تحفيز المرأة للمشاركة في الحياة العامة والسياسية اعتمادا على مداخل دينية.

رسائل ذات طابع اقتصادي :

- إبراز التحديات الاقتصادية التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة.
- إبراز آثار ضعف المشاركة السياسية للمرأة على ظاهرة تأنيث الفقر.
- إبراز أثر المشاركة السياسية للمرأة على النمو الاقتصادي.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على تحسين ظروف العمل.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على تقليل نسب البطالة لدى المرأة.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على تحسين ظروف المرأة المعيلة.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستوى الاقتصادي للأسرة.
- إبراز الآثار الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على التأهيل المهني الجيد للمرأة.

رسائل ذات طابع ثقافي :

- المشاركة السياسية للمرأة تفعيل لنصف طاقة المجتمع.
- المشاركة السياسية للمرأة المصرية المعاصرة تتويج للحركة النسائية المصرية تاريخيا.

- المشاركة السياسية للمرأة المصرية كأحد مظاهر التحضر والتقدم.
- المشاركة السياسية للمرأة المصرية أحد ملامح تكيفها مع عصر العولمة.
- المشاركة السياسية للمرأة المصرية تمكنها من مجاراة نظيراتها على المستوى الدولي.
- المشاركة السياسية للمرأة انعكاس لاحترام مصر للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- المشاركة السياسية للمرأة المصرية ضمانة لاستمرار قيادتها لحركة التطور والنهضة في المنطقة.

هـ - المعالجة الفنية للمضامين الإعلامية بالاستراتيجية المقترحة :

يستهدف هذا العنصر المساعدة في التصميم الفني للرسائل الإعلامية التي تسعى إلى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ويتضمن هذا العنصر الأشكال الفنية المناسبة، والإخراج الفني إضافة إلى عناصر الإعداد والتقديم.

الأشكال والقوالب الفنية :

التليفــزيون :

- التنويهات، البرامج الحوارية، برامج المناقشات، المسابقات، التحقيقات، برامج المرأة، المجلات التليفزيونية، برامج **Talk Show**، الدراما التليفزيونية.
- التغطية الإعلامية لأنشطة وندوات التوعية السياسية (الأخبار والبرامج الإخبارية).

الإذاعـــة :

- التنويهات، البرامج الحوارية، برامج المناقشات، المسابقات، التحقيقات، برامج المرأة، المجلات الإذاعية، برامج **Talk Show**، الدراما الإذاعية.
- التغطية الإعلامية (الأخبار والبرامج الإخبارية).

الصحف والمجلات :

- الأحاديث، التقارير، التحقيقات، المسابقات، المقالات، الأعمدة، صفحات المرأة، الأخبار.

الإنترنـــت :

- المواقع المتخصصة، صفحات على المواقع العامة، أخبار.

الإعداد الجيد للمضامين الإعلامية المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة :

يعتمـد الإعـداد الجيـد والمتعمـق للرسـائل الإعلاميـة (اتصـال جماهـيري / مبـاشر) حـول المشاركة السياسية للمرأة المصرية على الإلمام الجيد بالعناصر الآتية:

- واقع مشاركة المرأة المصرية في مواقع صنع القرار.
- واقع مشاركة المرأة المصرية في الانتخابات والاستفتاءات المختلفة.
- موقف الدستور والقانون من المشاركة السياسية للمرأة.
- الخطاب السياسي المصري حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- جهود وأنشطة المجلس القومي للمرأة في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة.
- مقارنة وضع المرأة المصرية بأوضاع المرأة السياسية عـلى مسـتوى المنطقـة العربيـة وأفريقيـا وآسيا وأمريكا الجنوبية والعالم المتقدم.
- مدلول الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- ملامح البيئة الثقافية المصرية من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- موقف الدين من المشاركة السياسية للمرأة.
- تحديات ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة.
- الرؤى والمقترحات المطروحة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.
- النتائج الإيجابية المترتبة على تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.
- الآثار السلبية المستقبلية في حالة استمرار ضعف المشاركة السياسية للمرأة.

آليات التقديم الجيد للمضامين السياسية الخاصة بالمرأة :

يعتمد جذب الاهتمام للمضامين الإعلامية عموما والسياسية خصوصا على استخدام آليات التقديم المتميز للبرامج ولاسيما السياسي منها، ومن الآليات المعاصرة :

- توظيف مهارات الاتصال.

الحديث الجيد - الإنصات الفعال - اليقظة والحضور - تحليل السلوك غير اللفظي الإقناع والتأثير.

- الإدارة الجيدة للحوار / النقاش.

التوازن بين الضيوف - التفاعل مع الضيوف - الخلفية الثقافية الجيدة.

- التفاعل الجيد مع الجمهور.

اتصالات تليفونية - بريد إلكتروني - التسجيل / التصوير الميداني - بريد عادي / فاكس.

الإخراج الفني الجيد للمضامين السياسية الخاصة بمشاركة المرأة :

يعد الإخراج الفني أحد العوامل الأساسية التي تحقق جذب الاهتمام للمضمون الإعلامي المقدم والاستمرار في متابعته، ويمكن رصد أهم عناصر تحقيق جذب الاهتمام للمضامين المقدمة من خلال الآتي :

الإذاعة :

توظيف المؤثرات الصوتية.

توظيف الأغاني والموسيقى.

توظيف المواد المسجلة.

توظيف المادة الدرامية.

توظيف استطلاعات الرأي العام.
توظيف الأرشيف.

التليفـزيــون :

توظيف الصورة التليفزيونية.
توظيف الرسوم البيانية.
توظيف استطلاعات الرأي العام.
توظيف المواد الدرامية.
توظيف الأرشيف التليفزيوني.
توظيف الأفلام التسجيلية.

الصحف والمجــلات :

توظيف الألوان.
توظيف العناوين والمانشتات.
توظيف الصور الشخصية.
توظيف الصورة الموضوعية.
اختيار مساحات ومواقع متميزة للنشر.

الإنترنـــت :

يعتمد الإخراج الفني المتميز **Layout** لصـفحات ومواقـع الإنترنـت عـلى توظيـف العنـاصر الآتية:

توظيف عنصر الصورة.
توظيف عنصر الألوان.
توظيف عنصر التحرير.

توظيف نوعية الخطوط.
توظيف عنصر التجديد الدائم.

ثانيا: تقييم دور وسائل الإعلام في تنفيذ الاستراتيجية :

يقترح تقييم دور وسائل الإعلام في تنفيذ الاستراتيجية المقترحة ، باعتبارها صاحبة الدور الرئيسي في تنفيذ أهداف التوعية على مستوى الجمهور العام والجمهور النسائي في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال توظيف آليات تحليل المضمون الكمي والكيفي للمضامين الإعلامية المنشورة بوسائل الإعلام على اختلاف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الحزبية حول المشاركة السياسية للمرأة.

ويتطلب الاحتكام لتحليل المضمون الكمي والكيفي كأداة لتقييم دور الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة أن يتضمن تحليل المضمون مجموعة العناصر الآتية :

- حجم الاهتمام بقضية المشاركة السياسية للمرأة.
- تحديد الموضوعات والقضايا الفرعية التي يركز عليها الخطاب الإعلامي حول المشاركة السياسية للمرأة.
- تحديد اتجاه المعالجة الإعلامية الذي يحكم معالجة الإعلام للمشاركة السياسية للمرأة.
- تحليل مداخل الإقناع المختلفة التي استخدمها الإعلام في التفاعل مع الجمهور بشأن هذه القضية.
- درجة التميز في الأوقات المختارة لعرض قضية المشاركة السياسية للمرأة.
- نوعية الخبراء الذين يتم الاستعانة بهم في المضامين الإعلامية ذات الصلة.
- درجة العمق في الإعداد للمضامين الإعلامية ذات الصلة.

- درجة الاستعانة بالمرأة كخبيرة وضيفة في المضامين ذات الصلة.
- درجة التوازن النوعي في القائمين بالاتصال في المضامين ذات الصلة.
- درجة التميز في التقديم والتفاعل مع الجمهور.

ويفضل استخدام البحوث الميدانية أيضا لاستطلاع آراء الجمهور نحو المضامين ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام، وذلك من خلال اختيار عينات ممثلة للجمهور على اختلاف خصائصه الديموجرافية (النوع - العمر - المستوى الاقتصادي الاجتماعي - المنطقة الجغرافية للسكن)، وتفيد هذه البحوث في توفير رد فعل الجمهور نحو هذه البرامج والمضامين، وينبغي التعديل في البرامج والمضامين السياسية بما يتوافق مع احتياجات ورغبات الجمهور كما ترصدها بحوث الرأي العام ذات الصلة.

وينبغي أن تركز بحوث الجمهور على استطلاع الرأي بشأن
المحاور الآتية:

- تقييم الجمهور للمساحات الإعلامية المخصصة لمعالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة.
- تقييم الجمهور لأساليب المعالجة الفنية لهذه القضية في وسائل الإعلام على مستوى الأشكال الفنية، مستوى الإعداد، مستوى التقديم، مستوى الإخراج الفني.
- حدود تأثر الجمهور بالمضمون الإعلامي المقدم وفقا لمداخل الإقناع المستخدمة.
- رصد مقترحات الجمهور لتفعيل دور المضامين والبرامج السياسية في التوعية السياسية وخلق ثقافة مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

قائمة مراجع الفصل الخامس

(١) عادل عبد الغفار، استراتيجية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة، **تقرير غير منشور**، المجلس القومي للمرأة، مشروع التأهيل السياسي، ٢٠٠٧م .

(٢) عادل عبد الغفار، استراتيجية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الاتصال في بناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٧م.

(٣) عادل عبد الغفار، المعالجة الإعلامية لقضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية في وسائل الإعلام، **تقرير غير منشور**، المجلس القومي للمرأة، مشروع التأهيل السياسي للمرأة، ٢٠٠٧م .

(٤) عادل عبد الغفار، التسويق الاجتماعي وتخطيط الحملات الإعلامية، **مذكرات غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٥) عادل عبد الغفار، **الإعلام وقضايا المجتمع المعاصر**، المدينة برس للنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠٠٧م .

* * *

رؤية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الاتصال المباشر في النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة

مقـــدمة :

يقــدم الفصل السادس رؤية مستقبلية لتفعيـل دور وسـائل الاتصـال المبـاشر في بنـاء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، باعتبار أن الاتصـال المبـاشر مكمل لدور الاتصال الجماهيري لما يتمتع به من مزايا عديـدة تميـزه عـن الاتصـال الجماهـيري، حيث يتسم بالقدرة العالية على الإقناع والتأثير في الرأي العام.

ويحدد هذا الفصل مؤسسات الاتصال المباشر الرسمية التي يمكن تفعيل دورها في مجـال المشاركة السياسـية للمـرأة المصـرية، وتشـمل المجلـس القـومي للمـرأة بفروعـه عـلى مسـتوى المحافظات، ووزارة الثقافة والإعلام (هيئة الاسـتعلامات) والأوقـاف والتربيـة والتعلـيم والتعلـيم العالي والمجلس القومي للشباب، إضافة إلى مؤسسات الاتصال المباشر غير الرسمية مثل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية.

ويلقي هذا الفصل الضـوء عـلى الاعتبـارات المختلفـة التـي تضـمن الـدور النـاجح لكافـة المؤسسات السابقة في دعم المشاركة السياسية للمرأة المصـرية، وكـذلك تحديـد المهـام المنوطـة بكل مؤسسة من مؤسسات الاتصال المباشر سالفة الذكر.

ويختتم هذا الفصل بتقديم رؤية مستقبلية ذات طابع تطبيقي تركز على تقديم دليل لمؤسسات الاتصال المباشر غير الرسمية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتقديم دليل لتطوير المناهج الدراسية فيما يتصل بقضية المشاركة السياسية للمرأة، إضافة إلى المدخل الديني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال توضيح موقف القرآن الكريم والسنة النبوية وقصص التاريخ الإسلامي، والتي توضح موقف الدين من مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية.

أولا : مؤسسات الاتصال المباشر الفاعلة في مجال المشاركة السياسية للمرأة :

يمكن توظيف مؤسسات الاتصال المباشر في الدولة جنبا إلى جنب مع وسائل الاتصال الجماهيري (وسائل الإعلام) لبناء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية ، حيث يتمتع الاتصال المباشر بالعديد من المزايا والسمات التي تفتقدها وسائل الإعلام، فإذا كانت وسائل الإعلام تتمتع بقدرة فائقة على الوصول إلى جمهور غفير في نفس الوقت بحكم السرعة التي تتمتع بها، وبحكم إتاحة وجود أجهزة الاستقبال الإعلامي لدى معظم فئات الجمهور، فإنها تفتقد في نفس الوقت سرعة ودقة الحصول على رد فعل الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية، كما أن قدرتها على إقناع الجمهور والتأثير فيه لا تقارن بوسائل الاتصال المباشر التي يتوافر لديها سرعة الحصول على رد فعل الجمهور، كما تتميز بقدرتها الفائقة في التأثير والإقناع، إضافة إلى سرعة تعديل الرسائل الاتصالية بما يتوافق مع رد فعل الجمهور.

وإذا كانت هناك مزايا وسمات تميز كل نوع من أنواع الاتصال (الجماهيري – المباشر)، فمن الأفضل الجمع بين النوعين معا لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية المقترحة لتفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية من خلال بناء منظومة ثقافية واجتماعية مساندة لها في هذا المجال، ويمكن الاستفادة من المزايا التي يوفرها الاتصال الجماهيري والمباشر في تنفيذ هذه الاستراتيجية، فافتقاد جهود أي نوع من

الاتصال يؤثر على فعالية الجهود والأنشطة المبذولة في مجال تغيير ثقافة المجتمع التقليدية بشأن هذه القضية.

وتتعدد قنوات ومؤسسات الاتصال المباشر في مصر، والتي يمكن الاستفادة منها لصالح قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، ويمكن تقسيم مؤسسات الاتصال المباشر الفاعلة في هذا المجال إلى قنوات اتصال مباشر رسمية وأخري غير رسمية.

وتشمل قنوات الاتصال المباشر الرسمية:

- المجلس القومي للمرأة (فروع المجلس بالمحافظات).
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا).
- وزارة الأوقاف / الكنيسة.
- وزارة الثقافة (هيئة قصور الثقافة).
- وزارة الإعلام (الهيئة العامة للاستعلامات).
- المجلس القومي للشباب.

وتشمل قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية:

- الأحزاب السياسية.
- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- المنظمات غير الحكومية.

وتتعدد اعتبارات التوظيف الجيد للقنوات الاتصالية السابق ذكرها في مجال النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية، ويمكن اختصار هذه الاعتبارات في النقاط الآتية:

- إن تغيير أنماط الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتاج إلى وقت.
- إن بناء منظومة ثقافية معاصرة مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية يحتاج إلى توظيف قنوات الاتصال المباشر بشقيها الرسمي وغير الرسمي، بما لها من قدرة متميزة على الإقناع والتأثير في الجمهور، من خلال استغلال قدرات هذه القنوات في التجمعات الجماهيرية الكبيرة.
- إن التوظيف الجيد لقنوات الاتصال المباشر في النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة يتطلب ضرورة التنسيق بين هذه القنوات، وذلك بهدف الاتفاق على أجندة مشتركة، وأساليب عمل مشتركة، وتبادل الآراء بشأن الاتفاق على أساليب التقييم العلمي للعمل، وتجنب نقاط الضعف إن وجدت، والتغلب على الصعاب أولا بأول.
- يعتمد التوظيف الجيد لقنوات الاتصال المباشر على توظيف الإمكانيات الذاتية لهذه القنوات، والمطلوب فقط هو دمج قضية المشاركة السياسية للمرأة ضمن اهتمامات قنوات الاتصال المباشر المختلفة.
- يعتمد النجاح في توظيف قنوات الاتصال المباشر الرسمية وغير الرسمية على توفير كافة البيانات العلمية حول واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وكذلك توفير المعلومات الدقيقة حول موقف التشريعات الدولية والمحلية من المشاركة السياسية للمرأة، وطبيعة التحديات التي تقف وراء هذه القضية، ومقارنة واقع المرأة المصرية بنظيراتها على المستوى العربي والأفريقي والآسيوي والدول المتقدمة.

- يتوقف النجاح في توظيف كافة قنوات الاتصال المباشر في خدمة قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية على تحديد الأدوار المنوطة بقنوات الاتصال المباشر، حيث تتعدد الأدوار التي يمكن أن تخدم فيها كل قناة من قنوات الاتصال، كما تختلف في ذات الوقت طبيعة الخدمات التي يمكن أن تفيد فيها قنوات الاتصال المختلفة بحكم طبيعة عملها، وطبيعة احتكاكها بالجمهور العام والجمهور النوعي.
- يتطلب التعاون مع قنوات الاتصال المباشر المختلفة التعرف على طبيعة عمل كل قناة من هذه القنوات، وطبيعة احتكاكها بالجمهور العام والجمهور النوعي، وما تقدمه من برامج توعية عامة، وإمكانية دمج مفاهيم المشاركة السياسية للمرأة المصرية ضمن الأجندة التي تعمل من خلالها.

مهام قنوات الاتصال المباشر الرسمية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

تعدد قنوات الاتصال المباشر الرسمية، والتي يمكن أن تدعم دور الإعلام في عملية التوعية الشاملة بأهمية مشاركة المرأة وتحفيزها للعمل السياسي، ونظرا لطبيعة دور قنوات الاتصال المباشر الرسمية في عملية التوعية العامة بقضايا المجتمع، فيمكن توظيفها لدمج قضية المشاركة السياسية ضمن أولوياتها وأجندتها، بحيث تسهم في دعم الجهود العامة المبذولة لتغيير نظرة المجتمع التقليدية نحو المرأة، وتغيير صورة المرأة نحو ذاتها، وكذلك المساهمة في بناء منظومة قيمية معاصرة تسهم في توظيف قدرات المرأة في العمل السياسي.

تشمل قنوات الاتصال المباشر الرسمية هيئة الاستعلامات (الإعلام الداخلي)، وزارة الأوقاف، الكنيسة، التعليم العالي، التربية والتعليم، المجلس القومي للشباب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، باعتبارها المراكز والقنوات الاتصالية المباشرة التي تتولى مهام التوعية بالقضايا المختلفة في المجتمع المصري. ويوضح الجدول التالي توزيع المهام التفصيلية لقنوات الاتصال الرسمية في دعم المشاركة السياسية للمرأة.

توزيع المهام التفصيلية على القنوات الرسمية في دعم المشاركة السياسية للمرأة

قنوات الاتصال	المهـــام الاتصالية
وزارة الأوقاف	التوعية الدينية بالمشاركة السياسية للمرأة من منظور إسلامي .
الكنيسة	التوعية الدينية بالمشاركة السياسية للمرأة من منظور مسيحي .
التربية والتعليم	تضمين المناهج التعليمية برامج التنشئة السياسية وأهمية المشاركة .
التعليم العالى	ندوات التوعية والأنشطة الطلابية الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة .
هيئة الاستعلامات	دمج المشاركة السياسية للمرأة ضمن برامج التوعية العامة .
المجلس القومي للشباب	دمج المشاركة السياسية للمرأة ضمن برامج وندوات التوعية .
هيئة قصور الثقافة	دمج المشاركة السياسية للمرأة ضمن برامج وندوات التوعية .

مهام قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

تتعدد قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية التي يمكن توظيفها للمساعدة في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، أي مؤسسات المجتمع المدني بما لديها من قدرة على المساهمة في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

تستطيع المؤسسات السابقة أن تسهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال المهام الآتية :

- دفع المرأة للمشاركة في مواقع صنع القرار بهذه المؤسسات.
- توعية المرأة بأهمية مشاركتها واستخدام صوتها الانتخابي في كافة الانتخابات.
- توعية المرأة بأهمية ترشيح ذاتها لتمثيل الآخرين طالما كانت أهلا لذلك.
- تنمية وبناء قدرات المرأة في مجال التأهيل السياسي.
- مساعدة المرأة في جهود استخراج بطاقات الرقم القومي والبطاقة الانتخابية.

ويوضح الجدول التالي توزيع المهام التفصيلية لقنوات الاتصال المباشر غير الرسمية في دعم المشاركة السياسية للمرأة.

توزيع المهام على قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية في دعم المشاركة السياسية للمرأة

قنوات الاتصال	المهـــام الاتصالية
النقابات المهنية **النقابات العمالية**	— توعية المرأة بأهمية مشاركتها بالتصويت في الانتخابات النقابية. — إقناع المرأة بأهمية الترشيح في العمل النقابي طالما لديها القدرة على تمثيل الآخرين. — تنمية وبناء قدرات المرأة على ممارسة العمل النقابي.
الأحزاب السياسية **الجمعيات الأهلية**	— توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية واستخدام حقها الدستوري والقانوني في التصويت للانتخابات. — توعية المرأة بأهمية ترشيح نفسها في الانتخابات المختلفة. — بناء قدرات المرأة وتأهيلها لممارسة العمل السياسي. — ترشيح المرأة لشغل المواقع القيادية في الأحزاب ومواقع صنع القرار بالجمعيات الأهلية. — مساعدة المرأة لإثبات قيدها (ساقطة القيد) ودعم جهود استخراجها لبطاقة الرقم القومي والبطاقة الانتخابية.

تقييم جهود مؤسسات الاتصال المباشر في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

يمكن تقييم جهود الاتصال المباشر لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال الاحتكام إلى مجموعة العناصر الآتية :

- الخطط التنفيذية لدمج قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية ضمن أولويات برامج وندوات التوعية التي تنظمها هذه الجهات.
- البرامج التدريبية التي تعقد خصيصا لتدريب المدربين والمحاضرين المشاركين في جهود التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة.

- الندوات العامة والمتخصصة التي تنظمها هذه الجهات بهـدف تنميـة الـوعي العـام بأهميـة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- حجم ونوعية المستفيدين من ندوات وبرامج التوعيـة التـي تعقـدها هـذه الجهـات بهـدف توعية الجمهور العام والنوعي حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- ما تتخذه هذه الجهات من اجراءات تنفيذية على مستوى تفعيـل مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسية على مستوى الأبعاد الآتية:
  - مساعدة المرأة في استخراج البطاقة الانتخابية والقيد بجداول الانتخابات.
  - مساعدة المرأة في الترشيح للانتخابات المختلفة.
  - تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار بهذه الجهات.
  - بناء قدرات المرأة في مجال التأهيل السياسي.

ثانيا:رؤية مستقبلية لتفعيل دورالاتصال المباشر في المشاركة السياسية للمرأة :

يعرض هذا المحور رؤية مستقبلية ذات طابع تطبيقي لتفعيل دور وسائل الاتصال المباشر في المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تقديم رؤية تستند إلى واقع تطبيقي يقـوم عـلى تحليـل الجهود والأنشـطة التـي تبـذل في هـذا المجـال، وكـذلك تقيـيم هـذه الجهـود بجوانبهـا القويـة والضعيفة، ونسعي من خـلال ذلـك إلى تقـديم مجموعـة مـن المقترحـات ذات الطـابع العمـلي والتنفيذي الذي ينبغي أن تقوم بها وسائل الاتصال المباشر الرسمية وغير الرسمية في مجال بنـاء ثقافة مجتمعية مساندة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ونظرا لتعدد قنوات الاتصال المباشر الرسمية وغير الرسمية، فقد تم اختيار قناتين رسميتين على جانب كبير من الأهمية، نظرا لتأثيرها البـالغ في نفـوس الجمهـور العـام وكـذلك في نفـوس الأطفال والشباب، حيث تم اختيار وزارة الأوقاف نظرا لعمق تأثير الدين في الشخصية المصريـة، وفي هذا المحور تم تقديم رؤية تستند إلى

المدخل الديني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، إضافة إلى تقديم رؤية تستند إلى المدخل التعليمي في ضوء تحليل مضمون ما تقدمه المناهج الدراسية حول مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، كما نقدم دليلا لقنوات الاتصال المباشر غير الرسمية يساعد على تحديد أجندة العمل وأولويات الجهود والأنشطة في مجال تفعيل مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية.

دليل قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

يقع على منظمات المجتمع المدني مسئولية المشاركة الإيجابية في الجهود الرامية إلى تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتتعدد المسئوليات والمهام التي تضطلع بها قنوات الاتصال المباشر غير الرسمية في دفع المرأة المصرية للمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، ويمكن صياغة دليل توضيحي مبسط يساعد منظمات المجتمع المدني (الأحزاب - النقابات المهنية - النقابات العمالية - المنظمات غير الحكومية) في تفعيل دورها المنشود في هذا الشأن.

(أ) جهود وأنشطة التوعية السياسية للمرأة :

إن تنمية الوعي السياسي لدي المرأة تعد الخطوة الأولي التي تحفزها للمشاركة السياسية الفاعلة، وينبغي أن تتضمن برامج التوعية السياسية للمرأة عدة محاور أشارت إليها هذه الاستراتيجية، ويمكن دمجها في دليل يستخدمه المدربون والمحاضرون في مجال ندوات ودورات التوعية السياسية للمرأة المصرية، ويتضمن هذا الدليل المحاور الآتية :

- الموقف السياسي الرسمي المصري من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- التشريعات الدولية المنظمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- التشريعات المحلية المنظمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- واقع المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار.
- معوقات المشاركة السياسية للمرأة.
- الرؤي المستقبلية المقترحة لتفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- الآثار الإيجابية المترتبة على المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية.
- الآثار السلبية المترتبة على ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- موقف الدين من المشاركة المجتمعية للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية.

(ب) التأهيل السياسي للمرأة وإعداد الكوادر النسائية :

يتمثل المحور الثاني لجهود منظمات المجتمع المدني في التأهيل السياسي للمرأة وإعداد الكوادر النسائية النشطة التي يتوافر لديها مهارات القيادة والاتصال والرغبة في تمثيل الغير في المجالس المنتخبة. وينبغي أن يتضمن هذا المحور تدريب العناصر النسائية النشطة على مجموعة المهارات والمضامين الآتية (إعداد دليل للمدربين والمحاضرين):

- التعريف بالنظام السياسي المصري بشكل عام.
- التعريف بنظام الانتخاب في مصر.
- التدريب على إدارة الحملات الانتخابية.
- التدريب على إدارة العلاقة بوسائل الإعلام.
- التدريب على المهارات القيادية.
- التدريب على مهارات الاتصال وفنون الإقناع والتفاوض.
- التدريب على ممارسة العمل السياسي في مواقع صنع القرار.
- التدريب على مهارات تشكيل الرأي العام النوعي.

(جـ) وضع برنامج لمساعدة المرأة في استخدام حقها الانتخابي :

يستهدف هذا البرنامج مساعدة المرأة المصرية ولاسيما في المناطق الريفية والعشوائية والفقيرة على استخدام صوتها الانتخابي في المجالس الانتخابية المختلفة، وتتعدد أوجه الدعم التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني لاسيما الأحزاب والمنظمات غير الحكومية في هذا الشأن، ويشمل ذلك:-

- برامج لتسجيل النساء من ساقطات القيد، باعتبار أن ذلك بمثابة الخطوة الأولي لاستخراج كافة الأوراق الرسمية.
- برامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي للمرأة في الأحياء الفقيرة والعشوائية على وجه الخصوص.
- برامج لاستخراج البطاقات الانتخابية كأساس لممارسة الحق الانتخابي لاختيار النواب في المجالس المنتخبة.
- تحتاج البرامج السابقة إلى دمج هذه الأهداف ضمن أنشطة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، ويحتاج تنفيذها على أرض الواقع إلى برامج عمل في حدود إمكانيات وقدرات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

دليل المناهج الدراسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

تعتبر عملية تنشئة الأطفال في مراحل التعليم المختلفة واحدة من المحاور المهمة لغرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتفعيل المشاركة السياسية عموما لدي الأجيال الصاعدة، وذلك من خلال تضمين المناهج الدراسية بالتربية والتعليم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو من خلال وجود مناهج مستقلة تهتم بالتنشئة السياسية للأطفال ، وتعلمهم الحقوق والواجبات في مجال الحياة السياسية.

(أ) تقييم الوضع الحالي في مناهج التعليم :

يتضح من مراجعة المقررات الدراسية لطلاب المرحلة الإعدادية والثانوية احتواءها لبعض الموضوعات والقضايا التي تحسن صورة المرأة بوجه عام في المجتمع، ومن شأن تقديم هذه الموضوعات أن يسهم تدريجيا في إيجاد صورة متوازنة لدي الجيل الصاعد حول أدوار المرأة العامة والاجتماعية.

ونخلص أيضا من مراجعة المقررات الدراسية للمرحلتين السابق الإشارة إليهما إلى احتواءها موضوعات للمرأة تشمل الآتي:

- تعريف الطلاب ببعض النماذج النسائية المصرية المشرفة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حيث ورد بنصوص القراءة لطلاب المرحلة الإعدادية تعريفا بحياة المصرية ملك حفني ناصف ودورها في الحركة النسائية المصرية، كما تضمن درسا آخر مستقلا حياة الكاتبة المصرية د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، واستعرضت الموضوعات ذات الصلة الدروس المستفادة من حياة الشخصيات النسائية المتميزة في المجالات المختلفة.
- تضمن أحد الدروس بالمقررات التعليمية لطلاب المرحلة الإعدادية في مادة اللغة العربية التعريف بحقوق الإنسان في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية والبيئية والصحية، وكذلك نبذ أشكال التمييز العنصري على أساس الجنس أو الدين أو اللون. في إطار استعراض نتائج مؤتمر النمسا حول حقوق الإنسان عام ١٩٩٣م.
- أوضح أحد الدروس المتضمنة في المقررات التعليمية لمرحلة التعليم الإعدادي تعريف الطلاب بمكانة المرأة في الإسلام، وإبراز حقوق المرأة كما كفلها الدين الإسلامي والنص القرآني والحديث النبوي، مع توضيح أوجه الاختلاف بين وضع المرأة قبل ظهور الإسلام ومكانة المرأة بعد ظهور الإسلام.

- أبرزت بعض نصوص القراءات المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية التقدير للدور الذي تقوم به المـرأة في الحيـاة الأسريـة باعتبارهـا العمـود الفقـري، والأسـاس لبنـاء أي أسرة، ودور الأم كمربية للأبناء وإعداد الجيل الصاعد.
- أبرزت بعض نصوص القراءات المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية تقديرا واضحا لدور المرأة في الحياة العامة والحياة الخاصـة، وقـدرة المـرأة عـلى إحـداث التـوازن بـين أدوارهـا العامـة والخاصة، وحيث أمير الشعراء في أحد قصائده المقررة على الطلاب على تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية.
- أوضح أحد الدروس المقررة على الطلاب حقوق الإنسان من منظور إسلامي، كما تنـاول درس آخر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعوته للعدل والمساواة، وعدم وجود تفرقة بين البشر في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو العرق.
- أوضح أحد الدروس بالمقررات التعليمية لمرحلة الثانوية أن مشـاركة المـرأة في العمـل أصـبح حقيقة واقعة، وأن مشاركتها في مجالات الحياة المختلفـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة يسهم في عملية التنمية، إلا أنه طالـب في ذات الوقـت بضرورة التـوازن بـين أدوار المـرأة في الحياة العامة وأدوارها في الحياة الخاصة، حيث إن تربية الأبناء وإعدادهم للمجتمـع تحتـل أهمية خاصة في حياة الأسرة.

(ب) تطوير المناهج الدراسية مستقبلا :

رغم ما يمثله مضمون بعض الموضـوعات المتضـمنة في المنـاهج الدراسـية السـابق الإشـارة إليها من تطور إيجابي في صـورة المـرأة ومعالجـة بعـض قضـاياها في المقـررات الدراسـية، إلا أن تفعيل المشاركة السياسية بوجه عام في المجتمع، وتفعيل المشاركة السياسـية للمـرأة عـلى وجـه الخصوص يحتاج إلى دعم المقررات الدراسـية المسـتقلة، أو تضـمين موضـوعات وقـيم المشـاركة السياسية في المقررات الدراسية ذات الصلة.

وينبغي أن تركز مجموعة الدروس المستقبلية أو المتضمنة في المناهج التعليمية ذات الصلة على الموضوعات والقيم الآتية:

- التعريف بالحكم النيابي والديمقراطي.
- التعريف بحقوق المواطن وواجباته السياسية.
- تنمية الشعور باحترام الذات واحترام الآخرين.
- تنمية الشعور بقيم المساواة بين الرجل والمرأة.
- تنمية الفهم لحقوق المرأة في المجال السياسي.
- تشجيع الفتاة على المشاركة في الحياة العامة والسياسية مستقبلا.
- تنمية قيم الحوار الديمقراطي البناء.
- تنمية قيم حق الاعتراض على الآخرين باحترام.
- تنمية الأسس العلمية في إدارة النقاش مع الآخرين.
- تنمية الحرية والشجاعة في التعبير عن الرأي.
- تنمية احترام حق الآخرين في التعبير عن الرأي الشخصي.

دليل المنهج الديني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة :

يعد المدخل الديني أحد أقوي مداخل الإقناع في التأثير على الجمهور، حيث تعد الثقافة المصرية واحدة من الثقافات التي تتأثر بشكل واضح بالدين، وينبغي توضيح موقف الدين من مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية استنادا لموقف القرآن والسنة، لتقديم صحيح الدين من هذه القضية بعيدا عن الفهم الخاطئ والمغالاة.

القرآن الكريم والمساواة بين الرجل والمرأة في القيم الإنسانية :

جاء التشريع الإسلامي بصفة عامة تصحيحا عادلا لمكانة المرأة في المجتمع، وكفل لها مساواة تامة مع الرجل في القيم الإنسانية، حيث قال تعالي في سورة الأعراف : ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ** ﴾ ، (الأعراف : ١٨٩).

وقال تعالي في سورة النساء : ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾، (النساء : ١) .

وقال تعالي في سورة الأحزاب: ﴿ **إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا** ﴾ (الأحزاب : 35) .

وقال تعالي في سورة آل عمران : ﴿ **فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ** ﴾

(آل عمران : 195).

القرآن الكريم ومشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية :

أقر الإسلام حق المرأة في المشاركة السياسية، وأراد الله أن يسجل هذا الحق في كتابه الخالد حتى لا يعبث أحد بهذا الحق، فقال تعالي في سورة الممتحنة : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

(الممتحنة : 12).

ملـكة ســبأ :

وصف القرآن الكريم ملكة سبأ بأنها ذات حكمة، ويقوم حكمها على الشوري، ودعاها سليمان عليه السلام للإسلام، فاستشارت قومها لقناعتها بالشوري واحترام الرأي الآخر، وقادت قومها إلى الإسلام.

وقال تعالي في قصة ملكة سبأ بسورة النمل : ﴿ قَالَتْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَـٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ (النمل : 29-31).

وامتدح القرآن منهجها في الشوري، حيث جمعت مستشاريها لأخذ رأيهم بشأن دعوة سليمان عليه السلام لها ولقومها للدخول في الإسلام في قوله تعالي : ﴿ قَالَتْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾

(النمل : 32).

وحينما استشارت كبار قومها في مملكة سبأ القوية قالوا لها كما تذكر الآية ٣٣ في سورة النمل : ﴿ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى

﴿مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ فاختارت خيار الحكمة، وعمدت إلى اختيار سليمان عليه السلام اختيار نبوه، وقادت قومها بالحكمة إلى اعتناق الإسلام.

السيدة مريم :

﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٢﴾ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾
(آل عمران : 42، 43).

أم موسي عليه السلام :

قال تعالي في سورة القصص حول قصة موسي عليه السلام : ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص : 7).

امرأة فرعون :

قال تعالي في سورة التحريم : ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (التحريم : 11).

نماذج إيجابية لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية في التاريخ الإسلامي :

العهد النبوى :

تتعدد النماذج الإيجابية لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية في عهد الرسول صلي اللـه عليه وسلم، حيث شاركت المرأة في الدعوة والهجرة والرأي والمشورة والعلم والفتوي والرواية والاجتهاد والحرب.

وينبغـي التنويـه إلى الـدور السـياسي للسـيدة خديجـة رضي اللـــه عنهـا في دعـم الرسـول والدعوة الإسلامية في مهدها، والدور الكبير الذي لعبته أم المؤمنين عائشة رضي اللـه عنهـا، والتـي اشتهرت بالحديث والرواية والفقه والفتوي والتـاريخ. ويـذكر التـاريخ دور أم سـلمة التـاريخي في صلح الحديبية حينما وقفت بجوار الرسول صلي اللـه عليه وسلم وأخذ بمشورتها لينقذ المسـلمين من فتنة محققة. وجمع الرسـول صـلي اللــه عليـه وسـلم في كثير مـن الغـزوات والحـروب بـين الرجال والنساء، وحققت العديد من النماذج النسائية بطولات عسـكرية في عهـد النبـوة وانتشـار الدعوة الإسلامية.

وتحملت المرأة مع الرجل أعباء نشر الدعوة الإسلامية، فهاجرت مـع الرسـول صـلي اللـــه عليه وسلم وأصحابه إلى الحبشة باعتباره أول وجود إسلامي خارج الجزيـرة العربيـة، وشـاركت المرأة في مبايعة الرسول في بيعة العقبة الثانية، وهو ما يؤكد الدور السـياسي للمـرأة في المبايعـة والانتخاب، واستمر هذا الدور في عهد الخلفاء الراشدين. ويذكر في هذا الإطار الـدور التـاريخي الذي قامت به نسيبة بنت كعب في خدمة الدعوة، حيث شاركت في بيعة العقبة الثانية، وبيعة الرضوان، وشاركت في الحروب، وجرحت اثني عشر جرحـا، وشـاركت ابنهـا قتـل مـدعي النبـوة "مسيلمة الكذاب".

عصور الخـــلافة :

تعددت الأدوار السياسية للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة في عصور الخلافـة الإسـلامية، ففي عصر الخلافة الرشيدية يسجل التاريخ المقولـة الشـهيرة لعمـر بـن الخطـاب أمـير المـؤمنين "أصابت امرأة وأخطأ عمر" في رد إحدي النساء على رأي عمر بـن الخطـاب، وشـاركت المـرأة في الحروب ضد مدعي النبوة والمرتدين.

وفي العهد الأموي، يذكر التاريخ دور أم البنين زوجة الوليد بن عبد الملك، والتـي اشـتهرت بالحصافة والبلاغة وقوة الحجة، ولها دورها البارز في الاستشارة لتسيير أمور الدولة.

وفي الخلافة العباسية ولاسيما في العصر العباسي الأول شـاركت المـرأة في الحـرب، وتمتعـت بالحرية، وشاركت زوجات الخلفاء الاستشارة في تسيير أمور الدولة خاصة زبيدة زوجـة الخليفـة الرشيد.

وتتعدد النماذج الفاعلة في الحياة السياسية الإسلامية، ويذكر التاريخ دور شـجرة الـدر في قيادة الحروب الصليبية في معركتها التاريخية والفاصلة، وأسرت الملك لويس التاسع في المنصورة.

أدوار أخري للمرأة في الحياة العامة :

يذكر التاريخ الإسلامي العديـد مـن الأدوار التـي قامـت بهـا المـرأة في مجـال المشـاركة في الحياة العامة، ويمكن ذكر بعض النماذج النسائية الناجحة في العديـد مـن المجـالات في التـاريخ الإسلامي كقدوة يمكن الاحتذاء بها.

- السيدة نفيسة ودورها في تعليم الأئمة، فهي أستاذة الإمام الشافعي.
- السيدة سكينة بنت الحسين كناقدة للشعر.
- السيدة أسماء بنت عميس كفقيهة في أمور الدين.
- السيدة حفصة ابنة عمر بن الخطاب التي حظيت بثقة الصحابة، وأودعوا إليها نسخة القرآن الكريم المجمعة.
- الشفاء، تولت مناصب القضاء والتموين ومراقبة الأسواق.
- سمية بنت خياط، أول شهيدة في الإسلام.
- رفيدة أول طبيبة في الإسلام.
- أسماء بنت أبي بكر حافظة خبر الهجرة.
- أسماء بنت يزيد الأنصارية ودورها في خدمة الدعوة.

قائمة مراجع الفصل السادس

(١) إلهام عبد الحميد، التنشئة السياسية في العملية التربوية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة 2004م.
(٢) المقررات الدراسية لطلاب المرحلة الإعدادية، للفترة من 2007/2004م ، وزارة التربية والتعليم.
(٣) المقررات الدراسة لطلاب المرحلة الثانوية، 2007/2006م ، وزارة التربية والتعليم.
(٤) أمنة نصير، المشاركة السياسية للمرأة العربية: رؤية إسلامية، سلسلة قضايا المرأة، وزارة الأوقاف، 2006م.
(٥) زينب رضوان، التفسيرات الخاطئة للدين كأحد معوقات التنمية، المجلس القومي للمرأة، ط٢، 2005م.
(٦) عبد الصبور مرزوق، مزاعم وأباطيل حول المرأة المسلمة، سلسلة قضايا المرأة، وزارة الأوقاف، 2005م.
(٧) عبد المعطي بيومي، المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام، المجلس القومي للمرأة، 2005م.
(٨) عبد المعطي بيومي، ولاية المرأة: شرعيتها وحدودها، المجلس القومي للمرأة.
(٩) على جمعة، المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر، سلسلة قضايا المرأة، وزارة الأوقاف، 2006م.
(١٠) محمود حمدي زقزوق، الإسلام وقضايا المرأة، سلسلة قضايا المرأة، وزارة الأوقاف، فبراير 2005م.
(١١) مني أبو الفضل، نحو منهجية علمية لتدريس النظم السياسة الغربية، مكتبة نهضة الشرق، 1982م.

* * *